

# تمیصطالح الحديث

بقلم

الدكتور محمود الطحان حفظه الله

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مدير برنامج الحديث الشريف وعلومه

في كلية الدراسات العليا جامعة الكويت

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة البشير

كراتشي - باكستان

# تيسير طالع الحديث

بقلم

الدكتور محمود الطحان حفظه الله

أستاذ الحديث وعلمه

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مدير برنامج الحديث وعلمه

في كلية الدراسات العليا جامعة الكويت

طبعة جديدة مطبوعة بالون





اسم الكتاب :

208

عدد الصفحات :

110/- روپے

السعر :

1431ھ - 1430ھ

الطبعة الأولى :



اسم الناشر :

جمعية شোধري محمد علي الحبرية (مسجلة)

Z-3، اوور سیز بنکلوڑ جلمستان جوهر، کراچی، پاکستان.

+92-21-7740738

الهاتف :

+92-21-4023113

الفاکس :

al-bushra@cyber.net.pk

البريد الإلكتروني :

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الإنترنت :

مکتبة البشروی، کراچی۔ +92-321-2186170

یطلب من :

مکتبة المحرمین، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ۱۹ اردو بازار لاہور۔ 042-7124856-7223210

بک لینڈ، نئی بازار کالج روڈ، راولپنڈی۔ 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قسہ خوانی بازار پشاور۔ 091-2567539

مکتبة رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0033-7825484

وایضاً یوجد عند جميع المكتبات المشهورة

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي خص هذه الأمة بعلم الحديث، وحفظ لها به سنة نبيها المصطفى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فإن الله تعالى جعل في نبينا لنا أسوة حسنة، وحفظ لنا حياته صلى الله عليه وسلم بكل ما دق وجل، واستخدم المحدثين لهذا الهدف التيسر، ووفقهم لا ابتكار أدق منهج لقد أروايات في هذا العلم الشريف الذي تفردت به هذه الأمة، وهذا المنهج الذي تم بواسطته تميز الحديث الصحيح من السقيم، والمذخور من السليم هو مصطلح الحديث.

وقد مر هذا العلم بجميع المراحل التي مر بها العلوم من نشأته إلى نضجها، وبذل العلماء جهوداً مشكورة في تدوينه وجمعه ثم في ترتيبه وتلخيصه ثم في شرحه وتوضيحه حتى أصبح سهلاً التناول لكل طالب مجد. وقد صنّفوا فيه مئات المؤلفات ما بين كتاب مفصل ورسالة مختصرة، مراعين ظروف وحاجة كل عصر، ومن أنفع الكتب المعاصرة في هذا الفن وأسهلها كتاب الشيخ الدكتور عمود الطحان - حفظه الله ورعاه - "تيسر مصطلح الحديث"، ومن أجل ذلك؛ قرر تدريسه في كثير من الجامعات والمدارس الإسلامية.

وإننا مكتبة البشري لما رأينا إقبال أهل المدارس وطلاب العلم من جانب، وعدم وجود نسخة جديدة ذات طبعة جيدة في باكستان من جانب آخر، عزمنا على طبع هذا الكتاب في حلة فضية.

## منهج عملنا في هذا الكتاب

والترمنا في هذه الطمة الأمور التالية:

- بدلنا جهدا في تصحيح نص الكتاب من الأخطاء الإملائية واللغوية.
- وشككنا ما يلبس على (محتواتنا الغلبة).
- واختارنا اللون الأحمر لتحلية العناوين والآيات والأحاديث القرآنية فحسب.
- وذكرنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، ونقسم النصوص إلى فقرات؛ ليسهل فهمها.
- وأشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود ادغام في المتن.
- واعتمدنا على تخريج صاحب الكتاب، ووضعناه في آخر الصفحة مرفعا.

مكتبة البشري

كراتشي، باكستان

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من على المسلمين بأنزال القرآن الكريم، وتكتمل حفظه في الصدور والسموع إلى يوم قدس، وجعل من ثمة حفظه حفظ سنة سيد المرسلين.

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الذي أُوكل الله به شأن ما أُراده من تنزيل الحكيم بقوله تعالى: **عَرِّضْنَا بَنَاتِكَ لَكُنْ أَنْتَ الْفَاسِقُ الَّذِي** ما نزل فيهنَّ **وَلَعَلَّاهُنَّ يَصْغُرْنَ عَلَيْكَ وَأَسْفَحَ ۚ فَقَدْ أَخْلَقَ مِثْلَهُنَّ أَفْوَاجًا** وأنفعاله وتقريراته بأسلوب واضح مبين.

والرضى عن الصحابة الذين تلقوا السنة النبوية عن النبي الكريم فوعوها، ونفذوها لتسليمن كما سمعوها، عابدة من شوائب التحريف والتبديل.

وبإرحمة والمغفرة للسلف الصالح الذين تلقوا السنة المنيرة جلا عن حجب، ووضعوا أسلافاً خلفها وروايتها فوعده وصوابها دفقةً تخلبصها من تحريف المنطلين.

والخبراء الجليل كل خلف الصنف من علماء المسلمين الذين تلقوا قواعد رواية السنة وصوبتها عن أسلاف نهذبوها ورتبوها وجمعوها في مصنفات مستقلة سميت فيما بعد بـ **علم مصطلح الحديث**.

لما قلنا هذا، كما كلف من مؤلف بلديس علم مصباح الحديث، في كاتبة الشريعة بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وكان المقرر تدريس كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، ثم قررت الخدمة عنصريه كتاب "التقريب" للنووي. وجمعت مع لحظة بعض المصنفات في تدريس هذين الكتابين - على حالتهما - فخررة فوائدهما - دراسة عناية، فمن هذه المصنفات المطول في بعض الأبحاث، لا سيما في كتاب ابن الصلاح، ومنها الاعتصار في بعض الأحكام، لا سيما في كتاب النووي. ومنها سمعية

---

علم مصطلح الحديث: يعاق على هذا العلم أيضا، علم الحديث، فرائد، وعلوم الحديث، وأصول حديث.

كتاب ابن الصلاح سميت معرفة كيفية سماح الحديث، وأصلها وصيغة شفهية، فقد استغرق ٤٦ صفحة.

في كتاب النووي سميت "المصبر" معاذ، لم يتجاوز سبع عشرة كلمة.

العبارة، ومنها عدم تكامل بعض الأبحاث، وذلك كترك التعريف مثلاً أو إغفال المثال أو عدم ذكر الفائدة من هذا البحث أو ذلك، أو عدم التعرّيج على ذكر أشهر المصنفات، وما أشبه ذلك، ووجاهت غيرها من كتب الأقدمين في هذا الفن كذلك؛ بل إن بعض تلك الكتب غير شامل لجميع علوم الحديث، وبعضها غير مهذب ولا مرتب، وعذرهم في ذلك هو إما وضوح الأمور التي ذكروها منسبة لهم، أو الحاجة لتطويل بعض الأبحاث بالنسبة لزمهم، أو غير ذلك مما يعرفه أو لا يعرفه.

فأريت أن أضع بين أيدي الطلبة في كليات الشريعة كتاباً سهلاً في مصطلح الحديث وعلومه يسر عليهم فهم قواعد هذا الفن ومصطلحاته، وذلك بتقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة متسلسلة، مبتدئاً بعريفة ثم يتأله ثم بإقسامه مثلاً .... مختصاً بفقرة "أشهر المصنفات فيه"، كاللكت بجدة سهلة وأسلوب علمي واضح ليس فيه تعقيد ولا غشوض، ولم أفرّج على كثير من الخلافات والأقوال وبسط المسائل مراعاة للتخصص ثمينة القليلة المتخصصة لهذا العلم في كليات الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية، وصيته "تيسر مصطلح الحديث"، ولست أرى أن هذا الكتاب يقي عن كتب العلماء الأقدمين في هذا الفن، وإنما قصدت أن يكون مفتاحاً، ومذكراً بما فيها، وسيراً النوصول إلى فهم معانيها، وتفضل كتب الأئمة والعلماء الأقدمين مرجحاً العلماء والنحويين في هذا الفن، بمعانيها أيضاً ببلون منه.

ولا ينووني أن أذكر أنه صدر لي الأمانة الأخيرة كتب لبعض الباحثين، فيها الفوائد العريضة لا سيما الرأ على شبه المستشرقين والحرفيين، لكن بعضها مطول، وبعضها مختصر جداً، وبعضها غير مستوعب، فأردت أن يكون كتابي هذا وسطاً بين التطويل والاختصار ومستوعباً لجميع الأبحاث والجلاليد في كتابي هذا هو:

## ١- التقسيم، أي تقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة مما يسهل على الطالب فهمه.

بعض الأبحاث مثلاً ذلك: اقتصر النووي في بحث المطلوب على ما يلي: "المطلوب: هو ثم حديث، مشهور عن سائر حمل من مانعة ليواف فيه، وقاب أهل بغداد عن البحاري مائة حديث متشابهة، مردها على وجوها وأدعموا مصلحه" التقسيم: لقد استعدت في موضوع تقسيم حديث إلى فقرات من كبار أئمتنا: كالأستاذ مصطفى إرفقه، في كتابه "أبغية الإسلام في ثوبه الجديد"، والأستاذ الدكتور معروف الشويهي في كتابه -

٢- التكامل في كل بحث من حيث المسائل العام للبحث، من ذكر التعريف والأمثال... إلخ.

٣- الاستيعاب لجميع 'أبحاث' المصطلح ما أمكن بشكل مختصر.

أما من حيث الترتيب والترتيب فقد استفدت من طريقة الحافظ ابن حجر في 'التحفة' وشرحها؛ فإنه خير ترتيب توصل إليه به، وكذلك 'الحج' اعتماداً في المادة العلمية على علوم الحديث لابن الصلاح، ومختصره 'التقريب' بنووي، وشرحه 'التدريب' للسيوطي.

وجعلت الكتاب من مقدمة وأربعة أبواب: الباب الأول في الخبر، والباب الثاني في المخرج والتعدين، والباب الثالث في الرواية وأصولها، والباب الرابع في الاستدلال ومعرفة الرواة.

وأبني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع لأستاذي الطيب، أعترف بعجزتي ونقصاتي في إعطاء هذا العلم حقه، ولا أبرئ نفسي من الزلل واحداً، فأرجو ممن يطلع فيه على زلة أو خطأ أن يهيني عليه مشكوراً، لعني تداركته، وأرجو الله تعالى أن ينفع به الطلبة والمشتغلين بالحدث، وأن ينفعه خالصاً لوجهه الكريم. إنه تعالى جميع محب.

\* الأسير، الفقهاء والأستاذ الدكتور محمد ركني عبد الله في مذكورة وضعها لها - حياءاً - كنت طلاماً في كلية الشريعة بجامعة دمشق - عني كتاب 'المقدمة' لم غياثي، فكان هذا التقسيم المبتكر 'عظم الأمر' في فهم تلك العلوم بسهولة وسرعة بعد أن كنا نحاول كثير في فهمها واستيعابها.



## المقدمة العلمية

في نشأة علم المصطلح وأشهر المصنفات فيه.

وتشمل على:

- نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأصوار التي مر بها.
- أشهر المصنفات في علم المصطلح .
- تعريفات أولية.

## نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها

الاحد الناحث المتفحص أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقص الأخبار موجودة في الكذب العريض والصفة المبررة، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿هَذَا أَنفُسُ الْكُذَّابِ الَّذِينَ يَخْتَلِعُونَ﴾. وفي السنة قوله ﷺ: «المرء له امرٌ ما شئت فقله» كما في صحيح ابن عمر بن الخطاب، وفي رواية: «مرء له امرٌ ما شئت فقله» وهو أقدم من غيره. وحمل هذه من مقدمه<sup>١</sup>.

وهي هذه الآية الكريمة وعنده الحديث الشريف مما أُنشئت في أصل الأخبار وكيفية نسبتها، إلا أن هذه ورعها والتدقيق في مقصد التأخيرين.

وامتثالاً لأمر الله تعالى ورسوله ﷺ فقد كان الصحابة رضي الله عنهم ينتهون في نقل الأخبار وقبولها، لا سيما إذا شكوا في صدق السائل، فإظهار بناء على هذا موضوع الاستناد وقيمه في قبول الأخبار أو ردّها، فقد جاء في مقدمة «صحيح مسلم» عن ابن سيرين<sup>٢</sup> قال: «لم يكن أحد يسألون عن الاستناد، فما وقعت الفتنة قاموا سواي وأجانبكم، فيتم إلى أن السنة فيلجأ حديثهم، ويظهر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»<sup>٣</sup>.

وبناءً على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده فقد ظهر علم الإخراج والتعديل، والكلام على الروايات، ومعرفة النقص أو المنفعة من الاستناد، ومعرفة أصل الحديث، وظهور الكلام في بعض الروايات يمكن على أنه: «علم الرواية والخبر»<sup>٤</sup>، في قول الأعمش.

ثم توسع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه ومعرفة مسنده من منسوخه وغيره وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يشاقله العلماء تبعاً، ثم تطور الأمر وحاربت هذه العلوم تكاثرت وتماثلت، لكن في شبكة متفرقة من الكتب موزعة

<sup>١</sup> ابن سيرين: كتاب نعم، وقال عنه: حسن صحيح<sup>١</sup>، يصدر عنه، لكن قال عنه: حسن، وروى الحديث أبو داود وابن ماجه<sup>٢</sup>، مقدمة صحيح مسلم من: ١٥.

بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول وعلم الفقه وعلم الحديث، مثل: "كتاب الرسالة" و"كتاب الأم" كلاهما للإمام الشافعي.

وأعزوا لما نضجت العلوم واستقر الاصطلاح، واستفل كل من عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، أورد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وكان من أول من أفرده بالتصنيف القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرافعي، توفي سنة ٣٩٠هـ في كتابه "المحدث المعامل بين الراوي والواعي"، وسأذكر أشهر المصنفات في علم المصطلح من حين إفراده بالتصنيف إلى يومنا هذا:

### أشهر المصنفات في علم المصطلح

#### ١ - المحدث الفاضل بين الراوي والواعي:

صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرافعي، توفي سنة ٣٩٠هـ. لكنه لم يستوعب أمحات المصطلح كلها، وهذا شأن من يتبحر التصنيف في أي فن أو علم عانا.

#### ٢ - معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، توفي سنة ٤٠٥هـ، لكنه لم يهذب الأمحات ولم يرتبها الترتيب الفني المناسب.

#### ٣ - المستخرج على معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو نعيم محمد بن عبد الله الأصبهاني، توفي سنة ٤٣٠هـ. استدرج فيه على الحاكم ما أورد في كتابه "معرفة علوم الحديث" من قواعد هذا الفن، لكنه ترك أشياء يمكن للمتبحر أن يستدرجها عليه أيضا.

#### ٤ - الكفاية في علم الرواية:

صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المشهور المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعد من أجمل مصادر هذا العلم.

## ٥- الخانم لأخلاق الرزوي وآداب السامع:

صنفه الخطيب البغدادي أيضاً، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية، كما هو واضح من نسبه، وهو فريد في بابة يقيم في أبحاثه ومحتوياته، وقُلَّ من من دون علوم الحديث إلا وصنف خطيب فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال حافظ أبو بكر بن نقطة: كل من انصرف علم أن اتخذ من بعد الخطيب مجال على كُنته.

## ٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتنبه السامع:

صنفه القاضي عياض بن موسى البصري المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وهو كتاب عر شامل لجميع أبحاث المصطلح؛ بل هو مفصّل عر ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنهما، لكنه جيد في بابة حسن التنسيق والترتيب.

## ٧- ما لا يسمع المحدث جهله:

صنفه أبو حفص عمر بن عبد الحميد الباقلي، المتوفى سنة ٥٨٠هـ، وهو جزء صغير يس فيه كبير عائدة.

## ٨- علوم الحديث:

صنفه أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المشهور بـ"ابن الصلاح" المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ"مقدمة ابن الصلاح"، وهو من أجود الكتب في المصطلح؛ جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه، فكان كتاباً حافظاً بالخرائط، لكنه لم يره عر للوضح المناسب؛ لأنه أملاه شيئاً فشيئاً، وهو مع هذا عمدة من جاء بعده من العلماء، فكم من مختصر له ونافذ ومعارض له ومنصر.

## ٩- انقريب والتبصير لمعرفة سنن البشير الشريف:

صنفه عر الدين يحيى بن شرف الترمذي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، ويكنيه هذا المختصراً للكتاب، علوم الحديث "ابن الصلاح"، وهو كتاب جيد، لكنه مغلق بالعبارة أحياناً.

١٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:

صنفه حلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الصيرفي المتوفى سنة ٩١١هـ، وهو شرح لكتاب "تقريب الترمذي"، كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشيء الكثير.

١١- نظم الدرر في علم الأثر:

صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ، ومشهورة باسم "ألفية العراقي" نظم فيها "علوم الحديث" لابن الصلاح وزاد عليه، وهي حيلة غريبة للمؤلف، وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

١٢- فتح المغيب في شرح كفية الحديث:

صنفه محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، وهو شرح على "ألفية العراقي"، وهو من أولى شروح الألفية وأجودها.

١٣- حجة الفكر في مصطلح أهل الأثر:

صنفه الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وهو جزء صغير مختصر جداً، لكنه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيباً، ابتكر فيه مؤلفه طريقة في الترتيب والتقسيم لم يُستثنى إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه "زهة النظر" كما شرحه غيره.

١٤- المنظومة البيقونية:

صنفها عمر بن محمد البيقوني المتوفى سنة ٨٠٠هـ، وهي من المنظومات المختصرة؛ إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتاً، وتعد من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة.

١٥- قواعد التحديث:

صنفه محمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة ١٣٣٢هـ، وهو كتاب مختصر مفيد. وهناك مصنفات أخرى شهيرة بطول ذكرها، اقتصرنا على ذكر أشهرها، فجزى الله الجميع عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

## تعريفات أولية

١- علم المصطلح:

هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والاعتناء من حيث القول والرد.

٢- موضوعه:

السند والاعتناء من حيث القول والرد.

٣- شؤنه:

تمييز الصحيح من نسقيه من الأحاديث.

٤- الحديث:

أ- لغة الحديث: ويجمع على "أحاديث" على خلاف القينس.

ب- اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

٥- الخبر:

أ- لغة: الشاء وجمعه أخبار.

ب- اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال وهي:

١- هو مرادف للحديث. أي إن معناه واحد، اصطلاحاً.

٢- مغاير له، فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره.

٣- أعم منه، أي فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، وخبر ما جاء عنه أو عن غيره.

٦- الآثار:

أ- لغة: بقية الشيء.

ب- اصطلاحاً: فيه قولان هما:

١- هو مرادف للحديث، أي إن معناه واحد اصطلاحاً.

٢- مغاير له، وهو ما أضيف إلى صحابة التابعين من أقوال أو أفعال.

## ٧- الإسناد:

له معنيان:

- أ- غزو الحديث إلى قائله منه.  
 ب- سلسلة الرجال الموصلة للمتن، وهو هذا المعنى مرادف للسند.  
 ج- الإسناد:

- أ- لغة: المعتمد، وصحى كذلك؛ لأن الحديث يستند إليه ويعتمد عليه.  
 ب- اصطلاحاً: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.  
 ٨- المتن:

- أ- لغة: ما صلح وارتفع من لأرض.  
 ب- اصطلاحاً: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

## ٩- المُسْنَدُ (يفتح التون):

- أ- لغة: اسم مفعول، من أسند الشيء إليه، بمعنى عزاه وسد إليه.  
 ب- اصطلاحاً: به ثلاثة معانٍ:

- ١- كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على جهة.  
 ٢- الحديث المرفوع المنصص سنداً.  
 ٣- أن يراد به "السند" فيكون بهذا المعنى مصدراً ميبداً.

## ١٠- المُسْنَدُ (بفتح التون):

هو من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

## ١١- المُحَدَّث:

هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراسة، ويصنع على أكثر من لروايات وأحوال رواها.

١٣- أحافظ:

فيه قولان:

١- مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين.

٢- وثيل: هو أربع درجة من المحدث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجمله.

١٤- أحاكم:

هو من أحاط علما بجميع الأحاديث، حتى لا يقوته منها إلا اليسر، وهذا على رأي بعض أهل العلم.



## الباب الأول

### الخبر

#### وفيه ثلاثة فصول

- الفصل الأول: تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا، وفيه مبحثان.
- الفصل الثاني: تقسيمات خبر الأحاد، وفيه مبحثان.
- الفصل الثالث: خبر الأحاد المشترك بين المقبول والمردود، وفيه مبحثان.

## الفصل الأول

تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: الخبر المتواتر
- المبحث الثاني: خبر الآحاد

## الفصل الأول

تقسيم الحبر بالنسبة لوصوله إنسا

تمهيد:

ينقسم الحبر بالنسبة لوصوله إليما إلى قسمين:

١- وإن كان له طرق غير محصورة بعدد معين فهو المتواتر.

٢- وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الاحاد.

ولكل منهما انقسام وتفصيل، سأذكره وأسطها إن شاء الله تعالى محبين، وهما:

## المبحث الأول

الحبر المتواتر

١- تعريفه:

أ- لقد هو اسم فاعل مشتق من التواتر، أي التتابع تقول: "تواتر المطر" أي تتابع نزوله.

ب- اصطلاحاً: ما رواه عدد كبير تحيل العادة نواظرهم على الكذب

ومعنى التعريف: أي هو الحادثة أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سند رواة

كثيرون، فذلك الغرض عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

٢- شروطه:

يشترط من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الحبر إلا بشروط أربعة، وهي:

أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال، المختار أنه عشرة أشخاص<sup>(١)</sup>.

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

<sup>(١)</sup> التواتر لم يرد في ١٧٧/٢.

ج- أن تحيل العادة تواترهم على الكذب.

د- أن يكون مستند خبرهم الحسن.

كقولهم: سمعنا أو رأينا أو لمسنا أو .....، أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العزم مثلاً، فلا يسمى الخبر حينئذ متواتراً.

### ٣- حكمه:

التواتر يفيد العلم الضروري - أي العلم اليقيني - الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً حازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه؛ فكذا ذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كفه مقبولاً، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال ورواه.

### ٤- أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي ومعنوي.

أ- التواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: من كذب عني معتمداً فليتبوأ سعده من ثنار<sup>(١)</sup> رواه بضعة وسبعون صحابياً، ثم استمرت هذه الكثرة بل زادت في باقي طبقات الإسناد.

ب- التواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه  $\frac{1}{3}$  نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه:

أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تواتر، والقدر المشترك بينها

تواترهم على الكذب. وذلك لأن يكونوا من بلاد مختلفة وأسماء مختلفة ومناصب مختلفة وما شابه ذلك، وبناء على ذلك فقد يكثر عدد المعجزات ولا يثبت لحكم التواتر، وقد يقل العدد نسبياً ويثبت للحكم المتواتر، وذلك حسب أحوال الرواة.

<sup>(١)</sup> رواه البخاري، كذب للعلم، باب إثم من كذب على النبي  $\frac{1}{3}$  ٢٠٧، رقم الحديث (١١٠) بلفظه، ورواه مسلم، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم: ٢٢٩٨/٤، رقم الحديث (٧٢) بلفظه، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي وأحمد.

- وهو الرفع عند الدعاء - فواتر باعتباره مجموع الطرق.<sup>(١)</sup>

٥- وجوده:

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة منها: حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث نصر الله امرأ وغيرها كثير، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الأحاد، لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً بالنسبة إليها.

٦- أشهر المصنفات فيه:

لقد اهتمت العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل؛ ليسهل على الغالب الرجوع إليها، فمن تلك المصنفات:

أ- "الأزهار المتناثرة في الأبحار المتواترة" للسيوطي، وهو مرتب على الأبواب.

ب- "مظلف الأزهار" للسيوطي أيضاً، وهو تلخيص للكتاب السابق.

ج- "نظم المتناثر من الحديث المتواتر" لمحمد بن جعفر الكاظمي.

## المبحث الثاني

### غير الأحاد

١- تعريفه:

أ- لغة: الأحاد جمع أحد، بمعنى الواحد، وغير الواحد هو ما يرويه شخص واحد.

ب- اصطلاحاً: هو ما لم يجمع شروط التواتر.<sup>(٢)</sup>

٢- حكمه:

يفيد علم النظري أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

هذا ونحرم الأحاد تقسيماً، كل تقسيم باعتباره، وسأذكر هذين التقسيمين في الفصل الثاني.

<sup>(١)</sup> تدريب الراوي: ١/ ١٨٠، <sup>(٢)</sup> نزهة النظر: ٢٦.

## الفصل الثاني

تقسيمًا غير الآحاد

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تقسيم غير الآحاد بالنسبة إلى عدد طرفه.
- المبحث الثاني: تقسيم غير الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه.

## المبحث الأول

تقسيم بحر الأحاد بالنسبة إلى عدد طرقه:

يقسم بحر الأحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أ- المشهور.

ب- العزيز.

ج- الغريب.

ومما نكلم على كل منها بمطلب مستقل.

## المطلب الأول

المشهور

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "شهرت الأمر" إذا أعلته وأظهرته؛ وحكي بذلك لظهوره.

ب- اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ما لم يجمع عند التواتر.<sup>(١)</sup>

٢- مثاله:

حديث ابن أبي شيبة: العلم انفراد، يتزرعه من صدور العلماء، ولكن يقص العلم بقص

العلماء، حتى إذا لم يبق على أحد الناس رؤوساً جهلاً، فمشتوا فاقوا غلب عنهم فقصوا وأصلوا.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> روضة النظر: ٢٦. <sup>(٢)</sup> أخرجه البخاري ومسلم والطبراني وأحمد والخطيب من طريق قريبة من صحابة، وهم عبد الله بن عمرو بن العاص وزبادة بن ليبة وعائشة وأبي هريرة. أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقص العلم: ١٩٩/١، رقم الحديث (١٠٠) نقله عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وبقائه: ٢/٤٠٥٨، رقم الحديث (١٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه أحمد في "المسند" ١٦٠/٤، ٢٩٨ عن زياد بن أبيه، قريباً من معناه، وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" رقم الحديث (٦٤٠٣) عن أبي هريرة، وأخرجه الخطيب في تاريخه ٣١٦/٥ عن عائشة بنحوه.

## ٣- المشتهر:

أ- لغة: اسم فاعل من استفاض، مشتق من "فاض الماء": ومعنى ذلك لانتشاره.

ب- اصطلاحاً: يختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال، وهي:

١- هو مرادف للمشهور.

٢- هو أحص منه، لأنه يشترط في الشيء أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط

ثالث في المشهور.

٣- هو أعم منه، أي هو عكس القول لثاني.

## ٤- المشهور غير الاصطلاحي:

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط معينة، فشمع:

أ- ما له إسناد واحد.

ب- وما له أكثر من إسناد.

ج- وما لا يوحى له إسناد أصلاً.

## ٥- أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

له أنواع كثيرة أشهرها:

أ- مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله حديث أنس: "رأيت رسول الله ﷺ فقلت: شهره

بعد أن ركع يدعو على بعثي وأقول: "١٠"

ب- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام، مثله: "سلم من سلم المسلمون من

نساءه ونحوه." ١١

١٠ أخرجه البخاري، كتاب الزور ٢/١٩٠ رقم الحديث (١٠٠٣) ١٠٤٤٠، وأخرجه مسلم، كتاب المساجد:

١١ ٥٠١٨/١، رقم الحديث (٢٩٩١) بلطاع، وفي زبدة: ١٢ أخرجه البخاري، كتاب الإيمان: ٥٢١١، وفي الحديث:

(١٠)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان: رقم الحديث (١٥).



- ج - مشهور بين الفقهاء، مثاله حديث: *أعصى أحلاماً إلى الله الجلاق* <sup>١١</sup>
- د - مشهور بين الأصوبين، مثاله حديث: *رفع عن أمةٍ الخطأ والسيئان وما أديكهما، عله، صححه ابن خازن والحاكم*.
- هـ - مشهور بين النحاة، مثاله حديث: *نعم سعدٌ شؤيث*، لو لم يحسن الله لم يفهمه.
- لا أصل له
- و - مشهور بين العامة، مثاله حديث: *الرجلة من الشيطان، أخرجوه الترمذي وحسنه*.

### ٦- حكم المشهور:

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوجب بكونه صحيحاً أو غير صحيح اتفاق، لكن بعد البحث تبين أن منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف ومنه الموضع أيضاً، لكن إن صح مشهور الاصطلاحي، فتكون له ميزة زائدة على تقرير والغريب.

### ٧- أشهر المصنفات فيه:

المؤثر بالمصنفات في الأحاديث المشهورة هي الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليست المشهورة اصطلاحاً؛ لأنه لم يؤلف العلماء كتباً في جميع الأحاديث المشهورة اصطلاحاً، ومن هذه المصنفات:

- أ - "الفاصد خمسة فيما اشهر على الألسنة" لبخاري.
- ب - "كشف الخفاء ومزيل الإبلان فيما اشهر من الحديث على ألسنة الناس" لمعالي.
- ج - "تكملة الطبيب من الحديث فيما يذير على ألسنة الناس من الحديث" لابن أبي عمير الشيباني.

<sup>١١</sup> صححه الحاكم في "المستدرک"، وأقره الذهبي لكن ما عطف... نحن الله شياً أعصى الله من نطقه؛  
عظم المستدرک" كتاب اللغات ١٩٦/٢

## المطلب الثاني

## العزیز

## ١- تعريفه:

- أ- لغة: هو صفة مشبهة من 'عَزَّ يَعرُزُ' بالكسر - أي قُلَّ وَ نَدَّرَ، أو من 'عَزَّ يَعرُزُ' - بالفتح أي قوي واشتد، وسمي بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وبما لقوته محيية من طريق البحر.
- ب- اصطلاحاً: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

## ٢- شرح التعريف:

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين، أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر، فلا يضر بشرط أن يكفي، ولو طبقة واحدة فيها اثنين لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

هذا التعريف هو الراسخ كما حوره الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> وقال بعض العلماء: إن تعزيز هو رواية اثنين أو ثلاثة، ثم يفصلوه عن المشهور في بعض صورته.

## ٣- مثاله:

ما رواه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه، والبخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين<sup>(٢)</sup>.

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز بن مسعود بن عتبة وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.

<sup>(١)</sup> انظر الصفحة وشرحها ل: ٢١-٢٢. <sup>(٢)</sup> رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب حب الرسول من الإيمان: ٨٥/١، وفي الحديث (١٥) يلقه عن أنس رضي الله عنه، ورقم الحديث (١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقص "الناس أجمعين"، وزاد في أوله: "مولدتي يعني يده"، ورواه سنن كتاب الإيمان، رقم الحديث (٦٩، ٧٠) كلاهما عن أنس رضي الله عنه.

٤ - أشهر المصنفات فيه:

لم يستف العلماء مصنفات خاصة للحديث الغريب، والظاهر أن ذلك لقبحه ونعده حصول  
فائدة مهمة من تلك المصنفات.

## المطلب الثالث

### الغريب

١ - تعريفه:

أ- لغة: هو صفة مشبهة تعني المنفرد أو البعيد عن القاري.

ب- اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راجع واحد.

٢ - شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يستقن بروايته شخص واحد، إما في كل طبقة من طبقات الإسناد، أو في  
بعض طبقات الإسناد. ولو في طبقة واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات الإسناد؛  
لأن لعمري لأقل.

٣ - تسمية ثابته له:

يطلق كثير من العلماء على غريب سمياً آخر هو "نفرد" على أنهما مترادفان، وغالباً يحضر العلماء  
ببعض، فحتم كلاً منهما نوعاً مستقلاً، لكن لحاظ أن حيزاً بعدهما مترادفان لغة واصطلاحاً،  
إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح غيروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وتلك، فـ "نفرد" أكثر  
ما يطلقونه على "نفرد المطلق"، و"الغريب" أكثر ما يطلقونه على "نفرد النسبي".

٤ - أقسامه:

يُقسم "الغريب" بالنسبة لموضع انفرد فيه إلى قسمين: هما: "غريب مطلق" و "غريب نسبي".

أ. العريب المقتل أو العريد المقتل:

١- تعريفه: هو ما كانت العربة في أصل مسنده، أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في

أصل مسنده.

٢- مثاله: حديث إنما لأعبدن ثنتين،<sup>١</sup> انفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، هذا وقد يستمر

النفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المنفرد عند من الرواة.

ب- العريب الشيعي أو المفرد الشيعي:

١- تعريفه: هو ما كانت العربة في أثناء مسنده، أي أن يرويه أكثر من راوٍ في أصل

مسنده، ثم ينفرد بروايته راوٍ واحد، عن أولئك الرواة.

٢- مثاله: حديث مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله دخل مكة وعليه رأس

البيعق،<sup>٢</sup> انفرد به مالك عن الزهري.

٣- سبب التسمية: وسمي هذا القسم بـ "العريب الشيعي" لأن المنفرد وقع فيه بالنسبة

إلى شخص معين.

في أصل مسنده وأصل السند هو طرعه الثاني فيه الصحابي، والصحابي حقيقة من حلقات السند، أي إذا انفرد الصحابي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غرباً عبارة مطلقة، وأما ما فهمه الملا علي القاري من كلام الحافظ ابن حجر عند ما شرح أصل السند، بأنه الموضوع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع وكثر تعددت لطرق إليه، وهو طرعه الثاني فيه الصحابي، من أن انفرد صحابي لا بعد غربته، وتعليقه ذلك بأنه ليس في الصحابة ما يوجب قدحاً أو ثن الصحابة كلهم عدول، مما أضل ابن حجر أراد ذلك، والله أعلم، سلك أنه عرف العريب بقوله: "هو ما انفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع انفرد فيه من السند" أي ولو وقع انفرد في موضع للصحابي، لأن الصحابي حقيقة من حلقات السند، وأعلم عند الله تعالى، وعلى كل حال، مما ذكره الملا علي القاري هو رأي بعض أهل الحديث.

<sup>١</sup> رواه البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث (١)، رواه مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث (١٥٥).

<sup>٢</sup> نزهة النظر: ٤٨. رواه البخاري، كتاب المغازي، رقم الحديث (٤٢٨٦)، رواه مسلم، كتاب الحج، رقم

## ٥- من أنواع الغريب النسبي:

هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن عدّها من الغريب النسبي، لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت انفرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين، وهذه الأنواع هي:

أ- تفرد ثقة برواية الحديث كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان.

ب- تفرد راو معين عن راو معين كقولهم: تفرد به فلان عن فلان، وإن كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره.

ج- تفرد أهل بلد أو أهل جهة كقولهم: تفرد به أهل مكة أو أهل الشام.

د- تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى كقولهم: تفرد به أهل مصر عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز.

## ٦- تقسيم آخر له:

قسم العلماء الغريب من حيث عراية السند أو المتن إلى:

أ- غريب متابع (مساد): وهو الحديث الذي تفرد بروايته عنه راو واحد.

ب- غريب مسناد لا متابع: كحديث روى مثله جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول المذني: غريب من هذا الوجه.

## ٧- من مظاهر الغريب:

أي مكان وجود أمثلة كثيرة له:

أ- مُتَشَدِّدُ التَّحَرُّرِ.

ب- الْمُعْجَمُ الْأَوْسَطُ لِلطَّرَاقِ.

## ٨- أشهر المعصقات فيه:

أ- "عراق مالك" للدارقطني.

ب- "الأفرد" للدارقطني أيضاً.

ج- "النسب التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة" لأبي داود السجستاني.

## المبحث الثاني

تقسيم خير الأحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

يقسم خير الأحاد من مشهور وعزيز وغريب بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين، وهما:

أ - مقبول: وهو ما يرجع صدق الخير به، وحكمه: وجوب الاحتياج والعمل به.

ب - مردود: وهو ما لم يرجح صدق الخير به، وحكمه: أنه لا ينجح به ولا يجب العمل به.

ولكن من المقبول والمردود أقسام وتفصيل، سأذكرها في مطلبين مستقلين إن شاء الله تعالى.

## المطلب الأول

الحيز المقبول

وفيه مقصداً

- المقصد الأول: أقسام المقبول.
- المقصد الثاني: تقسيم المقبول إلى معقول به وغير معقول به.

## المقصد الأول

### أقسام المقبول

يُقسم الخبر للمقبول بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى قسمين رئيسيين هما: صحيح وحسن، وكل منهما ينقسم إلى قسمين فرعيين هما: لذاته ولغيره، فتوزع أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام هي:

١-	صحيح لذاته.	٢-	صحيح لغيره.
٣-	حسن لذاته.	٤-	حسن لغيره.

وبذلك البحث في هذه الأقسام تفصيلاً:

### ١- الصحيح

#### ١- تعريفه:

أ- لغة: الصحيح ضد التسليم وهو حقيقة في الأحكام، يحاز في الحديث وسائر المعاني.

ب- اصطلاحاً: ما اتصل بسنده بقول العدل الضابط عن مثله إلى انتهاء من غير شذوذ ولا علة.

#### ٢- شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمور هي:

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواة الحديث قد أخذته مباشرة عن فوقه من أول السند إلى انتهاء.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواة الحديث يتصف بكونه مسلماً بالفا عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة.

الصحيح: أي الصحيح لذاته.



- ج- ضبط الرواة: أي أن كل روى من رواه كان تام الضبط، إما ضبط صامر وإما ضبط كتاب.  
 د- عدم الشذوذ: أي أن لا يكون الحديث شاذاً، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.  
 هـ- عدم العلة: أي أن لا يكون الحديث معلولاً، والعلة سبب غامض يخفى يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

### ٣- شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحاً خمسة، وهي: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم العلة، عدم الشذوذ. فإذا احتل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حقيقياً صحيحاً.

٤- مثاله:

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال- سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور<sup>(١)</sup> فهذا الحديث صحيح؛ لأن سنده متصل؛ إذ أن كل روى من رواه سمعه من شيعته، وأما عهدة مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مُدَلِّسِينَ، ولأن رواه عدول ضابطون، وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل:

- ١- عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.
- ٢- مالك بن أنس: إمام حافظ.
- ٣- ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متقن، على جلالة وإتقانه.
- ٤- محمد بن جبير: ثقة.
- ٥- جبير بن مطعم: صحيح.

عنه: رواية الحديث عن الشيخ باللفظ "ع" وسبأني تفصيل حكم طمعة في نوع العمن.

<sup>(١)</sup> البخاري: كتاب الأذان، باب المهر بالمغرب: ٢/٢٤٧، رقم الحديث (٢٦٥) باللفظ.

ولأنه غير شاذ إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه، ولأنه ليس فيه علة من الغلط.

### ٥ - حكمه:

وحكمه وجوب العمل به لإجماع أهل الحديث ومن يعتقد به من الأصوليين والمفتهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به.

### ٦ - المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

- أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر؛ يجوز الخطأ والسيان على النفاذ.
- ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لأنه كاذب في نفس الأمر؛ يجوز إصابة من هو كثر الخطأ<sup>١</sup>.

### ٧ هل يحزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؟

فنحذر أنه لا يحزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؛ لأن تفاوت مراتب تصحيحه بين منكر الإسناد من شروط الصحة، ويحتمل تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم بإساده بأنه أصح الأسانيد مطلقاً، ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رجح ما قوي عنده؛ فمن ثلث الأقوال أن أصحها:

أ- "زهري عن سالم عن أبيه، روي ذلك عن إسحاق بن راهوية وأحمد

ب- "ابن سيرين عن عبيدة عن علي؛ روي ذلك عن ابن المديني والبخاري والغلاس.

ج- "الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، روي ذلك عن ابن معين.

عن أبيه. هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن مخرمة عن علي؛ هو عبيد بن أبي صالح بن عتبة.

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن مخرمة عن علي؛ هو عبيد بن مسعود بن عتبة.

<sup>١</sup> انظر ترمذي، تراويح، ٧٣/٧٤.

د- الزهري عن عني بن الحسن عن أبيه عن علي، روي ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة.

هـ- مثله، عن نافع عن ابن عمر، روي ذلك عن البخاري.

### ٨- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرّد؟

أول مصنف في الصحيح المجرّد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقول.

أ- أيهما أصح؟

والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد، وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالاً وأوثق رجالاً، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في "مسلم" أقوى من بعض الأحاديث في "البخاري".

وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

ب- هل استوعب الصحيح أو الترمذ؟

لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا الترمذ، فقد قال البخاري: ما أدخلت في كتابي المجمع إلا ما صح، وترك من الصحاح لحال الطول، وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعت ههنا؛ إنما وضعت ما أجمعوا عليه.

ج- هل فاقهما شيء، كثير أو قليل من الصحيح؟

١- قال الحافظ ابن الأعرام: لم يفتنهما إلا الغليل، وأنكر هذا عليه.

٢- والصحيح أنه فاقهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: وما تركت من الصحاح

أكثر، وقال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح.<sup>(١)</sup>

لحال الطول: وي بعض الروايات: "لحال الطول"، والمعنى: أنه ترك رواية كثيرة من الأحاديث لمصلحة في كتابه خشية أن يطول الكتاب، فينبأ الناس من طوله. ما أجمعوا عليه: أي ما وجد عندنا فيها شرط الصحيح المجمع عليها.

<sup>(١)</sup> علوم الحديث، ١٦.

د- كم عدد الأحاديث في كل منهما ؟

١ البخاري: مئة ما فيه ستة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالكررة (٧٢٧٥)، ويحذف المكررة أربعة آلاف (٤٠٠٠).

٢ مسلم: مئة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالكررة (١٢٠٠٠)، ويحذف المكررة نحو أربعة آلاف (٤٠٠٠).

هـ أني لقد بقية الأحاديث الصحيحة لني فالت البخاري ومسما؟

لجدها في الكتب المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، ومسند الدارقطني وسنن البيهقي وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من النصيب على صحته، إلا في كتاب من شرط الاعتماد على إخراج الصحيح، كصحيح ابن عزيمة.

٩- الكلام على مستدرك الحاكم وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان:

أ- مستدرك الحاكم: هو كتاب صمم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة لني على شرط "الشيخين" أو على شرط أحدهما، ولم يُخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عدده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، مُعبراً عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح لكنه ثبت عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينهي أن يُستحق ويُحكم على أحاديثه بما يليق لها، ولقد تبعه الذهبي، وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بها، ولا يزال كتاب بحاجة إلى تصحيح وعناية.

ب- صحيح ابن حبان: هذا الكتاب ترتيبه مُحترق، فليس مربياً على الأبواب ولا على الأسانيد. وهذا أسوأ "التفاسيم والأبواب"، والكشف عن الحديث من كتابه هذا غريب

لي تصح: يقع الآن أحسن المحقق فؤاد السبيح في كتابه عمود المعرفة أحاديث الكتاب التي لم يحكم عليها الذهبي شيء، وتحكم عليها بما عين لها، وله نية في طبع المستدرك بعد هذا الجهد، يحجز الله من المسلمين غيرها

جاء وقد رتبته بعض التأخرين على الأبواب، ومعبه متداخل في الحكم على  
أخيه بالصحة، لكنه نقل تاسيلاً من المحاكم.

ج- صحيح ابن خزيمة، هو أعلى مرتبة من صحيح ابن عبان؛ لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف  
في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد.

١٠- استخرجت على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج:

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد تبعه من طرق  
طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه  
ب- أشهر استخرجت على الصحيحين:

١- المستخرج لأبي بكر الإسماعيلي عن البخاري.

٢- المستخرج لأبي عديدة الإسماعيلي عن مسلم.

٣- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني عن كل منهما.

ج- هل التزم أصحاب المستخرجت فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتها في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلهم من طريق  
شيوخهم لذلك، فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون أنفسهم في تصانيفهم استقلالاً كالبيهقي والعمري وشبههما،  
قائلين:

'رواه البخاري' أو 'رواه مسلم'، فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من

بعض التأخرين هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن مبارك، المتوفى سنة ٧٣٩هـ، بمعنى تزييه الإحصاء  
في تعريف ابن حبان.

١١- تعريب الرلوي: ١٠٩، ١١٠، المصدر السابق بعد والمقدمة نفسها.

"رواه البخاري" أو "رواه مسلم"، فقد وقع في بعض تفاوت في المعنى وفي الإلفاظ، ومرادهم من قولهم: "رواه البخاري ومسلم" أنهما روياه أصح.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثاً ونعزوه إليهما؟

بناء على ما تقدم، فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفاً حديثاً، ويقول: "رواه البخاري" أو "مسلم" إلا بأحد أمرين:

١- أن يقابل الحديث بروايتهما.

٢- أو يقول صاحب المستخرج أو المصنف: أخرجه بلفظه.

هـ- فوائد المستخرجات على الصحيحين.

لمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تفارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدريره<sup>(١)</sup>، وبليغ أهمها:

١- علو الإسناد؛ لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً من طريق البخاري مثلاً توفع، أنزل من طريق الذي رواه به في المستخرج.

٢- الزيادة في قدر الصحيح؛ وذلك بما يقع من ألفاظ زائدة، ونسب في بعض الأحاديث.

٣- القوة بكثرة الطرق، وفائدتها لترجيح أحد المعارض.

٦٦- ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

مر بنا أن البخاري ومسلماً لم يُدجِلا في صحيحهما إلا ما صح، وأن الأمة تلقت كتابهما بالقبول، فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها والتي تلقتها الأمة بالقبول، يا ترى؟

والجواب: هو أن ما رويته بالإسناد المتصل عبر المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبدأ إسناده راولو أكثر - ويسمى المُنْقَلَب، وهو في البخاري كثير لكنه في تراجم الأبواب ومقدمتها،

ويسمى المُنْقَلَب: وبآتي عنه تفصيلاً فيما بعد.

ولا يوجد شيء منه في صلب الزبور البتة أما في مسلم مبهر فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم لم يصله في موضع آخر - فتحكمه كما يلي:

أ- فعما كان منه بصيغة انحراف: "قال وأمر وذكر"، فهو حكم يصححه عن المنصف إليه.

ب- وبالم يكن فيه حزم: "يرون ويذكر ويحكمي وروي وذكر"، فبغير فيه حكم يصححه عن المنصف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واحد؛ لأنه في الكتاب المسمى بالصحيح.

## ١٢- مراتب الصحيح:

مر - أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فناء على ذلك وعلى تمكن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال: إن الحديث الصحيح ثلاث مراتب بالعبارة لرجحان إسنادها هذه المراتب هي:

أ- وأعلى مراتبها ما كان مروياً بإسناد من أصح الأسانيد، كمالك عن دفع عن من عمر بن الخطاب.

ب- ودرج ذلك رتبة ما كان مروياً من طريق رجال، هم أدنى من رجال الإسناد الأول، كرواية حماد بن مسعدة عن ثابت عن أنس بن مالك.

ج- ودرج ذلك رتبة ما كان من رواية من تحققت فيه أحواله ما يصدق عليه وصف الثقة، كرواية سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بن عمار.

وبلغت هذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة لكتب المروي فيها ذلك الحديث، وهذه المراتب هي:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وهو أعلى المراتب.

٢- ثم ما انفرد به البخاري.

- ٣- ثم ما انفرد به مسلم.
- ٤- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجه.
- ٥- ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه.
- ٦- ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه.
- ٧- ثم ما صح عند غيره من الأئمة كإسناد غيره وابن جابر لا يكن على شرطهما أو على شرط واحد منهما.

### ١٣- شرط الشيعين:

لم يفتضح الشيعان عن شرط شرطاه لو عيّن زيادة على الشروط المنقولة عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من تتبع والاستقراء لأصليهما ما طلع كل منهم أنه شرطهما لو شرط واحد منهما.

وأحسن ما قيل في ذلك: أن الفرد بشرط الشيعين أو أحدهما أن يكون طبعاً مرزباً من طريق رجل الكتابين أو أحدهما مع مراعاة التكييف التي التزمها الشيخان في إرواية عنهم.

### ١٤- معنى قولهم: "متفق عليه":

إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمأداه اتفاق الشيعين، أي اتفاق الشيخين على صحته لا اتفاق الأئمة، إلا أن من الصلاح قول: ذكر اتفاق الأئمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه: لاتفاق الأئمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول.<sup>(١)</sup>

### ١٥- هل بشرط في الصحيح أن يكون عزيزاً؟

الصحيح أنه لا بشرط في الصحيح أن يكون عزيزاً، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، واشترط بعض العلماء ذلك كأبي علي الجبائي الطبري والمحاكم، وقومهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة.

(١) علوم الحديث: ٢٤.



## ٢ - الصحيح لغيره

١ - تعريفه:

هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثلاً أو أقوى منه<sup>(١)</sup> وسمي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات المسند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له ويمكن تصوير ذلك بمعادلة رياضية على الشكل التالي:

$$\text{حسن لذاته} + \text{حسن لذاته} = \text{صحيح لغيره}$$

٢ - مرتبته:

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

٣ - مثاله:

حديث محمد بن عمرو عن أبي سعدة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن انس عن أمي لأمرهم بالسؤال عند كل صلاة<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الصلاح: فمحمد بن عمرو من علقمة من المشهورين بالصدق والحيانة، لكنه لم يكن من أهل إتقان حق صحفه بحضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال عنه ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانحصر به ذلك انتقص ما يفسد، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر "نخبة الفكر" مع شرحها "درجة النظر": ٣٤، ٣٥. أخرجه الترمذي في كتاب المظهر، باب ما جاء في السؤال: ٣٤/١، راجع الحديث (٢٢) بلقطه، ورواه البخاري من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عليه السلام. علوم الحديث: ٣١، ٣٢.

## ٣- الحسن

١- تعريفه:

١- لغة: هو صفة مشبهة من "الحَسَنَ" تعني الجمال.

ب- اصطلاحاً: احتضنت القول العلماء في تعريف الحسن نظراً لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف، وذلك بعضهم عرفه أحد قسميه، وسأذكر بعض تلك التعريفات لم أحتار ما أراه أقوى من غيره.

١- تعريف الخطابي: هو ما عُرفَ بمخزئته واشتهر بحاله، وعنده مندر أكثر الحديث، وهو الذي يباه أكثر العلماء، ويستقصيه عامة الفقهاء.<sup>١</sup>

٢- تعريف الترمذي: كل حديث يُروى، لا يكون في إسناده من تهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن.<sup>٢</sup>

٣- تعريف ابن حجر: قال: ونعم لأجل نقل عدل تام النبط متصل بالسند غير معلل ولا مائل، هو الصحيح لأنه،<sup>٣</sup> وإن خفف النبط والحسن لثاقه.<sup>٤</sup>

قلت: فكان حسن عدل ابن حجر هو الصحيح بلا حاشية رويته، أي قل مثله، وهو غير ما عُرف به الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه "إضافات كثيرة" وأما الترمذي فقد عرف أحد قسمي الحسن، وهو الحسن البعيد، والأحسن في تعريفه أن يُعرف الحسن لثاقه لأن الحسن البعيد ضعيف في الأصل، يقى إلى مرتبة "حسن" لأخباره بصدق طريقة.

٤- تعريف شحاتار: ويمكن أن يُعرف الحسن بأنه سمي به ترفقه به ابن حجر بما يلي.

الحسن: أي لثاقه

<sup>١</sup> معجم الحسن: ١/١١، جامع الترمذي مع شرحه نسخة الأحمدي، كتاب لعل في تعريف جافعة، ١/١٩١.

<sup>٢</sup> نسخة مع شرحها، ٢٩، المصادر أصحاح: ٣٤.

هو ما انفصل عنه نقل العدل الذي ضعف مصنفه عن مثله إلى انتهاء من غير  
شروط ولا علة

## ٢- حكمه:

هو كالاصحاح في الإحجاج به وإن كان دونه في القوة، ولذلك حرج به جميع العلماء وعلموا  
به وعلى الإحجاج به معظم الحديثين والأصوليين إلا من شاء من المتشددين، وقد أدرجه  
بعض الساهلين في نوع الصحيح كما حكاهم وزير عمان، والى حجة مع قولهم بأنه دون  
الصحيح الثمين أولاً<sup>١</sup>

## ٣- مثاله:

ما أخرجه الترمذي قال: حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الصميم عن أبي عمران الجوني  
عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي عيسى العدي يقول قال رسول الله  
ﷺ: إن أبواب الجنة تحت الأمان والوفاء بالحديث، فهذا الحديث قال عنه الترمذي:  
هذا حديث حسن عريب

قلت: وكان هذا الحديث حسناً لأن رجاله إسناده الأربعة قدسوا ولا جعفر بن سليمان  
الضعيف، فإما حسن الحديث<sup>٢</sup> لأنك ترى الحديث عن مرثدة الصحيح إلى مرثدة الحسن.

## ٤- مرثداه:

كما أن الصحيح مرثد يضافون لها بعض الصحيح عن بعض، كذلك للحسن مرثد،  
وقد جعلها الذهبي مرثتين فقال:

عن مثله ليس المراد بقوله "عن مثله" أنه يشترط أن يكون جميع رجال الإسناد عداً ولا فداً حتى تضعهم به  
مرثد لأن يكونوا كأنهم كذلك أو بعضهم ولو واحد منهم فقط، وإنه لا يكون عداً لا تأني الضبط، لأن المعرفة أو  
الحكم بمنزلة الخاتمة، لأن رجاله في الإسناد

<sup>١</sup> انظر تدريب الرازي: ١/٦٠١، "ألمة ب فضائل جهاد جـ" ٣٠٠ من الترمذي معناه "تحفة الأحمدي"  
<sup>٢</sup> كما نقل الحافظ ابن حجر في "تدريج التهذيب": ٩٦/٢ ذلك من أبي أحمد.

- أ - فأعتبر مراده ما: خالف في تصحيح حديث رواه ونسبه، كحديث نُهْرٍ بن حَكِيم عن أبيه عن حماد، وعمر بن شُعَيْب عن أبيه عن حماد، وأبي إسحاق عن الشعبي، وأمثال ذلك مما قيل: إنه صحيح، وهو من أقدم مراتب الصحيح.
- ب - ثم بعد ذلك ما: خالف في تأسيس رواية حديثه ونسبه، كحديث الجريث بن عبد الله، وعاصم بن صُرَّة، وحجاج بن أرطاة، والعمري.

### ٥ - مرتبة قولهم: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد":

- أ - قول أحمد بن حنبل: "هذا حديث صحيح الإسناد" قول قولهم: "هذا حديث صحيح".
- ب - وكذلك قولهم: "هذا حديث حسن الإسناد" قول قولهم: "هذا حديث حسن". لأنه قد صرح أبو الحسن الإسناد دون العبارة تدعي أن علق، فكان الحديث إذا قلنا: "هذا حديث صحيح" قد تكفل لنا بتوفر شروط لصحة خمسة في هذا الحديث، أما إذا قلنا: "هذا حديث صحيح الإسناد" فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة، وهي اتصال الإسناد، وعدة الرواف، وبسطهم، أما في اشتداد بعض اللغة عنه، فلم يتكفل بهذا لأنه لا يشترط بهما.
- ج - أبو الفهرس حافظاً لما قلناه على قواعد: "هذا حديث صحيح الإسناد"، ولم يذكر أنه عدل، والظاهر صحة معنى: لأن الأصل عدم اللغة وعدم اشتداد.

### ٦ - معنى قول الأثر ماضي وغيره: "حديث حسن صحيح":

- إن ظاهر هذه العبارة مُشْكِلٌ، لأن الحسن يتأخر عن درجة الصحيح، فكيف يُجْعَلُ بهما مع تعذر مرادهما؟ وأشدُّ أحادٍ العلماء عن مقصود ترمذي من هذه العبارة بأحيرة متعددة. أحسبها ما قاله الحافظ ابن حجر، وإرتضاء السرخي، والملخص ما يلي:
- أ - إذا كان الحديث إسناداً فأكثر، فالعنى: أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناده.

ب وإن كان له إسناده واحد، فللعلمي أنه حسن عند قوم من المحققين، صحيح عند قوم آخرين، فكان للناقل بشر إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما.

#### ٧- تقسيم الجعري أحاديث المصاييح:

درج الإمام الجعري في كتابه "المصاييح" على اصطلاح خاص له، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله: "صحيح"، وإلى الأحاديث التي في السنن الأربعة بقوله: "حسن"، وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى محدثي السنن الأربعة الصحيح والحسن والضعيف والنكرا، لذلك نبه ابن الصلاح والنسوي على ذلك، فنبهني على فقاري في كتاب "المصاييح" أن يكون على علم من اصطلاح الجعري الخاص في هذا الكتاب عند قوله عن الأحاديث: "صحيح" أو "حسن".

#### ٨- الكتب التي من مقتنيات الحسن:

لم يورد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المنجود كما أفردوا الصحيح المنجود في كتب مستقلة، لكن هناك كتباً يذكر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:

أ- جامع الترمذي: المشهور بـ "سنن الترمذي" فهو أصل في معرفة الحسن، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب وأكثر من ذكره.

لكن ينبغي التنبيه إلى أن نسخة تختلف في قوله: "حسن صحيح" ونحوه، فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة بأصول معتددة.

المصاييح: اسم للكتاب الكامل، "مصاييح السنة" وهو كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث متناه من الصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدرر، وهو الذي زاد عليه، وهذه القطب القبري وسماء "مشكاة المصابيح".  
مطامير: مطامير جمع مطرة بكر الغطاء، ومطرة الشيء: معدة وموضع، فيكون معنى العنوان "الكتب التي هي موضع وجود الحسن".

د- حسن أبي داود: فقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه وبشاريه، وما كان فيه ومن شذبه شيء، ولم يذكر فيه شيئاً هو صالح، سواء علم ذلك إذا وجدت فيه حديثاً لم يبرح صحيحه، ولم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين فهو حسن عنه أبي داود.

ح- حسن الدارقطني: فقد نصّ الدارقطني على كثير منه في هذا الكتاب

## ٤- الحسن لغيره

١- تعريفه:

هو الذي إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب تضعفه بشئ الروي أو كثرته.

يستلزم من هذا تعريف أن تضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، العريض هما:

أ- أن يروي من طريق آخر فائض، عن أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه وإما انقطاع في سنده أو

جهالة في رجاله.

٢- سبب تسميته بذلك:

وسبب تسميته بذلك أن الحسن لا يأخذ من ذاته، السد الأول، وإذا أيسر من انضمام غيره له.

ويمكن تصور ارتفاع الحديث المنصف إلى مرتبة الحسن لغيره تعادة رياضية على النحو التالي.

$$\text{ضعيف} - \text{مضعف} = \text{حسن لغيره}$$

٣- مرتبته:

الحسن لغيره أقوى مرتبة من الحسن لذاته.

ويجوز على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره نُكِّدَ الحسن لذاته.

٤ - حكمه:

هو من المقبول الذي يُحتج به.

٥ - مثاله:

ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني قُرَظَة تزوجت عيسى فعليه فقال رسول الله ﷺ: رُضيت من نكباتي وما لك بعينين<sup>١</sup> قالت: نعم، قال: فأجازه.

قال الترمذي: وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وسهل بن سعد وأبي سعيد وأنس وعائشة وجابر وأبي سَدرَةَ الأسلمي<sup>٢</sup>.

قلت: فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث؛ فحيثه من غير وجه.

## خير الأحاد المقبول المحتف بالقرائن

١ - توطئة:

وفي تمام أقسام المقبول أبحث المقبول المحتف بالقرائن، والمراد بالمحتف بالقرائن الخبر الذي أحاط واقرن به من الأمور الزائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط.

وهذه الأمور الزائدة التي تقترون بالخبر المقبول تزيد قوة، وتجعل له ميزة على غيره من الأحاد المقبولة الأخرى الخالية من تلك الأمور الزائدة، وترجح عليه.

٢ - أنواعه:

الخبر المحتف بالقرائن أنواع: أشهرها:

أ - ما أخرجه الشرحان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فقد احتفت به

فرائض منها:

<sup>١</sup> الترمذي أبواب الشكاح، باب ما جاء في مهور النساء ١٢٠/٣، ٤٢١ رقم الحديث (١١١٣).

- ١- جلاتيهما في هذا الشأن.
  - ٢- تقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.
  - ٣- تلقى العلماء لكتابيهما مانقول، وهذا تلقى وحده أقوى في إنفاذ العلم من مجرد كثرة الطرق القصصرة عن التواتر.
  - ب- المشهور إذا كانت له طرف متباعدة مائلة مكلها من ضعف الرواة والعلل.
  - ج- الخبر المسائل بالأئمة الحفاظ اثنين حيث لا يكون غريبا، كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد عن الإمام الشافعي، ويرويه الإمام الشافعي عن الإمام مالك، ويشارك الإمام أحمد غيره في الرواية عن الإمام الشافعي، ويشارك الإمام الشافعي كذلك غيره في الرواية عن الإمام مالك.
  - ٣- حكمه:
- هو أرجح من أي خبر مقبول من أحبار الأحاد، فلو تعرض الخبر المختلف بالفقران مع غيره من الأحبار المقبولة، قدم الخبر المختلف بالفقران.

### المقصد الثاني

- تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به
- ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به وغير معمول به، وينشأ عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث، وهما: "المحكم ومختلف الحديث" و"الناسخ والمنسوخ".
- ١- المحكم ومختلف الحديث
  - ١- تعريف الحكم:
  - أ- لغة: هو اسم مفعول من "أحكم" بمعنى أنقن.



ب- اصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سيج من معارضة مثله.<sup>١١</sup>

وأكثر الأحاديث من هذا النوع، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهي قليلة جداً بالنسبة لمجموع الأحاديث.

## ٢ تعريف مختلف الحديث:

أ- لغة: هو اسم فاعل من الاختلاف ضد الاتفاق، والمراد به "يختلف الحديث": الأحاديث

التي تسلك ويختلف بعضها بعضاً في المعنى، أي يتضادان في المعنى.

ب- اصطلاحاً: هو الحديث المقبول المعارض لثله مع إمكان الجمع بينهما.<sup>١٢</sup>

أي هو الحديث الصحيح أو الحسن الذي يبيح حديث آخر مثله في المرتبة والثقة، ويتناقض في المعنى ظاهراً، ويمكن لأولي العلم والفهم للتأنيب أن يجسروا بين مدلوليهما بشكل مقبول.

## ٣ مثال المختلف:

حديث: لا عدوى ولا طيرة .... الذي رواه مسلم، مع حديث: بُز من المجدوم فراك من الأسد الذين رواهما البخاري.<sup>١٣</sup>

فهذه حديثان صحيحان ظاهرهما المتعارض، لأن الأول ينفي العدوى والثاني ينفي، وقد جمع العلماء بينهما، ووفقوا بين معناهما على وجوه متعددة، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر، وفاده ما يلي:

## ٤ - كيفية الجمع بينهما:

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين أن يقال: إن العدوى منفية وغير ثابتة، بدليل قوله ﷺ: "لا يُعدي شيء شيء"<sup>١٤</sup> وقوله لمن عارضه بأن البعير الأحمر بكونه من الإبل الصحيحة فيخالطها فتعرب: من أعدى الأول.<sup>١٥</sup>

طيرة: التشوم بالطيور، المجلوم: المصاب بالجذام، وهو داء تملقظ أعضاء من يصاب به.

<sup>١١</sup> النجعة وشرحها: ٣٩. <sup>١٢</sup> المرجع السابق. <sup>١٣</sup> البخاري كتاب الطب: ١٥٨/١٠، رقم الحديث (٥٧٠٧).

<sup>١٤</sup> الترمذي كتاب قدوس: ٤٥٠/٢، وأخرجه أحمد. <sup>١٥</sup> البخاري مع فتح الباري، كتاب الطب: ١٧١/١٠، وأخرجه مسلم وأبو داود وأحمد.

يعني أن الله تعالى ابتداء ذلك المرض في الثاني كما ابتداءه في الأول، وأما الأمر بالقرار من المجدوم فمن باب سدّ الثَّرَاقِع، أي فلا يبقى للشخص الذي يعالط ذلك المجدوم حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى الشخصية، فبطل أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيحفظ صحة العدوى فيقع في الإثْم، فأمّر بتجنب المجدوم؛ دفعا للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الوقوع في الإثم.

٥ - ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية:

أ - إذا أمكن الجمع بينهما تغلب الجمع ووجب العمل بها.

ب - إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه.

١ - فإن ظلم أحدهما ناسخا فتمناه وعملنا به، وتركنا المنسوخ.

٢ - وإن لم يُعلم ذلك رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ حسن وجها أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.

٣ - وإن لم يترجح أحدهما على الآخر - وهو نادر - توقفنا عن العمل بها حتى يظهر لنا مرجح.

٦ - أهميته ومن يكمل له:

هذا العلم من أهم علوم الحديث؛ إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء، وإنما يكمل له ويعمر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والتفقه والأصوليون الفواصون على المعاني الدقيقة؛ وهؤلاء هم الذين لا ينشكّل عليهم منه إلا النادر.

وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم وحسن اختيارهم؛ كما زكّت فيه أقدام من حاض غبارهم من بعض المتطالعين على موائد العلماء.

## ٧- أشهر المصنفات فيه:

- أ- 'اختلاف الحديث' للإمام الشافعي، وهو أول من تكلم وحسب فيه.
- ب- 'تأويل مختلف الحديث' لابن فتيحة، عبد الله بن مسلم الدينوري.
- ج- 'مشكل الآثار' للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن سلامة.

## ٢- ناسخ الحديث ومسوخه

## ١- تعريف النسخ:

- أ- لغة له معنيان: "الإزالة"، ومنه: نُسِحتَ الشمسُ الظلُّ أي أزيلته، و"الثقل"، ومنه: نسحت الكتاب إذا نقلت ما فيه، فكان للناسخ قد أزال النسخ أو نقله إلى حكم آخر.
- ب- اصطلاحاً: رفع الشارع حكماً منه مقدماً بحكم منه متأخر.<sup>(١)</sup>

## ٢- أهميته وصعوبته وأشهر المبرزين فيه:

معرفة ناسخ الحديث من مسوخه علم مهم صعب، فقد قال الزهري: نُعِيَبا الفقهاء وأحجرهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من مسوخه.

وأشهر المبرزين فيه هو الإمام الشافعي، فقد كانت له فيه لبد الطولي والسائقة الأولى، قال الإمام أحمد (ابن حنبل) وقد قدم من مصر: كتبت كتب الشافعي؟ قال: لا، قال: فَرُطْتُ، ما علمنا بحمل من النسخ، ولا ناسخ الحديث من مسوخه حتى جالسنا الشافعي.

## ٣- ثم يُعرف الناسخ من المنسوخ؟

يعرف ناسخ الحديث من مسوخه بأحد هذه الأمور:

- أ- بتصريح رسول الله ﷺ كحديث بُرَيْدَةَ في صحيح مسلم: كُتِبَ فَبِتَكُمُ عَنْ زِيَارَةِ مَقْبُورِهِ، فَرُورُوهَا فَإِلَّا تَذَكَّرَ الْآخِرَ.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> علوم الحديث: ٢٧٧. <sup>(٢)</sup> رواه مسلم، كتاب الأضاحي وقم الحديث (٣٧) بحره

ب- يقول صحابي، كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الرضوء لما مسّت النار<sup>١١٠</sup> أخرجه أصحاب السنن.

ج- معرفة الأريخ، كحديث شداد بن أوس رضي الله عنه مرفوعاً: أخطر الحنم والمحمد، "نسخ بحديث ابن عباس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم"<sup>١١١</sup> فنقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح، وأن ابن عباس صحبه في حجة الوداع.

د- بدلالة الإجماع، كحديث: من شرب المسر غاسله، فإن عاد في الرابعة فاقطعه<sup>١١٢</sup> قال النووي: ذلّ الإجماع على نسخه، والإجماع لا ينسخ ولا يُنسخ، ولكن يدل على ناسخ.

#### ٤- أشهر المصنفات فيه:

أ- "الأعنيار في الناسخ والمسوخ من الآثار" لأبي بكر محمد بن موسى البخاري.

ب- "الناسخ والمسوخ" للإمام أحمد.

ج- "نجم الأحاديث المسوخة" لأمن الجوزي.

<sup>١١٠</sup> رواه أبو داود، كتاب التهور، رقم الحديث (١٩٧) <sup>١١١</sup> رواه أبو داود كتاب الصوم، رقم الحديث (٢٣٦٩). <sup>١١٢</sup> أخرجه البخاري، كتاب الصوم: ١٧٤/٤، رقم الحديث (١٩٣٨). <sup>١١٣</sup> رواه أبو داود، كتاب الحسنة، رقم الحديث (٤٤٨٤).

## المطلب الثاني

### الختير المردود

#### وفيهِ ثلاثة مقاصد

- المقصد الأول: الضعيف
- المقصد الثاني: المردود بسبب سقط من الاستاد
- المقصد الثالث: المردود بسبب قطع في الراوي

## الخبر المردود وأسباب رده

١- تعريفه:

هو الخبر الذي لم يرجح حذف المُخبر به، وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القول التي مرت بنا في بحث الفصل.

٢- أقسامه وأسباب رده:

لقد قسم العلماء خبر المردود إلى أقسام كثيرة، وأطلقوا على كثير من تلك الأقسام أسماء خاصة بها، ومنها ما لم يطلقوا عليها اسماً خاصاً، بل سموها باسم عام هو "الضعيف".  
أما أسباب رد الحديث فكثيرة، لكنها ترجع بالجملة إلى أحد سببين رئيسيين، هما:

أ- سقوط من الإسناد.

ب- طعن في الراوي.

ونحن نكل من هذين السببين أنواع متعددة، سأتكلم عليها ثلاثة مقاصد - إن شاء الله تعالى -  
مبتدئاً بمقصد الضعيف الذي يعدُّ هو الاسم العام لنوع المردود

## المقصد الأول

### الضعيف

١- تعريفه:

أ- لغة: ضد القوي، والضعيف حملي ومعنوي، وأزاد له هنا الضعف المعنوي.

ب- اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

قل القوي في مقولته:

وكل ما عن رتبة الخُسر قُسر      فهو الضعيف وهو أقسامٌ كثر

أقسام كثيرة: بلغ ما بعضهم ثماناً وأربعين قسمًا.

## ٢- تفاوته:

وتفاوت طبعه بحسب شدة ضعف روايته وحفته كما تفاوت الصحيح، نفعه الضعيف، ومنه الضعيف جدا، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشتر أنواعه الموضوع.<sup>(١٢)</sup>

## ٣- أوهى الأسانيد:

ربما عسى ما تقدم في "الصحيح" من ذكر أصح الأسانيد، فقد ذكر العلماء في بحث الضعيف ما يسمى بـ "أوهى الأسانيد"، وقد ذكر الحاكم النيسابوري<sup>(١٣)</sup> جملة كبيرة من "أوهى الأسانيد" بالنسبة إلى بعض الصحابة أو بعض الجهات والملاذ، وأذكر بعض الأمثلة من كتاب الحاكم وغيره فمنها:

أ- أوهى الأسانيد بالنسبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: صدقة بن موسى العنقي عن فرقة

شيخي عن مرة الطيب عن أبي بكر.<sup>(١٤)</sup>

ب- أوهى أسانيد الثنايين: محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي

ابن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة.<sup>(١٥)</sup>

ج- أوهى أسانيد ابن عباس رضي الله عنهما: الشدي الصغير محمد بن مروان عن الكاكي عن

أبي صالح عن ابن عباس، قال الحافظ ابن حجر: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة

الذهب.<sup>(١٦)</sup>

## ٤- مثاله:

ما أخرجه الترمذي من طريق حكيم الأثرم عن أبي ثعبة الهخيمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهها فقد كفر بما أنزل على محمد. ثم قال الترمذي بعد إخرجه: لا يعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي ثعبة

<sup>(١٢)</sup> انظر علوم الحديث، معرفة الموضوع: ٨٩. <sup>(١٣)</sup> في معرفة علوم الحديث: ٧٦. <sup>(١٤)</sup> معرفة علوم الحديث: ٧١.

<sup>(١٥)</sup> معرفة علوم الحديث: ٧٦. <sup>(١٦)</sup> انظر التريب الراوي: ١/١٨١.

المجيب عن أبي هريرة، ثم قال: «وَضَعُفَ عَمْدٌ<sup>(١١)</sup> هذا الحديث من قِبَلِ إسناده»<sup>(١٢)</sup> قلت: لأن في إسناده حكمة الأثر، وقد ضعفه العلماء، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «فيه بين».

## ٥ - حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وعوهم رواية الأحاديث الضعيفة، والناسل في أساسها من غير بيان ضعفها - بخلاف الأحاديث الموضوعية فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها - بشرطين: أ - أن لا تتعلق بالمعتقد، كقصص الله تعالى.

ب - أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

يعني يجوز روايتها في مثل التواضع والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، وعمر روي عنه النسائي في روايتها سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل<sup>(١٣)</sup> وينبغي التنبيه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا نقل فيها: فإن رسول الله ﷺ كذا، وإنما نقول: روي عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا، وما أشبه ذلك؛ لئلا نجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول، وأنت تعرف ضعفه.

## ٦ - حكم العمل به:

اختلف العلماء في العمل بأخبار الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعيان، لكن بشروط ثلاثة، أوضحها الحافظ ابن حجر<sup>(١٤)</sup> وهي:

أ - أن يكون الضعيف غير شديد.

ب - أن يتدرج الحديث تحت أصل معمول به.

ج - أن لا يعتقد عمداً العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

<sup>(١١)</sup> أي البخاري. <sup>(١٢)</sup> انظر مذي مع شرحه: ١/٩٠: ١٦٦ انظر علوم الحديث: ٩٩، والكفاية: ١٣٣، باب التشدد في أحاديث الأحكام والبحور في فضائل الأعيان. <sup>(١٣)</sup> انظر تقريب التلوي: ٢٩٨/٦، وفتح المكي: ٢/٨٨، ٢.



٧- أشهر المصنفات التي هي مظنة الضعيف:

أ- الكتب التي صُنِّفت في بيان الضعفاء، كـ "كتاب الضعفاء" لابن حبان، و "كتاب حيران الاعتدال" للفهري، فإن مؤلفيها يذكرّون أمثلة للأحاديث التي صارت ضعيفة بسبب رواية رُكِّت للضعفاء لها.

ب- الكتب التي صُنِّفت في أنواع من الضعيف خاصة، مثل كتب المراسيل والعلل والمُدْرَج، وغيرها؛ كـ "كتاب المراسيل" لأبي ذرّ، و "كتاب العلل" لنزار قسطنطيني.

## المقصد الثاني

المردود بسبب سقط من الإسناد

١- المراد بالسقوط من الإسناد:

المراد بالسقوط من الإسناد انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راو أو أكثر، عندما من بعض الرواة أو عن غيرهم، من أول السند أو من آخره، أو من أنشأه، سقوطاً ظاهراً أو خفياً.

٢- أنواع السقوط:

يتنوع السقوط من الإسناد بحسب ظهوره و خفائه إلى نوعين، هما:

أ- سقط ظاهري: وهذا النوع من السقوط يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويعرف هذا السقوط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه، إما لأنه لم يُدرِك عصره، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به - وليست له منه إجازة ولا وجادة - لذلك يحتاج الباحث في الأسناد إلى معرفة تاريخ الرواة؛ لأنه يضمن بذلك موثوقيتهم وأوقات طلبهم وتاريخهم وغير ذلك.

إجازة: الإذن بالرواية، وقد يحصل الراوي عنها من شيخ لم يلق به، كأن يقول الشيخ أحياً: أشرت رواية سمعته من أهل زمان، والوجادة - بكسر الواو - أن يند الراوي كتاباً للشيخ من الشيوخ يعرف عظمه، معروفي ما في ذلك الكتاب عن الشيخ، وسبب تفصيل بحث الإجازة والوجادة في باب طرق المحمل وصيغ الأداء.

وقد جعل علماء الحديث على نسبة السقط الظاهر بأربعة أسماء بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا، وهذه الأسماء هي:

١- الملق.

٢- المرسل.

٣- المعضل.

٤- المنقطع.

ب- سقط حقي: وهذا لا يتركه إلا الأئمة خذاف الظهور على طرق الحديث وعلى الأسانيد، وله تسميتان، وهما:

١- المذكس.

٢- المرسل الخفي.

والإك تحت هذه التسميات السنة مقبولة على التوالي.

## أ- أنواع السقط الظاهر

### ١ المعلق

١ تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "علق الشيء بشيء" أي ناطه وربطه به وجعله معلقاً، وصحى هذا السند معلقاً سبب اتصاله من جهة الدنيا فقط، وانقطعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلق بالسقف وغيره.

ب- اصطلاحاً: ما خذف من مبدأ إسناده أو ما كثر على التوالي<sup>١</sup>

<sup>١</sup> علوم الحديث ٢٤.

## ٢ - شرح - لتعريف:

ومبدأ السند هو طرفه الأول الذي من جهة، وهو شيخ المؤلف، ويسمى أول السند أيضاً، ومعنى مبدأ السند: لأنه لبداً لرواية الحديث به.

## ٣ - من صورته:

أ - أن ي حذف جميع الإسناد ثم يقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ: كذا.

ب - ومنها أن ي حذف كل الإسناد، لا الصحابي، أو إلا الصحابي والشاذلي.

## ٤ - مثاله:

ما أخرجه البخاري في مقدمة باب: ما يذكر في المعاجز: إرفال أبو موسى: غطى إلى ﷺ وكتبه حين دخل عثمان<sup>(١)</sup> فهذا حديث معقول لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي وهو أبو موسى الأشعري رحمه.

## ٥ - حكمه:

الحديث المعلق مردود، لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك حذف وهو أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك الراوي المضاف.

## ٦ - حكم المعلقات في الصحيحين:

هذا الحكم - وهو أن المعلق مردود - هو للحديث المعنى مطلقاً، نكر إن وجد المعلق في كتاب الترمذي صحيحه - كالتصحيحين - فهذا له حكم خاص، قد مرنا في بحث الصحيح<sup>(٢)</sup> ولا بأس بالتذكر به هنا، وهو أن:

أ - ما ذكره بصيغة الجزاء: كـ "قال" و"ذكر" و"حكى" فهو حكم صحيحه عن المضاف إليه.

<sup>(١)</sup> شرح التلخيص: ٤٦، ١١٠، البخاري، كتاب الصلاة، ٩، ١٠، في الفقه: ١١، وهي ما هو المعكوم مصححه بما رواه الشيخان.

ب- وما ذكرنا صيغة التعريض: كـ "قيل" و"ذكر" و"حكى" فغير فيه حكمه  
صحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعف، لكن ليس به  
حديث واحد؛ لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح<sup>١</sup> وطريق معرفة الصحيح  
من غيره هو البحث عن إسناده هذا الحديث، والحكم عليه بما يليق به<sup>٢</sup>.

## ٢ المرسل

١ تعريفه:

١- أنه هو اسم مفعول من مرسل بمعنى أضيق، فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يعده  
براهم معروف.

ب- اصطلاحاً: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد الثاني<sup>٣</sup>.

٢- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي سقط من إسناده الراوي الذي بعد الثاني والذي بعد الثاني هو  
الصحابي، وآخر الإسناد هو ضربه الذي فيه الصحابي.

٣- صورته:

وصورته أن يقول ثنائي - سواء كان صغيراً أم كبيراً - : قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل  
كذا، أو فعل قصصته كذا، وهذه صورة المرسل عند الحديثين.

٤- مثاله:

ما أخرجه مسلم في صحيحه في "كتاب البيوع" قال: "حدثني محمد بن رافع حدثنا  
أخيه حدثنا محمد بن عوف عن ابن شهاب عن سفيان بن سعيد عن المسدد بن ميثم عن

<sup>١</sup> أقوم الحديث: ٣٤٤. فقد كنت المطلب في معقات التي في صحيح البخاري، وذكرنا أساليبها الخمسة،  
وأحسن من جمع ذلك هو المصنف ابن حجر في كتابه معناه "تعليق التعليق" (١٠٠٠) في النظر: ١٣، وثاني: هو  
من نهر الصحابي مسنداً ومات على الإسلام.

ينح الفرائضة".

فسمي هذا السبب قاضي كيم، زعم هذا المذهب من أني <sup>١</sup> قدوة، أن يترك التواضع فيه وبين أبي <sup>٢</sup> فقد، لفظ من إسماء هذا الحديث أعرفه وهو من بعد أنافي، وأهل هذا المذهب أن يكون قد سقط لصحابي، ويغفل أن يكون قد سقط معه غيره كقاضي مشاف.

## ٥ - المرسل عند الفقهاء والأصوليين.

ما ذكرناه من ضرورة المرسل هو مرسل عند الحديثين، أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فمفهوم من ذلك، فمذهبهم أن كل مقصود مرسل على أي وجه كان انقطاعه، وهذا مذهب الحديث أيضاً.

## ٦ - حكمة:

المرسل في الأصل ضعيف، مردود، تفقده شرط من شروط القبول، وهو اتصال السند والمصدر، فإن الراوي المروي الموقوف لا يحتسب أنه يكون أحد طرفي غير صحابي، وفي هذه الحال عجز أن يكون صحيحاً.

لكن العلماء من الحديث وغيرهم يختلفون في حكم المرسل والاحتجاج به، لأن هذا تنوع من الانقطاع بخلاف غير أي انقطاع آخر في السند، لأن السند منه غالباً ما يكون صحابياً، والصحابة كنهم عدول، لا يعبر عنهم معرضهم.

وعلى أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال، هي:

أ - ضعيف مردود، وهذا عند جمهور الحديث وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء، وحجة هؤلاء، هو الجهل بالآل الراوي عنهم، فلهذا لا احتمال أن يكون غير صحابي.

ب - صحيح ليحج به، وهذا عند الأئمة الثلاثة - أي حنيفة ومال وأحمد - في المشهور منه - وهذا لأنه من العامة، بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا مصل إلا غير ثقة، وحتجهم أن

التابعي الثقة لا يحتج به، أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا بما سمعته من ثقة.

<sup>١</sup> المسمى كتاب الحج، باب الحرة مع شرط، مشاف في الغرابة، ١٩١، رقم الحديث ٥٩١.

ج- قوته بشروط أي يصح بشروط، وهذا عند الشافعي وبعض أهل العلم، وهذه الشروط أربعة ثلاثة في الروي المرسى، وبإحدى في الحديث المرسى، وإثنت هذه الشروط:

- ١- أن يكون المرسل من كبار التابعين.
  - ٢- وإذا نقل من أصل عنه سعى ثقة أي يد سئل عن اسمه بروي الذي حذف، فإنه يذكر اسمه شخص ثقة.
  - ٣- وإذا شاركه الحفاظ المؤمنون لم يخالفوه في أن الروي المرسل صائب تام، النقط ثبت إذا شاركه الرواة يوافقونه على روايته.
  - ٤- وأنه ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:
- أ- أنه يروى الحديث من وجه آخر مستند.
  - ب- أن يروى من وجه آخر مرسل أو من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول.

ج- أن يؤيد قول صحابي.

د- أن يقتضي انخفاضه أكثر أهل العلم.<sup>(١)</sup>

هذه تخففت هذه الشروط نير صحة مخرج المرسل وما غفطه، وأما صحيحاته، نو عارضتها صحيح من طريق واحد ومحتاج عليه بتعدد الطرق إذا تفرع الجمع بينها. هذا يمكن توضيح هذه الأمور التي ينبغي أن ينضم واحدة منها إلى الشروط الثلاثة السابقة كما يلي:

أ- حديث مرسل + حديث مستند = صحيح

ب- حديث مرسل + حديث مرسل = صحيح

<sup>(١)</sup> انظر رسالة الإمام الشافعي، ١٦١

- ج- حديث مرسل + قول صحابي - صحيح  
د- حديث مرسل + فتوى أكثر العلماء - صحيح

## ٧- مرسل الصحابي:

هو ما أُخبر به الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله، ولم يسمه أو يشاهده، إما لصغر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه، ومن هذا النوع حديث كثير، تضار الصحابة كائن عباس وابن الزبير وغيرهما.

## ٨- حكم مرسل الصحابي:

يقول الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتج به، لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا دروا عنهم يسوها، فإذا لم يثبتوا وقالوا: قال رسول الله ﷺ، بالأصل لهم سمعوا من صحابي آخر، وحذف الصحابي لا يضر. كما تقدم.

وقيل: إن مرسل الصحابي كمرسل غيره في الحكم، وهذا القول ضعيف مردود.

## ٩- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "المراسيل" لأبي داود.  
ب- "المراسيل" لأبي حاتم.  
ج- "جامع التحصيل لأحكام المراسيل" للعلامة<sup>١</sup>.

## ٣- المَعْضَل

### ١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أعضله" بمعنى أحياء.

<sup>١</sup> الرسالة المستعرجة: ١٥٥، والإدلاء هو الحفاظ المأخوذ صلاح الدين أبو سعيد خنيز من كيكلدي العلماي، وله يدمش سنة ٦٩٤ هـ، وتوفي في القدس سنة ٧٦١ هـ.

ب- اصطلاحاً: ما سقط من إسناده ثلثان فأكثر على التوالي.<sup>(١)</sup>

## ٢- مثاله:

م روى الحاكم في "معرفه علوم الحديث" بسنده إلى القعني عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **لِلْمَلِكِ ضَمَانُهُ وَكَسْبُوتُهُ بِالْمَعْرُوفِ**، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق، قال الحاكم: هذا مفضل عن مالك، أعضبه هكذا في "الموطأ".<sup>(٢)</sup>  
فهذا الحديث معضل؛ لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة، وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج الموطأ هكذا: عن مالك عن محمد بن غفران عن أبيه عن أبي هريرة.<sup>(٣)</sup>

## ٣- حكمه:

المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالا من المرسل والمقطوع<sup>(٤)</sup> وذلك لكثرة المحدثين من الإسناد، وهنا الحكم على المعضل بإجماع العلماء.

## ٤- اجتماعه مع بعض صور المصق:

إن بين المعضل وبين المعلق عموماً وخصوصاً من وجه.

أ- فيجتمع المعضل مع المعلق في صورة واحدة، وهي:

إذا حذف من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو معضل ومعلق في آن واحد.

ب- وبفارقته في صورتين:

١- إذا حذف من وسط الإسناد راويان متواليان فهو معضل، وليس معلق.

٢- إذا حذف من مبدأ الإسناد راوٍ فقط فهو معلق، وليس معضل.

<sup>(١)</sup> علوم الحديث: ٥٩، والنسبة: ٤٤. <sup>(٢)</sup> معرفة علوم الحديث: ١٦. <sup>(٣)</sup> للمصدر السابق: ٤٧.

<sup>(٤)</sup> انظر الكفاية: ٢٦، والتدريب: ٢٩٥/١.



## ٥ - من مظان المعضل:

قال السيوطي<sup>(١)</sup>: من مظان المعضل والمنقطع والمرسل:

أ- "كتاب السنن" لسعيد بن منصور.

ب- مؤلفات ابن أبي الدنيا.

## ٤ - المُنْقَطِع

## ١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم قاصر من "الانقطاع"، ضد الاتصال.

ب- اصطلاحاً: ما لم يصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه<sup>(٢)</sup>.

## ٢- شرح التعريف:

يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، فيدخل فيه - على هذا - المرسل والمعلق والمعضل، لكن علماء المصطلح المتأخرين حصروا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب، ولذلك قال النووي: وأكثر ما يستعمل في رواية من دون النابعي عن الصحابي: كمالك عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>.

## ٣- المنقطع عند المتأخرين من أهل الحديث:

هو ما لم يصل إسناده بما لا يشمل اسم المرسل أو المعلق أو المعضل، فكان المنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند ما عدا صوراً ثلاثاً من صور الانقطاع، وهي: حذف أول الإسناد، أو حذف آخره، أو حذف اثنين متواليين من أي مكان كان. وهذا هو الذي مشى عليه الحفاظ ابن حجر في النجدة وشرحها<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> تهذيب الراوي: ٢١٤/١. <sup>(٢)</sup> التفريب مع التدریب، أنواع الظاهر: انقطاع ١٠٧/١.

<sup>(٣)</sup> التفريب مع التدریب: ٢٠٨/١. <sup>(٤)</sup> النجدة وشرحها: ٤٤.

لم إنه قد يكون الانقطاع في مكان واحد من الإستاذ، وقد يكون في أكثر من مكان واحد، كأن يكون الانقطاع في مكانين أو ثلاثة مثلاً.

٤- مثاله:

ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن أبيع عن خنيفة مرفوعاً: إن وليسوها أبابكر ... فثوري أمين.<sup>(١)</sup>

فقد سقط من هنا الإستاذ رجل من وسطه، وهو "شريك"، سقط من بين الثوري وأبي إسحاق؛ إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريكه، وشريك سمعه من أبي إسحاق.

فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل ولا العلق ولا المعصل، فهو منقطع.

٥- حكمه:

ينقطع ضعيف بإجماع العلماء؛ لفقده شرطاً من شروط القول، وهم اتصال السند، وللهيكل بجان الراوي المحذوف.

## ب- أنواع السقط الخفي

### ١- المُدَلِّس

١- تعريف التدليس:

أ- لغة: الدَّلْس اسم مفعول من "الدَّلَس"، والدَّلْس في اللغة: كتمان عيب الشئعة عن المنسري، وأصل التدليس مشتق من الدَّلْس، وهو الظنمة أو اعتلاط الظلام كما في القاموس،<sup>(٢)</sup> فكان الدَّلْس تغطيته على الواقع على الحديث أعظم أمره، فعاد الحديث مُدَلَّساً.

<sup>(١)</sup> أخرجه الحاكم في "معركة علوم الحديث"، ٣٦، وأخرجه أحمد والبيهقي في "الأوسط" نفعاً، نظر جميع الروايات: ١٧٦/٥. <sup>(٢)</sup> القاموس: ٢٢٤/٢.

١- اصطلاحاً: إختفاء عدد من الإنسان، وأحسن ظاهراً.

٢- شرح العرفية:

أى أن يستتر العائن لعيب الذي في الإنسان، وهو الإختفاء في العيب، فيسقط الحديث تبعه وروى غير شيخه، ويحدث في إختفاء هذا الإنسان، ويحدث ظاهر الإنسان بأن يورث الذي، أو أنه متصل لا سقط به.

٣- استخدام القائل:

حديث عثمان بن عفان، مما: حديث (مسند) ومفسر الشرح.

٤- حديث الإسناد:

لقد نرد، عاملاً الحديث هذا الخرج من الحديث يعرفون مختلفاً، وبأختار أحدها وأدفعها في نظري، وهو تعريف الإمام أبي أحمد بن عمره أي: وأبي الحسن بن القطان، وهذا يعرف هو:

أ- يعرف أن يروى الرواية عن قد سمع منه ولم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمع منه.

ب- شرح العرفية: ومعنى هذا تعريف أن حديث الإسناد أن يروى الرواية عن شيخ قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي ذكره لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه فقط، ذلك الشيخ وروى عن الشيخ الأول، هذا هو التسميع وغيره، كما قال أبو أحمد: ليهو غيره أنه سمعه من، لكن لا يسمع بأمر سمع منه هذا حديثاً، فلا يجوز: التسميع أو حديثي حين لا يسمع كحديثاً بذلك، لم قد يكون يروي أسقطه واحداً أو أكثر.

أبواب الوهم والإيهام في الحسن بن القطان: شرح كلمة يعرف في الحديث: نقلاً عن الرواية وأبي الحسن بن القطان يصفه سمع.

ج- الفرق بينه وبين الإرسال الخفي: قال أبو الحسن بن لفظان بعد ذكره التعريف السابق: والفرق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، وإيضاح ذلك أن كلا من المدلس والمرسل إنما خطبا بردي عن شيخ شيئا لم يسمعه منه بلفظ يحمل السماع وغيره، لكن المدلس قد يسمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلستها، عسى حين أن لم يسل إرسالاً خفياً لم يسمع من ذلك الشيخ شيئاً، لا الأحاديث التي أرسلها ولا غيرها لكنه تناصره أو تبعه.

د- مثاله: ما أخرجه الحاكم،<sup>(١)</sup> بسنده إلى عيسى بن عثرتم قال: قال لنا ابن عيينة، عن الزهري، فقل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزق عن معمر عن الزهري، ففي هذا المثال إسقاط ابن عيينة لثبوت منه وبهر الزهري.

#### هـ- تدليس التسمية:

هذا النوع من التدليس هو في الحقيقة نوع من أنواع تدليس الإسناد.

أ- نبرهه: هو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راز ضعيف بين هاتين نفسي أحدهما الآخر. ومبصرة ذلك: أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون التقادير قد بقي أحدهما الآخر، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه ثقة عن الثقة الثاني بلفظ محصل، فيسوي الإسناد كله ثقات.

وهذا شروع من التدليس شر أنواع التدليس؛ لأن ثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسمية قد رواء عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفيه عرور شديد.

<sup>(١)</sup> في مسنده عنه الحديث: ١٤٠.

ب- أشهر من كان يعملهم:

١- بَقِيَّةُ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ لَوْ مُنْهَرُ: أَحَادِيثُ بَقِيَّةٍ لَيْسَتْ بَقِيَّةً، فَكُنْ مِنْهَا عَلَى بَقِيَّةٍ<sup>١١</sup>.

٢- الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ.

ج- مثاله: مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْعِلَلِ" قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ الَّذِي

رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوْبَةَ عَنْ بَقِيَّةٍ: حَدَّثَنِي أَبُو زُهَبِ الْأَسَدِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ

عَمْرِو بْنِ يَحْيَى حَدِيثٌ: "لَا تَحْمَدُوا إِسْلَامَ الْكُرَى حَتَّى تَعْرِفُوا عَقْلَهُ رَأْيَهُ" قَالَ أَبِي: هَذَا

الْحَدِيثُ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَقِيَّةٍ، رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو (ثَقَفَ) عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرَزَةَ (ضَعِيفٌ) عَنْ نَافِعٍ (ثَقَفَ) عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو كُنِيَّةُ أَبُو زُهَبٍ، وَهُوَ الْأَسَدِيُّ، فَكُنَاهُ بَقِيَّةً وَنَسَبَهُ إِلَى ابْنِ الْأَسَدِ

كَيْ لَا يَغْضَبَ لَهُ، حَتَّى إِذَا تَرَكَ إِسْحَاقَ مِنْ أَبِي مَرْوَةَ لَا يَهْتَدِي لَهُ<sup>١٢</sup>.

٦- تَدْلِيسُ الشُّبُوحِ:

أ- تعريفه: هُوَ أَنْ يَرْوِيَ الرَّاويُّ عَنْ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَيُنَسِّبُهُ أَوْ يَكْنِيهِ أَوْ

يَنْسِبُهُ أَوْ يَنْسِبُهُ عَمَّا لَا يَعْرِفُ بِهِ، كَيْ لَا يَعْرِفَ<sup>١٣</sup>.

ب- مثاله: قَوْلُ أَبِي مُكْرَمٍ بْنِ مُجَاهِدٍ أَحَدِ ثَمَةِ الْفَرَّاءِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ،

يُرِيدُ بِهِ أَبَا بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ الْمُصَنِّعَانِي.

٧- شَرْحُ التَّعْرِيفِ:

أَيُّ أَنْ يَرْوِيَ الرَّاويُّ الْمَدْلِيسِيُّ عَنْ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، بِعَيْنٍ لَا يُوَحِّدُ بِإِغْطَاؤِهَا وَلَا حَذْفٍ فِي

تَدْلِيسِ الشُّبُوحِ، لَكِنْ يُوَحِّدُ تَوْبَهُ وَتَعْطِيَةَ لَاسِمِ الشَّيْخِ أَوْ كُنِيَّةَ أَوْ سَبَّحَهُ أَوْ صَفَّهُ.

وَنَوْحِيحُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ:

<sup>١١</sup> سُرَرُ الْأَعْيَانِ: ٣٢٢/١. <sup>١٢</sup> شرح الألفية للعراقي: ١٩٠، ولفندرب: ٢٢٥/١. <sup>١٣</sup> علوم الحديث: ٦٦.

١- اسم الشيخ محمود من أحد الطحان.

٢- وكنته أبو حفص

٣- ونسبه الطحان.

٤- ومن صفاته أن لحته بيضاء.

فيأتي الملائس مبقوياً: جلدني

١- ابن أحمد

٢- أو أبو سهل

٣- أو محمود الحلبي

٤- أو ذو الحجة لبيضاء

فهذه الأمور تنطبق على الشيخ، وذلك لأنه:

١- بالنسبة للاسم هو ابن أحمد حقيقة.

٢- وبالنسبة للبكية فهو أبو سهل: لأن سهلاً من أبنائه.

٣- وبالنسبة للنسبة فهو حلبي: لأنه من مدينته حلب.

٤- وبالنسبة لصفته فهو ذو لحية بيضاء حقيقة.

ولكن الشيخ لا يعرف بين الناس بماء الأسماء، فتمسكت بما نوع من الإخفاء والتدليس لاسم

الشيخ، وهذا هو الذي يريده العبد ليس يسهل بما لا يعرفه، كما لا يعرفه، وثالث له حود

عيب فيه كصعق أو صغر من أو غير ذلك.

٨- حكيم التاليس:

١- أما تدليس لإستاد فمكروه جداً، لأنه أكثر العلماء وكان شدة من أشد لهم ذمماً له.

فقال فيه أقوالاً، منها: "تدليس نحو الكذب".

ب- وأما تدليس النسوبة فهو أشد كراهة منه، حتى قال العراقي: إنه غادر فبين تفتد نفعه.

ج- وأما تدليس الشيوخ فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن للدلائل لم يسقط أحدا، وإثنا الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، ونوه طريق معرفته على السامع، وتختلف الخيال في كراهته بحسب الغرض الكامل عليه.

### ٩- الأغراض الحاملة على التدليس:

أ- الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ أربعة، هي:

- ١- ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة.
- ٢- تأخر وفاة الشيخ بحيث شارك الطالب في السماع منه جماعة تجاوزوا بعد هذا المطلب.
- ٣- ضعف سن الشيخ بحيث يكون أصغر من الراوي عنه.
- ٤- كثرة الرواية عن الشيخ، فلا يحب الإكثار من ذكر اسم شيخه على صورة واحدة.

ب- الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد خمسة، وهي:

- ١- نوههم عن الإسناد أي أن يوهم الناس أن إسناده عال.
  - ٢- نوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.
- والأغراض الثلاثة الأولى المذكورة في تدليس الشيوخ.

### ١٠- أسباب ذم المدلس:

ثلاثة، وهي:

- أ- إيهامه السامع بمن لم يسمع عنه.

ب- عموله عن الكشف إلى الاحمال.

ج- علمه بأنه لو ذكر الذي دلّس عنه لم يكن مُرصداً<sup>(١٠)</sup>.

## ١١- حكم رواية التدليس:

اختلف للعلماء في قبول رواية التدليس على أقوال، أشهرها قولان، ومما:

أ- رد رواية التدليس مطلقاً وإن بين السماع؛ لأن التدليس نفسه جرح (وهذا لقول غير معتدل).

ب- انقضى (وهو القول الصحيح):

١- إن صرح بالسماع قلت روايته، أي إن قال: "سمعت" أو نحوها قبل حديثه.

٢- وإن لم يصرح بالسماع لم يقبل روايته، أي إن قال: "عن" ونحوها لم يقبل حديثه.

## ١٢- بم يعرف التدليس؟

يعرف التدليس بأحد أمرين، هما:

أ- إخبار المتدلس نفسه - إذا سئل - أنه دلّس، كما جرى لابن عيسى.

ب- نصر إمام من أئمة هذا الشأن، بناء على معرفته ذلك من البحث والنسج.

## ١٣- أشهر مصنفات في التدليس والتدليس:

هناك مصنفات في التدليس والتدليس كثيرة، أشهرها:

أ- ثلاثة مصنفات، تنحصر البعداني، واحداً، في أسماء التدليس، واسمها "النبي لأسماء

التدليس"<sup>(١١)</sup> والآخران أفراد كلا منهما: لين نوع من أنواع التدليس<sup>(١٢)</sup>.

ب- "النبي وأسماء للتدليس" لفرمان الدين بن الخطي (وقد طبعت هذه الرسالة).

ج- "تعريف أعلى التدليس بمراتب الوصفين بالتدليس" لمحمّد بن حجر (وقد طبعت أيضاً).

<sup>(١٠)</sup> راجع الكتاب: ٣٥٨. <sup>(١١)</sup> علوم الحديث: ٩٧. <sup>(١٢)</sup> الكتابة: ٢٦١. <sup>(١٣)</sup> الكتابة: ٣٥٧.



## ٢- المرسل الخفي

١- تعريفه:

أ- لغة: المرسل لغة اسم مفعول من "الإرسال" بمعنى الإطلاق. كان المرسل أطلق الإسماء ولم يصله، والخفي: ضد الجلي؛ لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث.

ب- اصطلاحاً: أن يتردّي ضمن لقيه أو معاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل انسجام وغيره كما "قال" (١).

٢- مثاله:

ما رواه ابن ماجة من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعاً: رَسِمَ اللهُ سَارِسَ الخَيرِ (٢) فإن عمر لم يلق عقبة كما قال المري في "الأطراف".

٣- بم يعرف المرسل الخفي؟

يُعرف المرسل الخفي بأحد أمور ثلاثة، وهي:

أ- نَصْنُ بعض الأئمة على أن هذا الراوي لما يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه إطلاقاً.

ب- إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئاً.

ج- بمجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوي وبين من روى عنه، وهذا الأمر الثالث فيه خلاف للعلماء؛ لأنه قد يكون من نوع "المزيد في متصل الأسانيد".

٤- حكمه:

هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع.

(١) خروج اللغة العراقية له: ١/٨٠، مثلاً عن "بيان الوهم والإيهام" لأبي الحسن بن القطان.

(٢) ابن ماجة، كتاب الجهاد: ١/٩٢٥، رقم الحديث: ٢٧٦٩.

## ٥- أشهر المصنفات فيه:

"كتاب التصيل لشيخ نراسيل" للخطيب البغدادي.

## ملحقات الحديث المنقطع

## لمعنع والمؤنن

## ١- تمهيد:

لقد انتهت أنواع الردود الستة التي سبب ردها سقط من الإسناد، لكن لما كان المعنع والمؤنن مختلفين فيهما، على هـما من نوع المنقطع أو انفصل<sup>١</sup>، لذا رأيت إخراجهم بأنواع الردود بسبب سقط من الإسناد.

## ٢- تعريف المعنع:

أ- لغة: المعنع اسم مفعول من 'عَنَعَ'، يعني قال: "عَنْ، عَنْ".

ب- اصطلاحاً: قول الراوي: "قال عن فلان".

## ٣- مثله:

م رواه ابن ماجة قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "إن الله وملائكته يصلون على من آمن منكم".

## ٤- هل هو من المنقطع أو المنقطع؟

يختلف العلماء فيه على قولين:

أ- قيل: إنه منقطع حتى يتبين انتمائه. وهذا القول غير مقصود.

<sup>١</sup> علوم الحديث: ٩١، "ابن سعد، كتاب إقامة الصلاة وأسماء فيها: ٢١٦، رقم الحديث: ١٠٠٥، طبعته.

ب- والقول الصحيح الذي عليه العمل، وقوله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول أنه منقطع بشروط، انفقوا على شرطين منها، واختلفوا في اشتراط ما عداهما، أما الشرطان اللذان انفقوا على أنه لا بد منهما - ومعهما، مسلم، لاكتفاءهما - فهما:

- ١- أن لا يكون المُعْتَمَد مُدَلَّسًا.
- ٢- أن يمكن لقاء بعضهم بعضاً، أي لقاء المُعْتَمَد من غفلة عنه.
- وإما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:
- ١- نبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين.
- ٢- حول الصحبة وهو قول أبي الفطر السمعاني.
- ٣- معرفته بالرواية عنه: وهو قول أبي عمرو الداعي.

## ٥- تعريف المؤثر:

- أ- لغة: اسم مقعوب من "أثر" بمعنى قال: "أث"، "أث".
- ب- اصطلاحاً: هو قول الراوي: "حدثنا فلان أن فلانا قال...".

## ٦- حكم المؤثر:

- أ- قال أحمد وجماعة: هو منقطع حتى يثبت اتصاله، وهذا القول غير معتد.
- ب- وقال الجمهور: "أث" كـ "عثر" ومطلقه محمول على الاتصال والسماع بالشروط لتقدمه، أي أن المؤثر كالمعتد في الحكم وبالشروط نفسها المذكورة في نوع المعتمد.

## المقصد الثالث

## المردود بسبب طعن في الراوي

١- المراد بالطعن في الراوي:

المراد بالطعن في الراوي حرمه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، أو من ناحية ضبطه وحفظه.

٢- أسباب الطعن في الراوي:

أسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء، خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط.

أ- أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

١- الكذب.

٢- التهمة بالكذب.

٣- التناقض.

٤- المذعة.

٥- الجهالة (أي جهالة الراوي).

ب- وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

١- فحش اللفظ.

٢- سوء الحفظ.

٣- الغفلة.

٤- كثرة الأوهام.

٥- مخالفة النفاذ.

وسأذكر أنواع تحديث المردود بكل سبب من هذه الأسباب على التوالي مبتدئاً بالسبب الأشد طعناً، وهو الكذب.

## ١- الموضوع

إذا كان سبب الظن في الرواي هو الكذب على رسول الله ﷺ فحديثه يسمى الموضوع.

١- تعريفه:

١- لغة: هو اسم مفعول من "وَضَعَ الشيء" أي خَطَّه، سُمي بذلك؛ لاخطاؤه رتبته.

٢- اصطلاحاً: هو الكذب المُتَكَلِّفُ الموضوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

٢- رتبته:

هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، وبعض العلماء يعدُّه نفساً مستقلاً، وليس نوعاً من أنواع الأحاديث الضعيفة.

٣- حكم روايته:

أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد ما لم حمله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه؛ لحديث مسلم: مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ<sup>(٢)</sup>.

٤- طرق في الموضوعين في صياغة الحديث:

للموضوعين في صياغة الحديث طريقتان:

أ- إما أن يُدْخِلَ الموضوع الكلام من عنده، ثم يضع له إسناداً ويرويده.

ب- وإما أن يأخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيره، ثم يضع له إسناداً.

٥- كيف يُعرف الحديث الموضوع؟

يعرف الحديث الموضوع من ثلث النظم في إسناده بأبواب منها:

أ- إقرار الواضع بالموضوع: كإقرار أبي بصير<sup>(٣)</sup> أن رجلاً أتاه فحدثه حديثاً.

ب- مسائل سور الف أن سورة سورة عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> تدريب الراوي: ٢٧٤/١. <sup>(٢)</sup> مقدمة مسلم بشرح النووي: ٦٢/١، ومعنى: في أي معنى.

- ب- أو ما ينتزَلُ منزلة إفراره: كأنْ يُحدِّثَ عن شيخ، فيسأل عن مولده هو، فهذا تارةً تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو، ولا نعرف ذلك الحديث إلا عنده.
- ج- أو قرينة في الروي: مثل أن يكون الراوي رفضياً والحديث في فضائل أهل البيت.
- د- أو قرينة في الترويض: مثل كون الحديث ركيك اللفظ أو مخالفاً للنسب أو مخالفاً نصريح القرآن.

## ٦- دواعي الموضوع وأصناف الموضوعات:

لوضع الحديث دواع كثيرة تدعو الموضوع لوضعه، فمن أبرزها ما يلي:

- أ- التقرب إلى الله تعالى: يوضع الأحاديث ترعب الناس في الخيرات، وأحاديث تخوفهم من فعل المبكرات، وهؤلاء الموضوعون قوم يتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شر الموضوعين؛ لأن الناس بئس موضوعاً لهم ثقة بهم، ومن هؤلاء ميسرة بن عبد ربه، فقد روى ابن حبان في "الضعفاء" عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا لله كذا؟ قال: رضعها أرغب الناس<sup>١١</sup>.
- ب- الانتصار للمذهب: لا سيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة، وظهور الفرق السياسية كالموارج والشيعة، فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد مذهبها، كحديث: عليُّ خير البشر، من شئتُ به كثر.
- ج- الطعن في الإسلام: وهؤلاء قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يهكّموا للإسلام جهاراً، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث: فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه، ومن هؤلاء محمد بن سعيد الشامي المصنوع في الزندقة، فقد روى عن حنبل عن أنس مرفوعاً: أنا خاتم النبيين لا شيء بعدي إلا أن يشاء الله<sup>١٢</sup> ولقد بين جهالة الحديث أمر هذه الأحاديث، والله الخمد والثقة.

<sup>١١</sup> تدوين الراوي: ٢٨٣/٦. <sup>١٢</sup> المصدر السابق: ٢٨٤/٦.

د- التزلف إلى الحكام: أي تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف، مثل قصة غياث بن إبراهيم الأنصاري الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده على التزلف إلى النبي ﷺ أنه قال: لا سبق إلا في نعل أو عُنُق أو حافر أو جناح فزاد كلمة "أو جناح" لأجل المهدي، فعرف المهدي ذلك، فأمر بذهاب الحكام، وقال: أنا حقه على ذلك وطرده هذا الموضوع التزلف وعامله بعكس قصده.

هـ- التكبس وطلب الرزق: كبعض القصاص الذين يتكسبون بالاجتماع إلى الناس، فيوردون بعض القصص المسلية والمحببة حتى يستمتع إليهم الناس ويعطوهم كافي سعيد اللدائي.

ز- قصد الشهرة: وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث، فيقولون سند الحديث؛ يستغرب في سماعه منهم، كأمين أبي دحية وحماد النخعي<sup>(١)</sup>.

#### ٧- مذاهب الكرامة في وضع الحديث:

زعمت فرقة من المنتدعة - سُموا بالكرامية - جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما روي في بعض طرق حديث: من كذب علي متعمداً من زيادة جملة "ليضل الناس"، ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث. وقال بعضهم: "نحن نكذب له لا عليه" وهذا استدلال في غاية السخف؛ فإن النبي ﷺ لا يحتاج شرعه إلى كتابين ليردوا.

وهذا الزعم خلاف إجماع المسلمين، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الحويني، فجزم بتكفير واضع الحديث.

(١) تقريب الروي: ٢٨٦/١.

٨- خطأ بعض المفسرين في ذكر بعض الأحاديث الموضوعية في تفاسيرهم:

لقد أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعية في تفاسيرهم من غير بيان وضعها، لا سيما الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين:

أ- الطبري.

ب- الواحدي.

ج- الرمضاني.

د- البيضاوي.

هـ- الضوكتي.

٩- أشهر المصنفات فيه:

أ- "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي، وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن، لكنه يتساهل في الحكم على الحديث بالوضع؛ لذا انتقده العلماء، وتعتبره.

ب- "الآلآني المصنوعة في الأحاديث الموضوعية" للسيوطي، هو اختصار لكتاب ابن الجوزي وتعقيب عليه وزيادات لم يذكرها ابن الجوزي.

ج- "نزهة الشرعية المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعية" لابن عراق الكناشي، وهو تلخيص لسابقيه، وهو كتاب حافل مهذب مفيد.

## ٢- المشرد

هذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب - وهو المسبب الثاني - سمي حديثه المشرد.

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أشرد" وتسمى العرب البيضة بعد أن يخرج منها الغرغ:

المشرد: هذا السرع ذكره حافظ ابن حجر في "المنهاج" ولم يذكر فيه ابن الصلاح ولا النووي.



”اٹریکٹ“ ای مفر، کہ لا ہائندہ مہم۔“

ب- اصطلاحاً: هو الحديث الذي في إسناده روى عنه الكذاب.

٢. أصناف القمامة التي يتركها أحد أفراد الأسرة:

أما لا يروى ذلك الحديث إلا من جهة، ويمكن معالفة تلقوا بعد المعلوم.

ب أن يعرف بالكتاب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكتاب في الحديث السوي.

2014 - 1

حدث عمرو بن شعير عن أبيه عن جابر عن أبي الطعن عن علي وعمار قالا: كان النبي ﷺ يغتسل في المسح، ويكر يوم عرفة من صلاة العشاء، ويضع صلاة العصر آخر أيام التشريق.

وقد قلنا انما هو والد الميرزا علي وعمرهما عن عمر وبن خديجة عن مكي بن ابي طالب.

١٤٤٤ هـ

ثم بدأ في نشر الصحف الموصية، ولقد اعتبرت، ثم شكر، ثم العمل، ثم التدرج، ثم العلوب، ثم المضطرب، كما أنه الحافظ لمرحوم

٢ - المنكر

وإذا كان سب الشعر في الترويض فحسب اللط أو كثرة العلة أو لفصق وهو المصير الثاني  
والرابع والخامس - فحده يسمى الشعر.

من شأن قاعدة الأصل برادة التهمة.

الطريق القاصي: ١٤٠٠ م. نغز نفكر ونشرحها رده البطر ٤٧.

<sup>١</sup> ميزان الاعتدال: ٢٦٨/٢. انظر التصويب: ٢٩٥/٦، واللمعة وشريحها: ١٦ وما دونه.

## ١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مقعون من "الإنكار" ضد الإقرار.

ب- اصطلاحاً: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها تعريفان، وهما:

١- هو الحديث الذي في إسناده ولو فُحِّشَ غلطه أو كثرت غفلاته أو ظهر فسقه.

وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره.<sup>(١)</sup>

ومشى على هذا التعريف البيهقي في منظومته فقال:

ومكر الفرد به راو غداً تعدله لا يحمل التفرداً

٢- هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.

وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول،

وهي فيه مخالفة للضعيف لما رواه الثقة.

## ٢- الفرق بينه وبين الشاذ:

أ- أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لما رواه من هو أولى منه.

ب- أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.

فيُدلُّك من هذا أنهما يشتركان في اشتراط مخالفة، ويختلفان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر

راويه ضعيف، قال ابن حجر: وقد غفل من سؤي بينهما.<sup>(٢)</sup>

## ٣- مثاله:

أ- مثال للتعريف الأول: ما رواه الترمذي وابن ماجه من رواية أبي زُكَيْرٍ يحيى بن محمد

المقبول: المراد بالمقبول ما لا يشمل راوي الصحيح وراوي الحسن (أي العدل التام الضبط) أو فعيل الذي يحذف ضبطه.

<sup>(١)</sup> انظر النجدة وشرحها: ٤٧. <sup>(٢)</sup> انظر النجدة وشرحها: ٤٧، ويحيى بقوله هذا ابن الصلاح، فقد سوى بين الشاذ والمنكر في "علوم الحديث": ١٨٠. إذ قال: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعنى.

عن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً كلاً التلح بالنسرة فإن  
 من آدم إذا أكله غضب الشيطان.<sup>١٦٦</sup>

قال الحاشي: هذا حديث مكر، فعده أبو زكري وهو شيخ صالح، أمره به معلم في  
 الشائعات، سير أنه لم يبلغ مبلغ من يحمل ثقده.<sup>١٦٧</sup>

ب- مثال لتعريف الثاني: ما رواه ابن أبي حاتم عن طريق حبيب بن حبيب الثريات عن  
 أبي إسحاق عن العيزار بن خراش عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: من أدام  
 الصلاة وأتى الزكاة وحج البيت وصام وقرأ الضيف دخل الجنة.

قال أبو حاتم: هو منكرو لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوف، وهو المعروف.<sup>١٦٨</sup>

٤ - رتبته:

يتبين من تعريفى المنكر المذكورين أننا أن المنكر من أنواع التضعيف جداً لأنه إما رواه  
 ضعيف موصوف بضخ الخلف أو كثرة الغفلة أو الفساد، وإما رواه ضعيف مخالف في روايته  
 تلك رواه ثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد؛ لذلك لم يأت في بحث 'المعروف' أن المنكر  
 يأتي في شدة التضعيف بعد مرتبة المنكروث.

## ٤ - المعروف

١ - تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من 'عَرَفَ'.

ب- اصطلاحاً: ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه الضعيف،<sup>١٦٩</sup> فهو هذا المعنى مقابل للمكروث.

المعروف: لم يذكر المعروف هذا لأنه من أرواح الفردرة. وإنما ذكر هنا لما ساق قسمه المنكر، هذا والمعروف  
 من أقسام لقول الذي يتضح به، كما هو معروف.

<sup>١٦٦</sup> رواه ابن ماجة، كتاب الأكل، باب أكل البلح بالمر. ١١٠٥/٢، رقم الحديث (٢٢٢٠) <sup>١٦٧</sup> الترمذ:

(٢٤٠/١). <sup>١٦٨</sup> المصدر الحاشي. <sup>١٦٩</sup> غيبة الفكر مع شرحها: ٢٧.

أو تعبير أدق: هو مقابل لتعريف المنكر الذي اعتمدته الحافظ ابن حجر.

٢ - مثاله:

أما مثاله فهو المثال الثاني الذي مر في موج المنكر، وهو من أقام الصلاة وأتى الزكاة وحج البيت وصام وقرأ الضيف دخل الجنة لكن من طريق الثقات الذين رواه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه وليس من كلام النبي ﷺ وهو عكس رواية حبيب الذي رواه مرفوعاً لأن ابن أبي حاتم قال - بعد - أنه ساق حديث حبيب للمرفوع -: هو منكراً لأن عبوه من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف.

## ٥ - الشاذ والمحفوظ

١ - تعريف الشاذ:

أ - لغة: اسم فاعل من شذَّ بمعنى انفرد. فالشاذ معناه: المنفرد عن الجمهور.

ب - اصطلاحاً: ما رواه المقبول مخالفاً لما هو أولى به.<sup>(١)</sup>

٢ - شرح التعريف:

المقبول: هو العدل الذي ثم ضبطه، أو العدل الذي نفى ضبطه، والذي هو أولى به هو الراي الذي يكون أرجح منه فريضة ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيح. هذا وقد اختلف العلماء في تعريفه على أنواع متعددة، لكن هذا التعريف هو الذي اعتمده الحافظ ابن حجر، وقال: إنه المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.<sup>(٢)</sup>

٣ - أين يقع الشذوذ؟

يقع الشذوذ في السند، كما يقع في المتن أيضاً.

٤ - مثال الشذوذ في السند: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عينة

<sup>(١)</sup> انظر النسخة مع شرحها: ٣٧ <sup>(٢)</sup> انظر النسخة وشرحها: ٢٢.

عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ عن ابن عباس: "أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه" وقابع ابن عيسى على وصله بن مَرْتَع وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ ولم يذكر ابن عيسى فيهم.

ولذا قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة. فحماد بن زيد من أهل العدالة والفظ، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه.

ب- مثال كلسرد في الشئ: ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن وهب عن الأعمش عن نفي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا نكحتم أنفسكم لعلكم تلبسوا عن عيسى<sup>١١٠</sup> قال البيهقي خالف عبد الواحد البعد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، والفرق بين حديثي أصحاب الأعمش لهذا اللفظ.

#### ٤ - المحفوظ:

هذا، ويناس النشاذ المحفوظ؛ وهو:

ما رواه الأئمة مخالفاً لرواية الثقة.

ومثله: هو إشلال المذكورين في نوع إشلال لكن من طريق الأئمة.

#### ٥ - حكم النشاذ والمحفوظ:

من المعلوم أن النشاذ حديث مرذوف، أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

<sup>١١٠</sup> رواه أبو داود، كتاب المرافع، رقم الحديث: ١٩٠٥، بخلافه: رواه أبو داود، كتاب الصلوة، رقم الحديث:

١١٦٦، بخلافه: رواه الترمذي، كتاب الصلاة، رقم الحديث: ٩٢٠، بسطه.

## ٦- المعلل

إذا كان سبب الظن في الراوي هو "الوهم"، فحديثه يسمى معلل، وهو السبب السادس.

## ١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أَعْلَلَ" بكذا فهو "مَعْلَلٌ"، وهو القيس للأصري المشهور، وهو اللغة المصباح، لكن التعبير بـ "المعلل" من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة، ومن الحديثين من عر عنه بـ "المعلول": وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللفظ.

ب- اصطلاحاً: هو الحديث الذي أُطْلِعَ فيه على علة تقديح في صحته مع أن الظاهر إسلامه منها.<sup>٩٠</sup>

## ٢- تعريف العلة:

هي سبب غامض علمي قاذح في صحة الحديث<sup>٩١</sup> فيؤخذ من تعريف العلة هذا أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان، وهما:

أ- الغموض والحفاء.

ب- اتقديح في صحة الحديث.

فإن احتل واحد منهما - كأن تكون العلة ظاهرة أو غير فاشحة - فلا يسمى عندئذ علة اصطلاحاً.

## ٣- قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي:

إن ما ذكرته من تعريف العلة في الفقرة السابقة هو المراد بالعلّة في اصطلاح الحديثين، لكن

العلل. لأن المعلل اسم مفعول من "عَلَّلَهُ" بمعنى أهله، ومنه: تعاليل الأم وإنشعاب.

وهو ضعيف: لأن اسم المفعول من الرفع لا يكون على وزن مفعول، وانظر علوم الحديث: ٨٦.

٩٠: علوم الحديث: ٩٠. ٩١: المصدر السابق.

قد يظنّون العلة حينئذ على أيّ ضمن موجهة للحديث وإن لم يكن هذا الطعن خطياً أو فادحاً:

أ- ضمن النوع الأول التعليل بكذب الراوي، أو غفلة، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك، حتى لقد سمى الترمذي النسخ علة.

ب- ومن النوع الثاني التعليل بمخالفة لا تندرج في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة، وبناء على ذلك قال بعضهم: من الحديث، الصحيح ما هو صحيح مطلق

٤- جلالته ودقته ومن يتمكن منه:

معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها؛ لأنه يحتاج إلى كشف لعلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث، وإنما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ والخبرة والفهم الناقب، ولهذا لم يحفظ عماله إلا القليل من الأئمة كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم والدارقطني.

٥- إلى أي إسناد يتطرق التعليل؟

يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً؛ لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علته؛ إذ إنه مردود لا يعمل به.

٦- بم يستعان على إدراك العلة؟

يستعان على إدراك العلة بأمور، منها:

أ- تقرُّد الراوي.

ب- مخالفة غيره له.

ج- فرائض أخرى تنضم إلى ما تقدم في القرنين (أ و ب).

هذه الأمور تبه المعارف بهذا الفن على وهم وقع من راي الحديث، إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولاً، وإما بكشف دق في حديث رواه مرفوعاً، وإما بكشف إدخاله حديثاً في حديث، أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يعبس على ظنه ذلك؛ فيحكم بعدم صحة الحديث.

## ٧- ما هو الطريق إلى معرفة المعلل؟

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق التحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموزنة بين صوابهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة.

## ٨- أين تقع العلة؟

أ- تقع في الإسناد - وهو الأكثر - كالتعويل بأخوف والإرسال.

ب- وتقع في المتن - وهو الأقل - مثل حديث أبي فرائدة التميمي في الصلاة.

## ٩- هل نعمة في الإسناد تقدرح في المتن؟

أ- قد تقدرح في المتن مع قدرحها في الإسناد، وذلك مثل التعليل بالإرسال.

ب- وقد تقدرح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحاً، مثل حديث يعلى بن عطاء عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً: "السَّحَابُ بِالْجَارِ"، فقد وهم يعلى على معيار الثوري، في قوله: "عمرو بن دينار"، إذ هو عبد الله بن دينار، فهذا المتن صحيح وإن كان في الإسناد علة الخلط؛ لأن قولاً من عمرو وعبد الله بن دينار ثقة، فهذان ثقة ثقة لا يضر صحة المتن وإن كان سبيل الإسناد حدثاً.

## ١٠- أشهر المصنفات فيه:

أ- "كتاب المعلل" لأبي عبيد.

ب- "عمل الحديث" لابن أبي حاتم.

ج- "المعلل" ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل.

د- "المعلل الكبير" م "المعلل الصغير" لشمس الدين.

هـ- "المعلل المردد في الأحاديث النبوية" لشمس الدين، وهو أجمعها وأوسعها.



## ٧- المخالفة للثقافات

إذا كان سبب الظن في الروي مخالفته للثقافات - وهو السبب السابع - فينتج عن مخالفته لثقافات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهي: المُدرَج، والمقلوب، والمزِيد في متصل الأسانيد، والمُضْطَرَب، والمُصَحَّف.

- ١- فإن كانت المخالفة بتغيير سياق لإسناد أو بدمج مرغوف بمرفوع فيسمى "المُدْرَج".
  - ٢- وإن كانت المخالفة بتغييره أو تأخير فيسمى "المقلوب".
  - ٣- وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ فيسمى "المزِيد في متصل الأسانيد".
  - ٤- وإن كانت المخالفة بإسالة راوٍ برأٍ أو بحصول اشتداف في المتن، ولا مُرْجِع فيسمى "المُضْطَرَب".
  - ٥- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق فيسمى "المُصَحَّف".
- وإليك تفصيل البحث فيها على التوالي.

## ١- المُدْرَج

١- تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "مدرجت الشيء في الشيء" إذا أدخلته فيه وضممته إليه.
- ب- اصطلاحاً: ما غير سياق إساده، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل<sup>(١)</sup>.

٢- أمثاله:

المدرج فسمان: مُدرَج الإسناد، ومُدْرَج المتن.

١- مدرج الإسناد.

١- تعريفه: هو ما غير سياق إساده.

<sup>(١)</sup> انظر الحجة ودرجها: ٤٨. <sup>(٢)</sup> المصدر السابق.

٢- من صورته: أن يسوق الراوي الأستاذ، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو ممن ذلك الأستاذ، فغروبه عنه كذلك فيعثر سياق الأستاذ.

٣- مثالة: قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالشمس؛<sup>(١)</sup> وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يُبني ويقول: حدث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ ... وسكت ليكب المستغلي. فلما انظر إلى ثابت قال: من كثرت صلته بالليل حسن وجهه بالشمس؛ ونصده بذلك ثابتاً لزمه وورعه، فظن ثابت أنه من ذلك الأستاذ، فكان يحدث به كذلك.

ب- مدرج المسمى.

١- تعريبه: ما أُدخل في متن ما ليس به بلا فصل.

٢- أقسامه ثلاثة، وهي:

أ- أن يكون الإدراج في أول الحديث، وهو قليل، لكنه أكثر من وقوعه في وسطه.

ب- أن يكون الإدراج في وسط الحديث، وهو ثقل من الأول.

ج- أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب.<sup>(٢)</sup>

٣ أمثلة له:

١- مثال لوقوع الإدراج في أول الحديث، وسببه أن الراوي يقول كلاماً يرد إن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل، فينوبح السامع أن الكل حديث، مثل:

ما رواه الخطيب من رواية أبي قحط وثنابة - فَرْقَهَا - عن شعبة عن محمد بن زياد

المستغلي: المسمى هو الذي يقع صوت الحديث، إذا كثرت الطلاب في المجلس.

<sup>(١)</sup> أخرجه ابن ماجه، باب قيام الليل: ٤٦٢/١، رقم الحديث: ١٣٢٣. <sup>(٢)</sup> تعريب الراوي: ٢٧٠/١.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "أُتِيَوا بالزُّبُرِ، وبِلِ الأُخْبَارِ من الناسِ، فقولوا: "سَبِّحُوا تَوْضُوءاً" مُتَّزَجٍ من كلامٍ يُبَيِّنُ هِريرةً يَكُونُ كَمَا تُثْبِتُ في رواية الذهاري من آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: "أَسْبَحُوا التَّوَضُّعَ؛ فَإِنَّهَا الْقِسْمُ كُلُّهُ قُلْ؛ وَإِلَى الْأَعْتَابِ من آثار

قال الخصب: وهم أبو فطيم وشاة في روايتهما له عن شعبة على ما استفاد، وقد رواه الحُمّ الصغير عنه كرواية آدم.<sup>١</sup>

د- مثال لوقوع الإتراج في وسط الحديث حديث حديث عاتكة في بدء الوحي. كان شيء لا يُكْرَمُ يَتَحَسَّنُ في غير حراء - وهو التَّحَنُّنُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعِدَّةِ<sup>٢</sup> فقوله: "وهو التَّحَنُّنُ" متخرج من كلام الذهري.

هـ- مثال لوقوع الإتراج في آخر الحديث حديث أبي هريرة مريم: لعن الله المشركين، والذي أخذ بيده أن لا يجاهد في سبب الله وأخاه ورؤسائه، لأجلك أن تكون أبوت وأنا غلامك.<sup>٣</sup>

فقوله: "والذي يعني بيده..." من كلام أبي هريرة مريم: لأنه يستحيل أن يحسن ذلك منه يقول: لأنه لا فكر أن يعني بذلك، وذلك أنه لا يمكن موجودة حتى يترها.

## ٢- دواعي الإتراج:

دواعي الإتراج متعددة، أشهرها ما يلي:

أ- بها حكم شرعي.

ب- استنباط حكم شرعي من الحديث قبل أن يتم الحديث

<sup>١</sup> تزييف، إراوى: ٢٧-٢٨، الذهاري، بدء الوحي: ١٢١، رواه الطحاوي: ٣٠٢، ليعبري: ١١١١، لعن: ١١٤/٤، زاد الحديث: ٢٥٤٨، بلغة

٤- كيف يُدرك الإدراج؟

يُذكر الإدراج بأمره منها:

- أ- ورود الحديث منفصلاً في رواية أخرى.
- ب- التنصيص عليه من بعض الأئمة المطلعين.
- ج- إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام.
- د- استحالة كونه **يَقُولُ** يقول ذلك.

٥- حكم الإدراج:

الإدراج حرام بإجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب؛ فانه غير ممنوع، ولذلك قلناه ازهري وغيره من الأئمة.

٦- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "المعلل لوصول المُدرَج في النفل" للخطيب البغدادي.
- ب- "تغريب المصنّج بترتيب المُدرَج" لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

## ٢- المقلوب

١- تعريفه:

- أ- لغة: هو اسم مفعول من "قَلَبَ"، وهو تحويل الشيء عن وجهه.<sup>(١)</sup>
- ب- اصطلاحاً: إبدال نعت ما عور في سند الحديث أو متنه، بقضيه أو زائجه ونحوه.<sup>(٢)</sup>

٢- أقسامه:

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئيسيين، هما:

(١) انظر القاموس: ١/١٢٣. "انظر الحجة مع شرحها: ٤٩، وليكن للحافظ ابن حجر: ٨٤٦/٢، كلاماً معيّناً.

مفتون السند، ومفتون العن.

١ - مفتون السند: وهو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورته:

١ - أن يُقدّم الروي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه، كحديث مروي عن كعب بن مرة فرويه الراوي عن "مرة بن كعب".

٢ - أن يُبدل الراوي شخصاً بآخر بقصه، الإعراب، كحديث مشهور عن "سالم" فيجمله الراوي عن "نافع".

ومن كان يفعل ذلك من الرواة "خادم بن عمرو الشيباني"، ومثاله: حديث رواه حماد الشيباني عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا نقيت المشركين في نهرين فلا تبتذروهم ماسلام، فهذا حديث مفتون، قلّه حماد، فجمعه عن الأعمش، وإما هو معروف عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، هكذا أجمع منسجم في "صحيحه". وهذا النوع من القلب هو الذي يُطلق على روايه أنه يسرق الحديث.

ب - مفتون المتن: وهو ما وقع لإبدال في متنه، وله صورته أيضاً:

١ - أن يُقدّم الراوي ويؤخر في بعض من الحديث.

ومثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم في السنة الثامن يذكرون الله في قتله يوم لا ظل إلا ظله، ففيه: ورجل تصدق بصدقة فأضاعها حتى لا تعلم به ما فعل مثله فهذا لما انقلب على بعض الرواة وإما هو: حين لا تعلم مثله ما تنفق به رضي الله عنه.

٢ - أن يجعل الراوي من هذا الحديث عن إسناده آخر، ويجعل إسناده ليعني آخر، وذلك بقصد الالتحاح وعمود.

مثاله: ما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري، إذ قنوا له مائة حديث، وسأله عنها امتحاناً شقظه، فزادها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخل في واحد منها رضي الله عنه.

<sup>١</sup> روى مقنونا مسلم في الزكاة، باب فضل إعطاء الصدقة. ٧٦٥/٢. رقم الحديث: ٩٠. <sup>٢</sup> نظر تفاصيل الفصحة في تاريخ بديلة: ٢-١٢.

### ٣- الأسباب الحاملة على القلب:

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، وهذه الأسباب هي:

- أ- قصد الإغراب لرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه.
- ب- قصد الامتحان والتأكد من حفظ الحديث وتمام ضبطه.
- ج- الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد.

### ٤- حكم القلب:

يختلف حكم القلب بحسب السبب الحامل له.

- أ- إن كان القلب بقصد الإغراب فلا شك في أنه لا يجوز لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من عسب الموضوعين.
- ب- وإن كان بقصد الامتحان فهو جائز؛ لثبوت من حفظ الحديث وأعلميته، وهذا بشرط أن يُبين المصحح قبل انقضاء المجلس.
- ج- وإن كان عن خطأ وسهو فلا شك أن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا تكرر ذلك منه فإنه يُنبئ بضبطه ويجعله ضعيفاً.

أما الحديث المقلوب فهو من أنواع الضعيف المردود، كما هو معلوم.

### ٥- أشهر المصنفات فيه:

- أ- كتاب "رفع لارباب في المقلوب من الأسماء والألقاب" للخطيب (بنفادي، والظاهر من اسم الكتاب أن عرّاض يقسم المقلوب الواقع في السند قطعاً.

## الزبد في متصل الأسانيد

١ تعريفه:

أ- لغة: الزبد اسم مفعول من "الزبادة"، والمضارع منه "يُزبد"، والأسانيد جمع إسناد.

ب- اصطلاحاً: زيادة زبد في أثناء سداد ظاهرة الاتصال.<sup>١</sup>

٢ مثاله:

ما روى ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بكر بن عبيد الله قال: سمعت أنبا إبراهيم قال: سمعت والله يقول: سمعت أن فراتة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تخطروا على الصور ولا تُكسِّموا إليها.<sup>٢</sup>

٣ الزيادة في هذا المثال:

الزيادة في هذا المثال في موضعين:

الموضع الأول: في لفظ "سفيان" والموضع الثاني: في لفظ "أنبا إبراهيم"، وسبب الزيادة في موضعين هو توكيد:

أ- أما زيادة "سفيان" فوهم من قول ابن المبارك لأن عدداً من الثقات روى، وحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد مباشرة، ولم يذكروا سفيان، ومنهم من صرح فيه بالاحتمال.

ب- وأما زيادة "أنبا إبراهيم" فوهم من ابن المبارك لأن عدداً من الثقات روى الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا أنبا إبراهيم، ومنهم من صرح بسماعه أنشأ من والته.

<sup>١</sup> انظر النسخة مع شرحها ١٩٠ <sup>١</sup> زبد ومبداً، كتاب الحديث ٢/ ٢٠٩، والترمذي: ٣٦٦٢، كلامه مرودة أنبا إبراهيم وحدها.

#### ٤ - شروط رد الزيادة:

شترط لرد الزيادة وعدها وهما من زادها شرطان، وهما:

أ- أن يكون من لم يزدها نفس من ردها.

ب- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة.

فإن احتل الشرطان أو واحد منهما ترحت الزيادة وقُبِلَتْ، واعتبر الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خفي وهو الذي يسمى "المسند الخفي".

#### ٥ - الاعتراضات الواردة على دعاء وقوع لزيادة:

يُعتَرَضُ على الدعاء وفوق الزيادة باعتراضين، هما:

أ- إن كان الإسناد الخالي عن الزيادة يعرف "بمن" في موضع الزيادة، فينبغي أن يُحْفَلُ منقطعاً.

ب- وإن كان مصرحاً به بالسماع، احتل أن يكون سبعة من رجل عنه أولاً. ثم سمعه منه مباشرة.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بما يلي:

أ- أما الاعتراض الأول فهو كما قال المعترض.

ب- وأما الاعتراض الثاني، فالاجتماع المذكور فيه ممكن، لكن العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها رعية إلا مع قرينة تدل على ذلك.

#### ٦ - أشهر المصنفات فيه:

أ- "كتاب غير المزيد في متصل الأسانيد" للمخطيب البغدادي.





ووقوع الاضطراب في السند أكثر.

أ- مضطرب السند: ومثاله حديث أبي بكر بن محمد أنه قال: يا رسول الله! أراك نبئت، قال: شيتني لوؤذ وأخوالها.<sup>(١)</sup>

قال اندارتطقي: هذا مضطرب؛ فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد احتجف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه موصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواؤه ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر.<sup>(٢)</sup>

ب- مضطرب المتن: ومثاله ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الركاة، فقال: إن في المال لحقًا سوى الركاة.<sup>(٣)</sup> ورواه ابن ماجه من هذا لوجه بلفظ: ليس في المال حق سوى الركاة.<sup>(٤)</sup> قال العراقي: فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل.

## ٥- مَنْ يَقَعُ الاضطراب؟

أ- قد يقع الاضطراب من روى واحد، بأن يروى الحديث على أوجه مختلفة.  
ب- وقد يقع الاضطراب من جماعة، بأن يروى كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخر.

## ٦- سبب ضعف المضطرب:

وسبب ضعف المضطرب أن الاضطراب يُشعر بعدم ضبط روايته.

## ٧- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المُعْتَرَب في بيان المضطرب" للحافظ ابن حجر.

<sup>(١)</sup> رواه الترمذي، كتاب التفسير، تفسير سورة الواقعة: ١٨٤/٩، مع شرح "الصحفة"، لكن رواه بلفظ: شيتني لوؤذ وأخوالها. والواقعة ونزلات الحديث، وقال عنه: "حسن عريب". <sup>(٢)</sup> تدريب الرازي: ٢٦٥/١. <sup>(٣)</sup> رواه الترمذي، كتاب (الركاة: ١٨/٣، رقم الحديث: ٩٥٩، بلفظه. <sup>(٤)</sup> رواه ابن ماجه، كتاب الركاة: ١٥٧/١، حديث: ٧٨٩، بلفظه.

## ٥- المصحف

١- تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من التصحيف وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه "المصحف" وهو من خطي في قراءة الصحيفة، فيقرأ بعض أعضائها سب خطه في قراءتها.
- ب- اصطلاحاً: تعبير الكلمة في الحديث إن غر ما رواها الثقات نقفاً أو معي.
- ٢- أهميته ودقيقته:

هو فن تحليل دقيق، يتركز أهميته في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعض الرواة، وإنما ينظر بأعناء هذه المهمة الجنداء من الحفاظ كالدرومطي.

٣- تقسيماته:

قسم العلماء المصحف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، وإليك هذه التقسيمات:

أ- باعتبار موقعه: ينقسم المصحف باعتبار موقعه إلى قسمين، وهما:

- ١- مصحف في الإسناد: ويعدله جازء شعبة عن القوم بن مزاحم: صحفه ابن معين.
- قال: عن القوم بن مزاحم.

٢- مصحف في المتن: ومثله حدث ربه بن ثابت: أن النبي ﷺ اختار في المصحف: ما خلقه ابن طيبة فقال: "أخذه في السجدة ...

ب- باعتبار تنسقه: وينقسم باعتبار تنسقه إلى قسمين أيضاً، وهما:

- ١- مصحف أصلي (وهو الأكثر): أي ينسقه الخط على بصير القارئ، إذا أردناه الخط أو عدمه، ومثله: من صله ومطاف: وأتبعه سناً من شوال ... صحفه أبو بكر الصوري فقال: من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال ...

<sup>(١)</sup> ابن جرير: ١١٦٣، "كلمة للعلماء: ٤٩، ونوحج الأفكار كلاماً بعداً.

تصحيف "سنا" إلى "شبا".

٢- تصحيف السمع: أي تصحيف مشابهة واداءة تسمع أو يُقَدُّ السامع أو نحو ذلك،

فمثله عليه بعض الكلمات؛ لكونها على وزن ضَرْمي واحد، ومثاله: حديث

مرزوق عن عائشة الأحرار، صحفه بعضهم فقال: عن واصل الأحارب.

ج- باعتبار لفظه أو معناه: وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين، وهما:

١- تصحيف في اللفظ (وهو الأكثر): وذلك كالأثلة السابقة.

٢- تصحيف في المعنى: أو لم يبقَ الراوي المُصحِّف المفظ على حاله، لكن

بفسره تفسيراً يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد.

ومثاله قول أبي موسى القرني: نحن قوم لما عرف نحن من غزوة، صَلَّى إِيَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يريد بذلك حديث: أن النبي ﷺ صَلَّى إِلَى غَزْوَةِ قَوْمِهِمْ أَنَّهُ صَلَّى إِلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا انْتَهَتْ هُنَا

الْحَرْفَةُ تُسَبِّحُ بَيْنَ يَدَيْهِ الصَّلَاةِ.

٤- تقسيم الحافظ ابن حجر:

هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيف تقسيماً آخر فعمله قسمين، وهما:

أ- المُصحِّف: وهو ما كان التغيير فيه بنسبة إلى قفط الحروف مع بقاء صورة الخط.

ب- المُتخَوِّف: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف مع بقاء صورة الخط.

٥- هل يقدح التصحيف بالراوي؟

أ- إذا صدر من راوي نادر فإنه لا يقدح في ضبطه؛ لأنه لا يسنم من الخطأ

والتصحيف انقليل أحد.

ب- وإذا كثر ذلك منه فإنه يقدح في ضبطه. ويدل على صحته وأنه ليس من أهل

هذا الشأن.

## ٦- السبب في وقوع الراوي في التصحيف الكثير:

غالباً ما يكون سبب في وقوع الراوي في التصحيف، هو أخذ الحديث من بطون الكتب والصحف، وعدم نقله عن الشيوخ والمدرسين، ولذلك حذر الأئمة من أخذ الحديث عن هذا شاعره، وقالوا: لا يؤخذ الحديث من صحفٍ أي لا يؤخذ عن أخذه من الصحف.

## ٧- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "التصحيف" للدارقطني.
- ب- "إصلاح خطأ المحدثين" للخطابي.
- ج- "تصحيفات المحدثين" لأبي أحمد العسكري.

## ٨- الجهالة بالراوي

## ١- تعريفها:

- أ- لغة: مصدر "جهل" ضد "علم"، والجهالة بالراوي تعني عدم معرفته.
- ب- اصطلاحاً: عدم معرفة من الراوي أو حاله.

## ٢- أسبابها:

وأسباب الجهالة بالراوي ثلاثة، وهي:

- أ- كثرة نعت الراوي: من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه راو آخر، فيحصل الجهل بحاله.
- ب- قلة روايته: فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روايته فربما لم يرو عنه إلا واحداً.

الجهالة بالراوي: وهي السبب الثامن من أسباب الظن في الراوي.

ج- عدم التصريح باسمه: لأجل الاختصار ونحوه، ويسمى الراوي غير المصرح باسمه "السبهم".

### ٣- أمثلة:

- أ- مثال كثرة نعت الراوي: محمد بن السائب بن بشر ولكنني نسبه بعضهم إلى حماد فقال: محمد بن بشر، ومما بعضهم حماد بن السائب، وكناه بعضهم أبا شعير وكناه بعضهم أبا سعيد وكناه بعضهم أبا هشام فصار يُظن أنه جماعة، وهو واحد.
- ب- مثال قلة رواية الراوي وقلة من روى عنه: أبو العشاء فلانمي من التابعين، لم يرو عنه غير حماد بن سماعة.

ج- مثال عدم التصريح باسمه: قول الراوي: أسيرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو نحو ذلك.

### ٤- تعريف المجهول:

هو من لم تُعرف عِيْنُهُ أو صفته.

ومعنى ذلك أي هو الراوي الذي لم تعرف ذاته أو شخصيته، أو عرفت شخصيته ولكن لم يعرف عن صفته أي لم يعرف عن عدالته وضبطه نبي.

### ٥- أنواع المجهول:

يمكن أن يقال: إن أنواع المجهول ثلاثة، هي:

١- مجهول القين:

١- تعريفه: هو من دُكر اسمه، ولكن لم يُذكر عنه إلا راو واحد.

٢- حكم روايته: عدم القول إلا إذا وثق.

٣- كيف يوثق؟ يوثق بأحد أمرين:

أ- إما أن يوثقه غير من روى عنه.

ب- وإما أن يوثقه من روى عنه بشرط أن يكون من أهل المخرج والتعديل.

٤- هل حديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ب- يحصل الخلل في بسبب المستور:

١- تعريفه: هو من روى عنه أكثر فأكثر، لكن لم يؤمن.

٢- حكم روايته: المرد على الأصح، الذي قاله الجمهور.

٣- هل حديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ج- السبب: ويمكن أن يعد السبب من أنواع المجهول، وإن كان علماء الحديث قد أطلقوا عليه اسماً خاصاً، لكن حقيقة تسمية حقيقة المجهول.

١- تعريفه: هو من لم يُصَرِّح باسمه في الحديث.

٢- حكم روايته: عديم العمول، حتى يُصَرِّح الراوي عنه باسمه، أو يُعرف اسمه بمرور من طريق آخر مفسر حاشية باسمه.

وسبب رد روايته جهالة غيره؛ لأن من أبهم اسمه جهلت عينه، وجهته، عداله من باب أول، فلا تشمل روايته.

٣- لو أنهم بلفظ التعديل فهل تُنقل روايته؟ وذلك من أن يقول لراوي عنه: أخبرني الثقة، والمخبر: أنه لا نقل روايته أيضاً على الأصح؛ لأنه قد يكون ثقة محله غير أنه ضاع غيره.

٤- هل لحديثه اسم خاص؟ نعم! لحديثه اسم خاص هو "السبب"، والحديث ليس هو الحديث الذي فيه راوٍ لم يُصَرِّح باسمه، قال البيهقي في مصنفه:

وَالسَّبَبُ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ

## ٦- أشهر المصنفات في أسباب الجبهة:

- أ- كثرة نعت الراوي: صنف فيها الخطيب كتاب "موضح أوهام الجمع والفرق".
- ب- فلة رواية الراوي: صنف فيها كتب سميت "كتب الوحدان" أي الكتب التي لا تشمل على من لم يروي عنه إلا واحدا، ومن هذه الكتب "الوحدان" للإمام مسلم.
- ج- عدم التصريح باسم الراوي: وصنف فيه كتب "التيهات" مثل كتاب "الأسماء المبهمة في الأسماء المكنية" للخطيب البغدادي، وكتاب "الاستعداد من تيهات المتن والإسناد" لولي بنين المعرفي.

## ٩- البدعة

## ١- تعريفها:

- أ- لغة: هي مصدر من "بدع" بمعنى "أنشأ" كـ "ابتدع" كما في "القاموس".
- ب- اصطلاحاً: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد انقضاء من الأعراف والأعمال.

## ٢- أنواعها:

بدعة وعادة:

- أ- بدعة منكفرة: أي يكفر صاحبها بسببها، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، والمعتقد أن الذي ترك روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو من اعتقده عكساً<sup>١٠</sup>.
- ب- بدعة مندوحة: أي ينشأ عنها سببها، وهو من لا تقتضي سببها التكفير أصلاً.

البدعة: وهي تلك الناشئة من أسباب الظن في الراوي.

<sup>١٠</sup> نظر المحقق والمحققين: ٥٢



## ٣- حكم رواية المبتدع:

أ- إن كانت بدعته مُكْفَرَةٌ تُرَدُّ روايته.

ب- وإن كانت بدعته مُفْتَنَةٌ فَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ روايته تقبل بشرطين:

١- ألا يكون داعية إلى بدعته.

٢- ألا يروي ما يزوج بدعته.

## ٤- هل حديث المبتدع اسم خاص؟

ليس حديث المبتدع اسم خاص، وإنما حديثه من نوع المردود كما عرفت، ولا يقبل إلا بشروط انفا ذكرت آنفا.

## ١٠- سوء الحفظ

## ١- تعريف سيء الحفظ:

هو من لم يُزَجِّجْ جانب إصابته على جانب خطئه.<sup>(١)</sup>

## ٢- أنواعه:

سيء الحفظ نوعان، وهما:

أ- إما أن يشاء سوء الحفظ معه من أول حياته، ويلزمه في جميع حالاته، ويسمى خبره "انشاذ" على رأي بعض أهل الحديث.

ب- وإما أن يكون سوء الحفظ ظاهراً عليه، إما لكرهه أو لجهل بصره، أو لاحتراق كنهه، فهذا يسمى "المُخْطَلَطُ".

سوء الحفظ: وهو المصائب المتعتر من أصاب الطعن في الراوي، وهو آخرها.

<sup>(١)</sup> روضة النظر: ٥٢.

## ٣- حكم روايته:

- أ- أما الأول: وهو من نشأ على سوء الحفظ، فردأه مردوداً.
- ب- وأما الثاني: أي المختلط، فالحكم في روايته التفصيل الآتي:
  - ١- فما حدث به قبل الاختلاط ونسب ذلك فمقبول.
  - ٢- وما حدث به بعد الاختلاط فمردود.
  - ٣- وما لم ينسب أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده تُوقِفُ فيه حتى يميز.

## الفصل الثالث

خير الأحاد المشترك بين المقبول والمردود

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تقسيم الخير بالنسبة إلى من أُسند إليه.
- المبحث الثاني: أنواع أخرى منفردة مشتركة بين المقبول والمردود.

## المبحث الأول

تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه  
وفيه أربعة مطالب:

- ١ - المطلب الأول: الحديث القدسي
- ٢ - المطلب الثاني: الحديث المرفوع
- ٣ - المطلب الثالث: الحديث المتوقف
- ٤ - المطلب الرابع: الحديث المنفوخ

وبذلك بحث هذه الأقسام تفصيلاً على التوالي.

## المطلب الأول

## الحديث القدسي

١ - تعريفه:

أ- لغة: قدسيُّ نسبة إلى "القُدس" أي الطهر، كما في "العالموس"<sup>١</sup> أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.

ب- اصطلاحاً: هو ما يُقَالُ إِنْشَاءً عَنِ اللَّهِ ﷻ مع إسناده بإياه إلى ربه عز وجل<sup>٢</sup>.

٢ - الفرق بينه وبين القرآن:

هناك فروق كثيرة أشهرها ما يلي:

أ- أن القرآن نطقه ومعناه عن الله تعالى، والحديث القدسي معناه من الله، ولفظه من عند النبي ﷺ.

ب- أن القرآن يُتَعَدَّ بثلاثته، والحديث القدسي لا يتعدد بثلاثته.

ج- أن القرآن يشترط في ثبوته التواتر، والحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر.

٣ - عدد الأحاديث القدسية:

والأحاديث القدسية ليست بكثرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية، وعددها حوالي مئتي حديث.

٤ - مثاله:

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه

قال: "عزدي! إن حرمت أنظلم على نفسي وجعلت بينكم محرماً ولا تظلموا"<sup>٣</sup>.

٥ - صيغ روايته:

لرأي الحديث القدسي صيغتان يُروى بهما شيء، وهما:

<sup>١</sup> ٦٤٨/١. الرسالة المستطرفة: ٨١، ومواهب الحديث: ١٦. <sup>٢</sup> مسلم بشرح النووي كتاب البر والصلة.

<sup>٣</sup> ١٦٩١/٥، رقم الحديث: ٥٥ بالغة.

١- قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل:

ب- أو قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله ﷺ:

٢- أشهر المصنفات فيه:

"الأنحافات البنية بالأحاديث القدسة" لمبارزوف الماوي، جُمع فيه ٢٧ حديثاً.

## المطلب الثاني

### المرفوع

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من فعل "رَفَعَ" ضد "وَضَعَ" كأنه سُئِيَ بذلك، يُسْتَسَيَّ إلى

صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ.

ب- اصطلاحاً: هو ما أُضيف إلى شيء ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.<sup>(١)</sup>

٢- شرح التعريف:

أني هو ما نُسِبَ أو ما أُشْدَّ إلى النبي ﷺ، سواء كان هذا المضاف قولاً للنبي ﷺ أو فعلاً أو

تقرير، أو صفة، وسواء كان المُضَيَّف هو الصحابي أو من دونه، متصلاً كان بالإسناد أو

منقطعاً، فبدل في المرفوع الموصول والمرفل والمصل والمنقطع، هذا هو المشهور في حقيقته،

وهناك أقوال أخرى في حقيقته وتخرجه.

٣- أنواعه:

يتبين من التعريف أن أنواع المرفوع أربعة، وهي:

أ- المرفوع القولي.

ب- المرفوع الفعلي.

<sup>(١)</sup> علوم الحديث، معرفة المرفوع: ٤٥ نحوه.

ج- المرفوع التعريفي

د- المرفوع الوصفى

٤- أمثلة:

أ- مثال المرفوع القوي: "أقول مصححي أو غيره: "قال رسول الله ﷺ كذا...".

ب- مثال المرفوع الضعيف: "أقول مصححي أو غيره: "فعل رسول الله ﷺ كذا...".

ج- مثال المرفوع التعريفي: "أقول المصحفي أو غيره: "فعل محضرة أبي قلابة كذا". ولا يروي إنكروه لذلك الفعل.

د- مثال المرفوع الوصفى: "أقول المصحفي أو غيره: "كان رسول الله ﷺ كذا...". نفس المثال.

## المطلب الثالث

### الموقوف

١- تعريفه:

أ- "هو اسم متداول من "الموقف"، كان مرادف وقف الحديث عند المصحفي. ولم يذاع بعد ذلك في سلسلة الإسناد.

ب- "تدخله حال هو ما أصيب به المصحفي من قول أو فعل أو تقرير".

٢- مخرج التعريف:

أي هو ما أُنسأ، أو أُنسأ إلى صحابي أو جماع من الصحابة، سواء كان هذا المنسوب إليهم قولاً أو فعلاً أو تقريراً، سواء كان المنسوب إليهم مقصداً أم منقطعاً.

## ٣- أمثلة:

أ- مثال الموقوف القوي: قول الرازي: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون، انميون أن تكذب الله ورسوله.<sup>(١)</sup>

ب- مثال الموقوف ففعلني قول البحاري: "وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ مَتِّعٌ."<sup>(٢)</sup>

ج- مثال الموقوف المفريري: قول بعض التابعين: قطعت كذا أمام أحد الصحابة، ولم يتذكر عني.

## ٤- استعمال آخر له:

يستعمل اسم الموقوف فيما جاء عن غير الصحابة لكن مقيدًا، مبال مثلًا: هذا حديث وقفه فلان على الزهري أو عسى عطاء وغير ذلك.

## ٥- اصطلاح فقهاء خراسان:

يسمي فقهاء خراسان:

أ- المرفوع: حبراً.

ب- والموقوف: ألماً.

أما المحدثون فيسمون كل ذلك "ألماً" لأنه مأخوذ من "أثرت الشيء" أي رويته.

## ٦- فروع تتعلق بالمرفوع حكماً:

هناك صور من الموقوف في ألفاظها وشكلها، لكن المدقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع، لذا أطلق عليها العلماء اسم "المرفوع حكماً" أي أنها من الموقوف لفظاً والمرفوع حكماً. ومن هذه الصور:

الزهري إلخ: المرفوع وعطاء كلاهما من التابعين.

<sup>(١)</sup> رواه البحاري، كتاب العلم: ٢٢٥/١، رقم الحديث: ٤٩، بلفظه. <sup>(٢)</sup> رواه البحاري، كتاب التعميم: باب لصعيد الطيب وضوء المسيم: ١٤٦/١.



أ- أن يقول الصحابي - الذي لم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب - قولاً لا يحال لاجتهاد فيه، ولا أنه تعلق ببيان لغة أو شرح غريب مثل:

١- الإخبار عن الأمور الماضية: كقوله الخلق.

٢- لو الإخبار عن الأمور الآتية، كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة.

٣- أو الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عذاب مخصوص، كقوله: من فعل كذا منه من أجر كذا.

ب- أو بفعل الصحابي ما لا يحال للاجتهاد فيه: كصلاة علي عليه صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركعتين.

ج- أو ينهى الصحابي أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأساً بكذا.

١- قال أنباء إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيح أنه مرفوع، كقول حابر: كذا نفعل على عهد رسول الله ﷺ.

٢- وإن لم ينعفه إلى زمنه فهو موقوف عند الجمهور، كقول حابر: كذا إذا سعدنا كثرنا، وإذا نزلنا سبحتنا.

د- أو يقول الصحابي: أخبرنا بكذا أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، مثل قول بعض الصحابة: أخبرنا أن ينضع الأذان، ويُؤتى الإقامة،<sup>(١)</sup> وكقول أم عطية: نهينا عن تباع الجنازة، ولا يُعزَّم علينا،<sup>(٢)</sup> وكقول أبي غلابة عن أنس رضي الله عنه: من السنة إذا تزوج البكر على الثَّوب أقام عندها سبعاً.<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> البخاري، كتاب النكاح، رقم الحديث ٥٢٠٧، ورواه مسلم، كتاب النكاح، رقم الحديث: ١٣٧.

<sup>(٢)</sup> البخاري، كتاب النكاح، رقم الحديث: ٢٩٩٣، يلفظه: <sup>(١)</sup> البخاري، كتاب الأذان، رقم الحديث: ٦٠٧،

ومسلم، كتاب الصلاة، رقم الحديث: ٢. <sup>(٢)</sup> البخاري، كتاب الجنائز، رقم الحديث: ١٢٧٨، ومسلم، كتاب

الجنائز، رقم الحديث: ٣٥. <sup>(٣)</sup> البخاري، كتاب النكاح، رقم الحديث: ٥٢١٢.

د - أو يقول الراوي في الحديث عند ذكر الصحابي بعض هذه التكميلات الأربع، وهي: **تَوَفَّعَهُ** أو **تَبِعَهُ** أو **يَتَّبَعُ** به أو **رَوَيْتُهُ**، كحديث الأعرج عن أبي هريرة **رَوَيْتُهُ** لا تقوم الصناعة حينئذ بقولها فوما يصحار الأكثين<sup>(١)</sup>.

و - أو يعسر الصحابي تفسيراً له تعلق سبب نزول أية كقول جابر كانت اليهود تقول: من أتى نمراته من دبرها في قبلها جاء الولد أحمولاً، فانزل الله تعالى: **عَلَيْسَؤُنْكُمْ حَرْثٌ بَكُمُ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى بَشْتُمْ** الفرق ١٠٦، ١٠٧<sup>(٢)</sup>.

## ٧- هل يحتاج بالموقوف؟

الموقوف - كما عرفت - قد يكون صحبة أو حمداً أو تبعاً، لكن متى لو ثبت صحته فهو يندرج دائماً وإيجاب عن ذلك: أن الأصل في الموقوف عدم وجوب العمل به؛ لأنه أقوال وأفعال لصحابة، لكنها إن ثبتت فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة كما مر في المرسلة. لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة، وهذا قد لم يكن له حكم المرفوع، أما إذا كان من الذي له حكم المرفوع فهو حجة يجب العمل به كالمرفوع.

## المطلب الرابع

### المقصود

#### ١- تعريفه:

أ - لغة: اسم مفعول من **قَطَعَ** **قَطْعٌ** **قَطَعْتُ** **قَطَعْتُ** **قَطَعْتُ**.

ب - اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى القاطعي أو من دونه من قول أو فعل<sup>(٣)</sup>.

القاطعي: هو من نقل لصحابي معلوماً ومات على الإسلام، وقد مر.

(١) البخاري، كتاب الجهاد، رقم الحديث: ٢٩٢٩، (٢) رواه مسلم، كتاب الشكج، رقم الحديث: ١١٧٧

نصاه (٣) نظر التحفة: ٥٩.

## ٢- شرح التعريف:

أي هو ما نسب أو أُسند إلى التابعي أو تابع التابعي فمن دونه من قول أو فعل، والمنقطع غير المنقطع، لأن المنقطع من صفات المتن والمنقطع من صفات الإسناد، أي أن الحديث المنقطع من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون أسند متصلًا إلى ذلك التابعي، على حين أن المنقطع يعني أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا يعني له بالمتن.

## ٣- أمثلة:

أ- مثال لمنقطع القول: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: صَلِّ رَعلِه بدعته<sup>١١</sup>

ب- مثال لمنقطع الفعل: قول إبراهيم بن محمد بن العثيرة: كان مسروق بُرْجِي انتقزيت وبين أهله، ويقتل على صلاته ويُخْلِيهم وديارهم<sup>١٢</sup>.

## ٤- حكم الاحتجاج به:

المنقطع لا يخرج به في شيء من الأحكام الشرعية، أي ولو صححت سببه لقائله؛ لأنه كلام أحد المسلمين أو فقيهه، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه؛ كقول بعض الرواة عند ذكر التابعي: "أرفعه" مثلاً؛ فيعدُّ عندئذ له حكم الشرفوع المرسل.

## ٥- إطلاقه على المنقطع:

أطلق بعض المحدثين كالتابعي والطبراني لفظ "المنقطع"، وأرادوا به "المنقطع" أي الذي لم ينص إسنادُه؛ وهو اصطلاح غير مشهور.

وقد يُعتقد للتابعي أنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أما الطبراني فإطلاقه ذلك بعد تحوُّل عن الاصطلاح.

<sup>١١</sup> رواه اسدي، كتاب الأذان، باب إقامة المَعْتَد والمُتَدَع، ١/٨٨، "رواه أبو نعيم في "حلية الأولياء".

٦- من منظّمات الموقوف والمنقطوع:

- أ - مصنف ابن أبي شيبة.
- ب - مصنف عبد الرزاق.
- ج - تفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر.

## المبحث الثاني

أنواع أخرى مشتركة بين المنقبون والمردود

وفيه أربعة مطالب، وهي:

- ١ - المطلب الأول: المسند
- ٢ - المطلب الثاني: المتصل
- ٣ - المطلب الثالث: زوائد اللغات
- ٤ - المطلب الرابع: الاعتبار والمتابع والمُشاهد

## المطلب الأول

## المُستند

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أَشَدَّ" بمعنى أَصَابَ، أو نَسَبَ.

ب- اصطلاحاً: ما اتصل بسنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

٢- مثاله:

ما أخرجه البخاري قال: حدثنا محمد بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «دا شرب الكلب في إناء أحذكم فليعسله سبعاً»<sup>(١)</sup> فهذا حديث متصل بسنده من أوله إلى منتهاه، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ.

## المطلب الثاني

## المتَّصل

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم فاعل من "اتَّصل" ضمه "انْقَطَعَ"، ويسمى هذا النوع بـ"الموصول"

أيضاً.

ب- اصطلاحاً: ما اتصل بسنده مرفوعاً كان أو موقوفاً على ما كان<sup>(٢)</sup>.

ما اتصل: هذا التعريف هو الذي قطع به نحاسكم، وحزه به ابن حجر في "التهذيب" ٥٩، وحنك مرهفات آخرى للمستند.

<sup>(١)</sup> رواه البخاري، كتاب الوصية: ٢٧٤/١، رقم الحديث: ١٧٦، بلخضة. <sup>(٢)</sup> للتقريب مع التبريد، نوع للمُتَّصل: ١٨٢/١.

## ٢- مثاله:

١ مثال المتصل المنفوخ: ما حدث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا ....

ب مثال المتصل الموقوف: "مالك، عن النضر، عن ابن عمر أنه قال: كذا ...".

## ٣- هل يسمى قول التابعي متصلاً ؟

قال للحراني: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد لمصادر وواقع في كلامهم، كثرتهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو إلى مالك ونحو ذلك قيل: ولم تكن في ذلك لها تسمى 'مقاطع'، فإطلاق المتصل عليها كالوصف، لشيء واحد بمضادين لغة.

## المطلب الثالث

## زيادات النقات

## ١- المراد بزيادات النقات:

الزيادات جمع زيادة، والنقات جمع نقة، والنقة هو العدل المضابط، والمراد بزيادة النقة ما رواه زائداً من الألفاظ في رواة بعض النقات لحديث ما نعا رواه النقات الآخرون لذلك الحديث.

## ٢- أشهر من اعتنى بها:

هذه الزيادات من بعض النقات في بعض الأحاديث لغت أنظار بعض العلماء فتنبهوها واعتنوا بمعناها ومعرفتها، ومن أشهر بذلك هؤلاء الأئمة، وهم:

أ- أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري.

ب- أبو محمد البخاري.

ج- أبو الوليد حسان بن محمد القرشي.

٣- مكان وقوعها:

تقع الزيادة في المتن كما تقع في المسند:

أ- في المتن: زيادة كلمة أو جملة.

ب- في الإسناد: رفع موقوف أو وصل مرسل.

٤- حكم الزيادة في المتن:

أما الزيادة في المتن فقد اختلف العلماء في حكمها على أقوال:

أ- فمنهم من قبلها مطلقاً.

ب- ومنهم من ردّها مطلقاً.

ج- ومنهم من رد الزيادة من راوي الحديث الذي رواه أولاً بغير زيادة، وفيها من عيروه.<sup>(١)</sup>

وقد قسم ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام، وهو تقسيم حسن، وافقه عليه النووي وغيره، وهذا التقسيم هو:

أ- زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها القبول؛ لأنّ كحديث تفرد برواية حقه ثقة من الثقات.

ب- زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها الرد، كما سبق في "الشاذ".

ج- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، وتحتصر هذه المنافاة في أمرين.

١- تقييد للعلل.

٢- تخصيص للعام.

<sup>(١)</sup> انظر علوم الحديث: ٧٧، والكفاية: ٤٢٤ وما بعدها.



وهذا القسم سكت عن حكمه ابن الصالح، وقال عن النووي: "والصحيح قبول هذا الأخير".<sup>١١</sup>

## ٥ - أمثلة للزيادة في المتن:

أ - مثال للزيادة التي ليس فيها مضافة:

ما رواه مسلم<sup>١٢</sup> من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي زرقة وأبي صالح عن أبي هريرة **عليه السلام** من زيادة كلمة "تُطْرَفُ" في حديث وبلغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإن رُود هكذا، إذا بلغ الكلب في إياه أحدكم فنيصه سبع مرار فتكون هذه الزيادة كحرف نغرد به يعني بن مسهر، وهو لغة، فتقبل تلك الزيادة.

ب - زيادة "يوم عرفه" في حديث: يوم عرفه ويوم النحر وأيام التشريق يُبَدَأُ أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب، فإن الحديث من جميع طرقه بدوؤها، وإنما جاء بها موسى بن عيسى بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر، والحديث أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهم.

ج - مثال للزيادة التي فيها نوع مضافة:

ما رواه مسلم من طريق أبي مالك الأشجعي عن أبيه عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: "و جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً فقد نغرد أبو مالك لأشجعي بزيادة "تربتها"، ولم يذكرها غيره من الرواة، وإنما رَوَوْا الحديث هكذا: "و جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً".<sup>١٣</sup>

<sup>١١</sup> انظر التزيين مع التنوير: (٢٤٧/١). هذا ومذهب الشافعي ومالك قبول هذا النوع من الزيادة، ومذهب

الحنفية رده<sup>١٢</sup>. انظر روايات الحديث في "صحيح مسلم" بشرح النووي: ١٨٦/٣ وما بعدها.

<sup>١٣</sup> صحيح مسلم بشرح النووي: ٤/٥ وما بعدها.

## ٦- حكم الزيادة في الإسناد:

أما الزيادة في الإسناد فتنصّب هنا على مسألتين رئيسيتين يكثر وقوعهما، وهما تعارض فوس مع الإدخال، وتعارض الرفع مع الوقف، أما باقي صور الزيادة في الإسناد فقد أفرد العلماء لها أبحاثاً خاصة مثل "المريد في منعمل الأسانيد".

هذا وقد اختلف العلماء في قبول الزيادة وردها على أربعة أقوال؛ وهي:

- أ- الحكم لمن وصله لو رفعه - أي قبول الزيادة - وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين<sup>(١)</sup>.
- ب- الحكم لمن أرسله أو رفعه - أي رد الزيادة - وهو قول أكثر أصحاب الحديث.
- ج- الحكم للأكثر، وهو قول بعض أصحاب الحديث.
- د- الحكم للأخف، وهو قول بعض أصحاب الحديث.

ومثله حديث: لا تكاح إلا بولي فقد رواه يونس بن أبي إسحاق الشيباني، وأبو إسرائيل وفيه بن أربع عن أبي إسحاق مسند متصل، ورواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق مرسل<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الرابع

## الاعتبار والمنافع والشاهد

## ١- تعريف كل منها:

## أ- الاعتبار:

- ١- اللفظ: مصدر "اعتبر" بمعنى "أعتمد"، النظر في الأمور، لمعرفة بها شيء، آخر من جنسها.

<sup>(١)</sup> قال الخليل: هذا القول هو الصحيح عندنا الكتاب ٤١١.

<sup>(٢)</sup> انظر المثال واختلاف الرواة في إسناده، ووصله في الكتاب ٤٠٩ وما بعده.

٢ اصطلاحاً: هو تتبع طرق حديث الفرد بروايته وإذ لا يعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا.

ب- الشذيع (ويسمى التابع).

١- لغة: هو اسم فاعل من "شذيع" بمعنى والى.

٢- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواة الحديث المفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي.

ج- الشاهد:

١- لغة: اسم فاعل من "الشهادة"، ومعنى بذلك: لأنه يشهد أو للحديث المفرد أصلاً، وينوبه، كما يفوي الشاهد قول المدعي ويدعمه.

٢- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواة الحديث المفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

٣ الاعتناء ليس قسيماً للتابع والشاهد:

ربما يتوهم شخص أن الاعتناء قسم لتابع والشاهد، لكن الأمر ليس كذلك، وإنما الاعتناء هيئة التوصل إليهما، أي هو طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد.

٣ اصطلاح آخر كالتابع والشاهد:

ما ذكر من تعريف التابع والشاهد هو الذي عليه الأكثر، وهو اشتهور، لكن هناك تعريف آخر فضاء وهو:

أ- تابع: أن تحصل المشاركة لرواية الحديث المفرد باللفظ، سواء تعدد الصحابي أو اختلف.

ب- شاهد: أن تحصل المشاركة لرواية الحديث المفرد بالمعنى، سواء تعدد الصحابي أو اختلف، وهذا وقد يطلق اسم أحدهما على الآخر، فيطلق اسم التابع على الشاهد

كما يطلق اسم الشاهد على التابع، والأمر سهل كما قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> لأن الهدف منهما واحد، وهو تفرقة الحديث بالمتنوع على رواية أخرى للحديث.

#### ٤ - المتابعة:

أ - تعريفها:

١ - لغة: مصدر "تابع" بمعنى "وَاتَّبَعَ"، فالمتابعة إذن الموافقة.

٢ - اصطلاحاً: أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث.

ب - أنواعها: والمتابعة نوعان:

١ - متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.

٢ - متابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

#### ٥ - أمثلة:

سأذكر مثالا واحداً مثلاً به الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup> فيه المتابعة التامة والمتابعة القاصرة والشاهد، وهو: ما رواه الشافعي في "الأثر"، عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عَنِ أَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْفَلَاحَ، وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْبَدَّةَ ثَلَاثِينَ.

فهذه الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعُدَّوه في "غراهه"، لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد بلفظ: فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَتَقَدَّرُوا لَهُ، لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعة تامة ومتابعة قاصرة وشاهداً.

أ - أما المتابعة التامة: فما رواه البخاري عن عبد الله بن مُثَلِّمَةَ الْفُضَيْي عن مالك

بِإِسْنَادٍ نَفْسِهِ، وَفِيهِ: فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْبَدَّةَ ثَلَاثِينَ.

<sup>(١)</sup> في شرح النسخة: ٢٨، <sup>(٢)</sup> في شرح النسخة: ٣٧.

- ١- وأما متابعة الفاصلة، فما رواه ابن خزيمة عن طريق خاصهم عن محمد بن أبي محمد  
 عن زائدة عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 وأما الشاهد، فما رواه النسائي عن رواية محمد بن حسين عن ابن عمار عن حماد بن عمار  
 بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

## الباب الثاني

صفة من تُقبل روايته وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

وفيه ثلاثة فصول

- الفصل الأول: في الراوي وشروط قبوله.
- الفصل الثاني: فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل.
- الفصل الثالث: مراتب الجرح والتعديل.

## الفصل الأول

### في الراوي وشروط قبوله

#### ١ - مقدمة تمهيدية:

بما أن حديث رسول الله ﷺ يعدلنا عن شرط الرواة، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث أو عدم صحته؛ لذلك اعتمد علماء الحديث والرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطاً دقيقة محكمة تدل على عدم انحرافهم وسداد تفكيرهم وجرادة طريقتهم.

وهذه الشروط التي اشترطوها في الراوي، والشروط الأخرى التي اشترطوها لقبول الحديث والأخبار، لم تتوصل إليها أي ملّة من الملل حتى في هذا العصر الذي يصفه أصحابه بالذهبية والشفقة، فإنهم لم يشترطوا في نقل الأخبار الشروط التي اشترطها علماء الناصط في الراوي، بل ولا أقل منها، فكثير من الأخبار التي تنقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها ولا تركز إلى صفتها، وذلك بسبب روايتها المهرلون، وما آفة لأخبار إلا رواها، وكثيراً ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد قليل.

#### ٢ - شروط قبول الراوي:

أجمع اجماع من أئمة الحديث والعقّة على أنه ملطوط في الراوي شرطان أساسيان، هما:

- أ- العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلماً سليماً من أسباب العسق، سليماً من عوارض الروعة.

- ب- النضط: ويعنون به أن يكون الراوي غير مخالف للفتن، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش النط، ولا مغفلاً، ولا كثير الأوهام.

#### ٣ - ثم تتيسر العدالة؟

تتيسر العدالة لأحد أمرين:

- أ- إما بتعيين مُعدّلين عليها أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

ب- وما بالانضافة والشهرة، فمن اشتهرت بحديثه بين أهل العلم، وشاع انشاء عليه كفى. ولا يحتاج بعد ذلك إلى مُعَدِّلٍ يذهب عديدا، وذلك مثل الأئمة المشهورين كالأئمة الأربعة والسفيان والأوزاعي وغيرهم.

#### ٤- مذهب الحافظ ابن عبد البر في ثبوت العدالة:

رأى ابن عبد البر أن كل حامل علم معروف العناية به يحتمل أمره على العدالة حتى يتبين حرجه، واحتج حديث: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه خريف العارفين" (والمعنى: "يُحْتَمَلُ" ويقول البخاري<sup>١</sup>) وقوله هذا غير مرضي عند العلماء؛ لأن الحديث لم يصح، ودعى ابنه صاحب فإن معناه: "يحمل هذا العلم من كل خلف، عدوله بدليل أنه يوحى من يحمل هذا العلم وهو غير عدل.

#### ٥- كيف يُعرف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتفقين في الرواية، فإن وافقهم في روايتهم علانيا فهو ضابط، ولا تقصر مخالفته النادرة هم، فإن كثرت مخالفته فهم احسن ضبطه، ولم يُحْتَجْ به.

#### ٦- هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان سببه؟

أ- لما تعدى فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها؛ إذ يحتاج المُعَدِّلُ أن يقول مثلا: "لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، ويفعل كذا، وهكذا...

ب- لما الجرح فلا يقبل إلا مقشرا؛ لأنه لا يصعب ذكره، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يخرج أحدهم عما ليس بخارج، قال ابن الصلاح: وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب، عاقل أن مذهب الأئمة من حفاظ الحديث وبغاده

<sup>١</sup> رواه ابن عدي في "الكامل" وغيره، وقال العراقي: إنه موقوف، لكنها مبيحة لا نسب فيها شيء، وقد حسمه بعض العلماء؛ لكثرة طرده، واطهر التعاضيل في التدريب: (٣٠٦/١).



مثل: البحاري ومسنم وغيرهما، ولذلك احتج البحاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة وعمر بن مَرْووف، واحتج مسنم بثبوت من سببه وهامة اشتهر العلمون فيهم، وهكذا نزل أبو دود، وذلك دليل على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه.<sup>١٢</sup>

#### ٧- هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟

- أ- الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد.
- ب- وقيل: لا يثبت من اثنين، وهذا القول غير معتمد.

#### ٨- اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد:

إذا اجتمع في راوٍ الجرح والتعديل:

- أ- فالمعتمد أنه يقدم الجرح إذا كان مفسراً.
- ب- وقيل: إن زاد عدد المُعَدِّلِينَ على عدد الجارحين قُدِّمَ للتعديل، وهو قول ضعيف غير معتمد.

#### ٩- حكم رواية العدل عن شخص:

- أ- رواية العدل عن شخص لا تعدُّ تعديلاً له عند الأكثرين، وهو الصحيح، وقيل: هو تعديل.
- ب- وعمل العامة ومكأه على وفق حديث ليس حكماً بصحة، وليس مخالفته له قدحاً في صحته ولا في روايته، وقيل: بل هو حكم بصحة، وصحة الأئمة وغيره من الأصويين، وفي المسألة كلام طويل.

#### ١٠- حكم رواية الثائب من الفسق:

- أ- نقل رواية الثائب من الفسق.

<sup>١٢</sup> غيره الحديث. ٩٦ باختصار يسر

ب- ولا يقل رواية اثنتان من الكذابين في حديث رسول الله ﷺ، وذلك إخراجاً له عن قوله.

١١- حكم رواية من أخذ عسى لتحدثت أخيراً:

أ- لا يقل عند البعض، كأحمد وإسحاق وأبو حاتم.

ب- وتقبل عند البعض الآخر، كأبي نعيم لمفصل من دُعي.

ج- وأبو إسحاق الشيرازي لم يمتنع عليه اكتسابه له لأنه سبب لتحدثت بموافاق.

أحمد الآخر.

١٢- حكم رواية من عُرف بالتساهل أو بقبول التلقين أو كثرة السهو:

أ- لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه، كمن لا يميز بينهم وقت

السماع، أو يحدث من أصل غير مقبل.

ب- ولا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث، بأن يلقن الشيء، فيحدث به

من غير أن يعلم أنه من حديثه.

ج- ولا يثبت رواية من عرف بكثرة السهو في روايته.

١٣- حكم رواية من حدث وتيسر:

أ- يعرف من حدث وتيسر: هو أن لا يتكرر الشيخ رواية ما حدث به تسليماً عنه.

ب- حكم روايته.

١- تردّد: إن دعاه لقباً سارداً، بأن قال: ما رويته، أو هو يكذب عني، وغير ذلك.

٢- التقوى: إن تردّد في شيء، كأن يقول: لا أعرفه، أو لا أذكره، وهو ذلك.

ج- هل يعتبر رد الحديث قادحاً في واحد منهما؟ لا يعتبر رد الحديث قادحاً في واحد

منهما؛ لأنه ليس أحدهما أولى ما يحسن من الآخر.

٥- مثاله: ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن

عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. قال عبد العزيز بن محمد الدرازدي: حدثني به ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن سهل: فلقبت سهيلاً فضائله عنه، فلم يعرفه، فقلت: حدثني ربيعة عنك بذلك، فنصار سهل بعد ذلك بقول: حدثني عبد العزيز عن ربيعة عن أبي هريرة عن ذلك.

→ أشهر المصنفات فيه: كتاب "أخبار من حدثت ونسب" لمطيط بغدادي.

## الفصل الثاني

### فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل

عما أن الحكم على الحديث صحة وضعفاً مبني على أمور: منها: عدالة الرواة وضبطهم، أو الطعن في عدالتهم وضبطهم، لذلك قام العلماء بتصنيف الكتب التي فيها بيان عدالة الرواة وضبطهم متفرقة عن الأئمة المُؤَدِّين المُؤَوِّقين، وهذا ما يسمى بـ "التعديل"، كما بينوا في تلك الكتب الطعون الموجهة إلى عدالة بعض الرواة أو إلى ضبطهم وحفظهم كذلك متفرقة عن الأئمة غير المتعصبين، وهذا ما يسمى بـ "الخروج"، ومن هنا أطلق على تلك الكتب "كتب الجرح والتعديل".

وهذه الكتب كثيرة ومتشعبة، فمنها: المُفَرَّدَاتُ لبيان الرواة للفتات، ومنها: التفرقة لبيان الضعفاء والخروجن، ومنها: كتب لبيان الرواة الثقات والضعفاء، ومن جهة أخرى فإن بعض هذه الكتب عام لتذكر رواة الحديث بعض النظر عن رجال كتاب أو كتب خاصة من كتب الحديث، ومنها ما هو خاص بتراجم رواة كتاب خاص أو كتب معينة من كتب الحديث.

هنا يعتبر عمل علماء الجرح والتعديل في تصنيف هذه الكتب عملاً رائعاً مهماً جازوا به قاموا بمسح وفق لتراجم جميع رواة الحديث، وبيان الجرح أو التعديل المرجح إليهم أولاً، ثم بيان من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، وأين رحلوا، ومتى انقضوا ببعض الشيخ، وما إلى ذلك من تحديد زمنهم الذي عاشوا فيه

بشكل لم يُثبتوا إليه، بل ولم تصل الأمم المتحضرة في هذا العصر إلى قريب مما حسنه عمدة الحديث من وضع هذه الموسوعات الضخمة في تراجم الرجال ورواة الحديث، فحفظوا على مدى الأيام لشرف الكامل برواة الحديث وأقبح فخرهم الله عما عبرا، وأبلى بعض "أسماء هذه الكتب:

- ١- "التاريخ الكبير" للخازني، وهو عدم للرواة الثقات والضعفاء.
- ٢- "خرج والتعديل" لأن أبي حاتم، كذلك هو عام للرواة الثقات والضعفاء، ويثبه الكتاب ندي فيه.
- ٣- "الثقات" لأن جده، كتاب خاص بالثقات.
- ٤- "الكامل في الضعفاء" لأن عماد، وهو خاص بتراجم الضعفاء كما هو ظاهر من اسمه.
- ٥- "الكامل في أسماء الرجال" لعبد العلي المقدسي، كتاب عدم في الثقات والضعفاء إلا أنه خاص برجال الكتب الستة.
- ٦- "ميزان الاعتدال" للذهبي، كتاب خاص بالضعفاء والمتروكين (أي كل من خرج وزن لم يُقل الخرج فيه).
- ٧- "تذويب التهذيب" للمحافظ ابن حجر، معتر من هذبات وتختصرات كتاب "الكامل في أسماء الرجال".
- ٨- "تفريغ التهذيب" للمحافظ ابن حجر، وهو اختصار لكتاب "تذويب التهذيب" المذكور نفسه.

## الفصل الثالث

### مراتب الجرح والتعديل

لقد قسم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "المجرح والتعديل" كلاً من مراتب الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد العلماء على كل من مراتب الجرح والتعديل مرتبتين، فصارت كل من مراتب الجرح والتعديل ستاً، وإليك هذه المراتب مع ألقابها:

#### ١ - مراتب التعديل وألقابها:

- أ - ما دل على الميانة في التوثيق أو كان على وزن **فَعَّلَ**، وهي ألقابها مثل: **فَلان** إليه المنتهى في التثبت، أو **فَلان** أثبت الناس.
  - ب - ثم ما تأكد بصفه أو صفتين من صفات التوثيق، كـ **ثقة ثقة**، أو **ثقة ثبت**.
  - ج - ثم ما عُيِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير تأكيد، كـ **ثقة**، أو **سَمَحَة**.
  - د - ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضعف، كـ **صدوق**، أو **سَخِلَه** لصدق، أو **لا بأس به** عند غير ابن معين؛ فإن "لا بأس به" إذا قالها ابن معين في الراوي، فهو عنه **ثقة**.
  - هـ - ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التحريج مثل: **فَلان** شيخ، أو روى عنه الناس.
  - و - ثم ما أشعر بالقرب من التحريج مثل: **فَلان** صالح الحديث، أو **يُكْتَبُ حديثه**.
- ٢ - حكم هذه المراتب:

- أ - لما لمراتب الثلاث الأولى فَيَحْتَجُّ بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.
- ب - وأما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يَحْتَجُّ بأهلها، ولكن يُكْتَبُ حديثهم ويُخْتَرُ، وإن يَحْتَجُّ: أي يختار مصطلهم بعرض حديثهم على أحداث الثقات الضاهرين، فإن وافقهم حنح بحديثهم وإلا فلا، فظهر من ذلك أن من قيل فيه: "صدوق" من فرواء لا يَحْتَجُّ بحديثه قبل الاختيار، وقد أحصا من ظهر له من قبل -

كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة

ج- وأما أهل المرتبة السادسة فلا يخرج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم ضبط

٣- مراتب الجرح وأنفاظها:

- أ- ما دل على الدين - وهي أسبغها في الجرح - مثل: فلان كفى الحديث، أو فيه مقال.
- ب- ثم ما صرح بضم الاحتجاج به ونفيه، مثل: فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو له ما كره.
- ج- ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا نحل الراوية عنه، أو ضعيف، جده، أو لا يسنده.
- د- ثم ما فيه إقام بالكذب ونحوه، مثل: فلان منهم بالكذب، أو منهم بالوضع، أو يرفق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بشيء.
- هـ- ثم ما دل على وضعه بالكذب ونحوه، مثل: كذاب، أو دجال، أو وضاع، أو يكذب، أو يضع.
- و- ثم ما دل على السعة في الكذب - وهي أسرها - مثل: فلان كذب الناس، أو إنه المقتنى في الكذب، أو هو ركن الكذب.

٤- حكم هذه المراتب:

- أ- أما أهل المرتبتين الأولىين فله لا يخرج حديثهم طعناً، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.
- ب- وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يخرج حديثهم، ولا يكتب، ولا يعبر به.

- فيما تصدق بحديثه حسن: أي الحسن يخرج به، هذا ما علمه اصطلاح أئمة الجرح وتعديل، أما الحفاظ في جرحه فقد يكره له اصطلاح خاص في كذا. "تقريب التهذيب" بالنسبة لكلمة "صديق"، وثقة أعلم.

## الباب الثالث

الرواية وآدابها وكيفية ضبطها

وفيه فصلان

- الفصل الأول: كيفية ضبط الرواية، وطرق عملها
- الفصل الثاني: آداب الرواية

## الفصل الأول

كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: كيفية سماع الحديث وتحملته وصفة ضبطه.
- المبحث الثاني: طرق التحمل وصيغ الأداء.
- المبحث الثالث: كتابة الحديث ومصطلحه والتصنيف فيه.
- المبحث الرابع: صفة رواية الحديث.



## المبحث الأول

## كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه

١- تهيئة:

المراد بـ "كيفية سماع الحديث": بيان ما ينبغي وما يشترط فحين يريد سماع الحديث من الشيوخ سماع رواية وتحمل، فيأخذ فيما بعد لغيره، وذلك مثل اشتراط حسن معية وجوبا أو استحبابا.

والمراد بـ "تحصيل" بيان طرق أخذه وتلقيه عن الشيوخ، والمراد بـ "صفة ضبطه" أي كيف يصبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطا يؤمله لأن يرويه لغيره على شكل بَطْمَانٍ إليه.

وقد اهتمت علماء المصطلح هذا النوع من علوم الحديث، ووضعوا له القواعد والضوابط والشروط بشكل دقيق رائع، وميزوا بين طرق تحمل الحديث، وحملوها على مراتب، بعضها أقوى من بعض، وذلك تأكيداً منهم للعناية بحديث رسول الله ﷺ، وحسن انتداله من شخص إلى شخص، كي يطعم المسلم إلى طريقة وصول الحديث لتبوي إليه، ويوقن أن هذه الطريقة في منتهى السلامة والدقة.

٢- هل يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ ؟

لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح، لكن يشترط ذلك للأداء كما مر بنا في شروط الراوي - وبناء على ذلك تفصيل رواية السلم المبالغ ما تحمله من الحديث قبل الإسلام، أو قبل بلوغه، لكن لا بد من التحيز بالنسبة لغير البالغ.

وقد قيل: إنه يشترط لتحمل الحديث البلوغ، ولكنه قول غير معتمد لأن المسلمين قبلوا رواية صفار الصحابة كالحسن وابن عيسى وغيرهما بغير فرق بين ما تعلموه قبل البلوغ أو بعده.

لتحمل الحديث: التحمل: معناه تلقي الحديث وأخذه عن الشيوخ، والأداء: رواية الحديث وإعطائه لطلابه.

٣- متى تُسْتَحَبُّ 'الابتداء' بسماع الأحاديث؟

- أ- قيل: يستحب أن يتدبّر الطالب بسماع الحديث في من الثلاثين، وعليه أهل الشام.
- ب- وقيل: في من العشرين، وعليه أهل الكوفة.
- ج- وقيل: في من العاشرة، وعليه أهل البصرة.
- د- والصلوات في الأعصار المتأخرة الشكر بسماع الحديث من حين يصح جماعه؛ لأن الحديث مضى في الكتب.

٤- هل لصحة سماع الصغير من معينة؟

- أ- جلد بعض العلماء ذلك بحسن دين، وعذبه استغفر لهم بين أهل الحديث.
- ب- وقال بعضهم: الصور اعتبار التمييز، فإن فهم الصغير الحطاب ورث الجوارح كان متبراً صحيح السمع، وإلا فلا.

## المبحث الثاني

### طرق التحمل وصيغ الأداء

مَرْكُزُ تَحْمِلِ احْدِيثِ ثَمَانِيَّةٍ، وَهِيَ: السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ، الْإِجَازَةُ، الْمُنَاقَلَةُ، الْكِتَابَةُ، الْإِعْلَامُ، الْاَوْصِيَّةُ، الْوَحْدَانَةُ.

وَتُنَكَّمُ عَلَى كُلِّ مَهَا تَبَعًا بِاخْتِصَارٍ، مَعَ بَيَانِ أَفْظَاظِ الْأَدَاءِ لِكُلِّ مَهَا بِاخْتِصَارٍ أَيْضًا.

١- السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ:

أ- صَرُورُهُ: أَنْ يَفْرَأَ الشَّيْخُ وَيَسْمَعَ الطَّالِبُ، سِوَا فَرَأَ تَلْوِيحٍ مِنْ حِفْظِهِ أَوْ كِتَابِهِ.

طَرِيقُ التَّحْمِيلِ لِج. الرَّدُّ بِطَرِيقِ التَّحْمِيلِ هِيَاتُ أَحَدِ تَحْمِيلِ وَتَلْقِيهِ مِنَ الشَّيْخِ، وَتَرَدُّ بِصَرَفِ الْأَدَاءِ نِسْبَاتٍ لِمَنْ يَسْمَعُهَا أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ وَاعْتِزَالُهُ لَطَلَابٍ مَقَرٍّ: مَعْتَمِدٌ أَوْ حَدَّثِيٌّ أَوْ أُخَرِيٌّ.

وسواء سمع انتقائاً وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب.

ب - رتبة السماع أعلى أقسام طرق التحصيل عند العلماء.

ج - ألفاظ الأداء:

١ - قيل أن شيع خصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحصيل، كان يحور

سماع من لفظ الشيخ أنه يقول في الأداء: سمعت، أو حدثني، أو أخبرني، أو  
أسألي، أو قال فيه أو ذكر لي.

٢ - وعند من شاع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحصيل، صارت

ألفاظ الأداء على النحو التالي:

للسماع من حفظ للشيخ: سمعت أو حدثني.

للقراءة عن الشيخ: أخبرني.

للإشارة أسألي.

لسماع المذاكرة: نال لي، أو ذكر لي.

٢ - القراءة على الشيخ:

ويسمى أكثر أهدئهم "مترجماً".

أ - صورته: أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سواء قرأ الطالب أو قرأ غيره وهو يسمع.

وسواء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسواء كان الشيخ يقرأ لنفسه أو يقرأ من

حفظه أو أمسك كتابه هو، أو ثقة غيره.

ب - حكم الرواية بها: الرواية بطريق الترتيب على الشيخ رواية صحيحة بلا خلاف في

لسماع المذاكرة: سماع المذاكرة غير سماع الحديث، إذ أن سماع الحديث يكون قد استعمل فيه الشيخ والطلاب بعضهم أو ضبط قبل الحكي، بخلاف الحديث، أما المذاكرة فليس فيها ذلك الاستعداد.

والشيخ يسمع سواء بذلك أنه يقرأ الطالب لأحدث نبي هي من مرويات الشيخ، لا أن يقرأ من شاء من الأحاديث، وذلك لأن غاية من قراءة الطالب عن الشيخ أن يسمعه الشيخ منه ليضبطها له.

جميع الصور المذكورة، إلا ما سلكي عن بعض من لا يثبت به من المتشككين.

ج- رتبته: اختلف في رتبته على ثلاثة أقوال:

١- مساوية للسماح: روي عن مالك والبخاري ومعظم علماء الحجاز والكوفة.

٢- أدنى من السماح: روي عن جمهور أهل المشرق، وهو الصحيح.

٣- أعلى من السماح: روي عن أبي حنيفة وأبي ثوبان، ورواية عن مالك.

د- لقاط الأداء:

١- الأحوط أن يقول الطالب: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا اسمع فأقر به.

٢- ويجوز بعبارة السماع مفيدة بنظر القراءة كـ حدثنا فرائض عليه.

٣- الشائع الذي عليه كثير من المحدثين إطلاق لفظ "أخبرنا" فقط دون غيرها.

٣- الإجازة:

أ- تعريفها: الإذن بالرؤية لفظاً أو كتابه.

ب- صيرتها: كان يقول الشيخ لأحد طلابه: أئذنت لك أن تروي عن صحيح البخاري.

ج- أنواعها: للإجازة أنواع كثيرة، سأذكر منها خمسة أنواع، وهي:

١- أن يُخبر الشيخ مُعَيَّنًا مُعَيَّنًا: كأخبرت صحيح البخاري، وهذا النوع يسمى

أنواع الإجازة المُعَيَّنَة عن المتأولة.

٢- أن يُخبر مُعَيَّنًا بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ: كأخبرت رواية مسعودي.

٣- أن يُخبر بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ: كأخبرت أهل رمي رواية مسعودي.

٤- أن يُخبر بِمَجْهُولٍ أَوْ بِمُجْهُولٍ: كأخبرت كتاب السنن، وهو يروي عدداً من مُشْتَبِهٍ،

أو أخبرت لمحمد بن مخلد الدمشقي، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم.

٥- الإجازة لِمَعْنُومٍ: فلما أن تكون شعاً لموجود، كأخبرت لفلان وإن يؤلف له،

وبما أن تكون لمعْدومٍ استقلالاً، كأخبرت من يولد لفلان.

## د- حكمها:

١- أما النوع الأول مهمل فالتصحيح الذي سبه الجمهور، واستغفر عليه النفس حواز الرواية وانحصر به، وأطلقها جماعات من العلماء، وهو إحدى الروايتين عن الشافعي.

٢- وأما بقية الأنواع فاختلاف في حواشيها أشد وأكثر، ومعنى كل حاز والتحمل والرواية بهذا الطريق - أي الإجازة - تحملاً مريلاً ما ينبغي السامع فيه

## هـ- ألفاظ الأدب:

١- الأولى أن يقول: أجازني فلان.

٢- ويجوز بعبارة السماع والمقابلة مقيدة، مثل: حدثنا إجازة أو أخبرنا إجازة.

٣- اصطلاح للثاعرين: "أذننا" واعتلوه صاحب كتاب "الإجازة".

## ٤- المناولة:

أ- أنواعها المناولة برمان:

١- مفرقة بالإجازة، وهي أنسى أنواع الإجازة مطلقاً، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه، ويقول له: هذا روايتي عن فلان فأقره عنّي، ثم يقفه معه تمليك أو إجازة لينسخه.

٢- مختلطة عن الإجازة وصورها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مفتصراً حتى قوله: هذا سمعني.

## ب- حكم الرواية هنا:

صاحب كتاب إلخ هو أبو العباس، لا يزيد بن بكر المعري، واسم كتابه المكمل "الإجازة في أمور الإجازة".

١- أما المقرونة بالإجازة فتحوز الرواية لها، وهي أدنى مرتبة من السماع والقراءة على الصحيح.

٢- وأما المفردة عن الإجازة فلا تحوز الرواية لها على الصحيح.

ج- الفاظه الأداء:

١- الأحسن أن يقول: "ناولي"، أو "ناولي وأجاز لي" إن كانت المناولة مفروقة بالإجازة.

٢- ويجوز بعبارة السماع والقراءة مفيدة، مثل: "حفظنا مناولة" أو "تعبنا مناولة وإجازة".

د- الكتابة:

أ- صورها: أن يكتب الشيخ منسوخةً لمأخر أو غالب بخطه أو أمره.

ب- أروعها: وهي نوعان:

١- مفروقة بالإجازة كما حركت ما كتب لك، أو إثبت ونحو ذلك.

٢- مُحرَّدة عن الإجازة كأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له، ولا يميزه بروتينها.

ج- حكم الرواية بها:

١- أما المفروقة بالإجازة فالرواية بها صحيحة، وهي في الصفحة وثقوة كالمداونة للمفروقة.

٢- وأما المُحرَّدة عن الإجازة فتمنع الرواية بها قوم، وأجازها آخرون، والصحيح المختار عند أهل الحديث: لإشعارها بمعنى الإجازة.

د- هل نشترط للثبوت لاعتماد الخط؟

١- اشترط بعضهم التينة على الخط، وادعوا أن الخط يشبه الخط، وهو قول ضعيف.

٢- ومنهم من قال: يكفي معرفة المكتوب إليه بخط الكاتب، لأن خط الإنسان

لا يشبه بغيره، وهو الصحيح.

٣- ألقاظ الأداء:

١- التصريح بلفظ الكتابة، كقوله: كتب إلى فلان.

٢- أو الإتيان بألفاظ السماع والقراءة مقيدة، كقوله: حدثني فلان كتابة، أو

أخبرني فلان كتابة.

٦- الإعلام:

أ- صررته: أن يجر الشيخ ليطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سمعته.

ب- حكم الرواية به: اختلف العلماء في حكم الرواية بالإعلام على قولين:

١- الجواز: وهو قول كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

٢- عدم الجواز: وهو قول غير واحد من الحديث وغيرهم، وهو الصحيح؛ لأنه

قد يعام الشيخ أن هذا الحديث روايته، لكن لا يجوز روايته؛ لخلل فيه، نعم لو

أجزه بروايته جازت روايته.

ج- ألقاظ الأداء:

يقول في الأداء: أعلمني شيعي بكذا.

٧- الوصية:

أ- صورها أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويه.

ب- حكم الرواية بها:

١- الجواز: وهو قول لبعض السلف، وهو غلط؛ لأنه أوصى له بالكتاب رغم عوص

له برزايته.

٢- عدم الخواص، وهو الضوابط.

ج- ألفاظ الأداء:

بقوله: أوصى (في فلان بكذا) أو حدثني فلان وصي.

٨- التوحيد:

يكسر الواو، مصدر "وَجَدْتُ"، وهذا المصنف مؤيد غير مسموح من العرب.

١- صورتهما: أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها، يقره الطالب، وليس له سماع

منه ولا إجازة.

ب- حكم الرواية هـ:

للرواية بالوحدة من باب المنقطع، لكن فيها نوع اتصال.

ج- ألفاظ الأداء:

يقول الواحد: وجدت بخط فلان، لو قرأت بخط فلان كذا، ثم يسوق الإسناد

والعش.

## المبحث الثالث

### كتابة الحديث وضبطه والتصنيف فيه

#### ١- حكم كتابة الحديث:

اختلف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث على أقوال:

والصنيف فيه: سأبحث هذا الموضوع باختصار لأن كثيرًا من قواعد الكتابة والتصحيح صارت من مهمة المحقق والطابع في هذا الزمان، وتبقى تلك التفاصيل للمتخصصين في هذا الفن لمعرفة اصطلاح النجوم في كتابه -رحم- المحظوظة المفقدة وغير ذلك من الاعتبارات.



أ- فذكرها بعضهم، منهم ابن عمر وأبو مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم.

ب- وأباحها بعضهم، منهم عبد الله بن عمرو وأبو عمرو وعمر بن عبد العزيز وأكثر الصحابة وغيرهم.

ج- ثم أجمعوا بعد ذلك على حواجزها، وزال الخلاف، ولو لم يُتَوَّن الحديث في الكتب لخاص من الأعصار المتأخرة لأسبغوا في عصرنا.

## ٢- سبب الاختلاف في حكم كتابته:

وسبب الخلاف في حكم كتابته أنه وردت أحاديث متعارضة في الإباحة والنهي، فمنها:

أ- حديث النهي: ما رواه مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني» ومن كتب حتى غير القرآن فليحرقه<sup>١١</sup>.

ب- حديث الإباحة: ما أخرجه البخاري أن رسول الله ﷺ قال: اتسموا لأبي ذر<sup>١٢</sup>، وهناك أحاديث أخرى في زيادة الكتابة، منها الإذن لعبد الله بن عمرو بن مكتابة الحديث.

## ٣- التجمع بين أحاديث الإباحة والنهي:

لقد جمع العلماء بين أحاديث النهي وبين أحاديث الإباحة على وجوه، منها:

أ- قال بعضهم: الإذن بالكتابة لمن جُيِّبَ نسيانه للحديث، والنهي عن أمن السعيان وجوب عليه الكتابة على الخط إذا كتب.

ب- وقال بعضهم: جاء النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن ثم جاء الإذن بالكتابة حين أُمن ذلك، وعلى هذا يكفر النهي ممنوعاً.

<sup>١١</sup> رواه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث: ٢٢٩٨، رقم الحديث: ٢٦، بلفظه.

<sup>١٢</sup> رواه البخاري، كتاب المظنة: ١٨٧/٥، رقم الحديث: ٢٤٣٩.

## ٤ - ماذا يجب على كاتب الحديث؟

ينبغي على كاتب الحديث أن يصرف همه إلى ضبطه وتخليقه شكلاً ونطقاً يؤمن بهما الناس، ويشكل المشكل لا سيما أسماء الأعلام؛ لأنها لا تُترك بما قبلها ولا بما بعدها، وأن يكون خصه واضحاً على قواعد الخط المشهورة، وألا يصطلح لنفسه اصطلاحاً خاصاً يرمز لا يعرفه الناس، وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ كلما جاء ذكره، ولا يسأم من تكرار ذلك، ولا تنقيد في ذلك بما في الأصل إن كان ناقصاً، وكذلك التاء على الله سبحانه وتعالى كـ "عز وجل" وكذلك الترضي والرحم على الصحابة والعلماء، ويكره الاختصار على الصلاة وحدها أو التسليم وحده، كما يكره الرمز إليهما بـ "ص" ونحوه، مثل "صلعم" وعليه أن يكتبهما كاملين.

## ٥ - المقابلة وكيفيةها:

يجب على كاتب الحديث بعد الفراغ من كتابته مقابلة كتابه بأصل شيخه ولو أخذه عنه بطريقة الإجازة.

وكيفية المقابلة: أن يسلك هو وشيخه كتابتهما حال التسميع، ويكفي أن يقابل له نقه آخر في "أي وقت حال القراءة أو بعدها، كما يكفي مقابلته بقرع مقابيل بأصل الشيخ.

## ٦ - اصطلاحات في كتابة ألفاظ الأداء وغيرها:

غلب على كثير من كتّاب الحديث الاختصار على الرمز في ألفاظ الأداء؛ فمن ذلك أنهم يكونون:

أ- حديثاً: "تأ" أو "نا".

ب- أخبرنا: "أنا" أو "ارنا".

ولكن ينبغي للقارئ أن يتلفظ بها كاملة عند قراءتها، ولا يجوز له أن ينطق بها كما هي مرسومة.

بأصل شيخه: أي نسخة شيخه لأمرية التي أخذ بها

- ج- ثوبان الإسدي بن إسحاق آخر: يروون له -س- 'ج' وينظر الثقائي بها هكذا. 'أ'.
- د- حوت العادة عند كلفة 'قال' ونحوها بن: رجال الإسناد حفاءً، وذلك لأحق الاختصاص، لكن سفي للثقائي انتعظ بها، مثل: حدثني عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك" فيسفي للثقائي أن يقول: "قال: أخبرنا مالك" كما حوت العادة عند أنثى في أوامر الإسناد اختصاراً.
- مثل: "عن أبي هريرة قال" فيسفي للثقائي انتعظ به "أنه" فيقال: "أنه قال" وذلك لصحة: التكاليف من حيث الإسناد.

## ٦- أثر حلة في طلب الحديث:

لقد اعتنى سلفنا بالحديث عناية ليس لها نظير، وصرفوا في جمعه وعصفه من الاهتمام والجهد والوقت ما لا يكاد يصدق العقل، فيعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيوخ مده يرحل إلى بلاد وقطار أخرى فمرة أو بعيدة، ليأخذ الحديث من شيوخ تلك البلاد، فينضمض من السفر ويحمل خطفه، ثم يمشي نضراً راضية. وقد وصف الخطيب البغدادي كتاباً سماه "الرحلة في طلب الحديث" جمع فيه من أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم في الرحلة في طلب الحديث ما يعجب لآذان سامعه، فمن أحب سماع تلك الأخبار الشائقة فعليه بذلك الكتاب فإنه سيقظ نظراتهم، شحذ هممهم، ثمزج لهم.

## ٧- أنواع التصنيف في الحديث:

يجب على من يند في نفسه القدرة على التصنيف في الحديث وعيره أن يقدم بالتصنيف، وذلك لجميع المنافع، ونوضح الشكل، وترتيب غير الخائب، وهو: غير المنهوس بما يستعمل على طلبة الحديث الاستفادة منه بأنهم طريق أثق وقت، ويحذر من إخراج كتابه قبل فنيته ونحوه وضبطه، ولكن نصحه بما بهم فقه ونكره ما يندته.

هذا وقد صنف العلماء الحديث على أشكال متنوعة، فمن أشهر أنواع التصنيف في الحديث ما يلي:

- أ- الجوامع: جمع جامع، والجامع كل كتاب يجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد والعبادات والعمادات والسير والمناقب والوفاء والفتن وأخبار يوم القيامة، مثل: "الجامع الصحيح للبخاري".
- ب- السانيد: جمع مسند والمُسند كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي عن جبهة من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق فيه الحديث، مثل: "مسند الإمام أحمد بن حنبل".
- ج- السنن: وهي الكتب المصنفة على أبواب الفقه لتكون مصدراً للفقهاء في استنباط الأحكام، وتختلف عن الجوامع بأنها لا يوجد فيها ما يتعلق بالمقائد والسير والمناقب وما إلى ذلك، بل هي مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام، مثل: "سنن أبي داود".
- د- المعجم: جمع معجم والمُعجم، كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتباً على أسماء شيوخه على ترتيب حروف المعجم غالباً، مثل: "معجم الثلاثة" للطرطشي، وهي "المعجم الكبير" و"الأوسط" و"الصغير".
- هـ- العلل: كتب العلل هي الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك مثل "العلل" لابن أبي حاتم و"العلل" للدارقطني.
- و- الأجزاء: جمع جزء، والجزء كل كتاب صغر يجمع فيه مرويات راو واحد من رواة الحديث، لو جمع فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء، مثل: "جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري.
- ز- الأطراف: كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث الذي يدل على بغيته، ثم يذكر أسانيد كل متن من المتن، إما مستوعباً لو مقبداً لها ببعض الكتب، مثل: "تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف" للمزني.

ج- (المُستدرَكات): جمع مستدرَك، والمُستدرَك كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدرَكها على كتاب آخر مما فاتته على شرطه، مثل المستدرَك على الصحيحين "لأبي عبد الله الحاكم".

ط- (المُستخرج): جمع مستخرج، والمُستخرج كل كتاب خُرج فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيده لنفسه من غير طريق المؤلف الأول، وربما استمع معه في شعبة أو من فوقه، مثل: "المستخرج على الصحيحين" لأبي نُعيم الأصبهاني.

## المبحث الرابع

### صفة رواية الحديث

#### ١- المراد بهذه التسمية:

المراد بهذا العنوان بيان الكيفية التي يروي بها الحديث. والاداب التي ينبغي التحلي بها وما يتبعها بذلك. وقد تقدم شيء من ذلك في مُباحث السائفة، ولذلك ما بقي.

#### ٢- هل يجوز رواية الراوي من كتابه إذا لم يحفظ ما فيه؟

هذا أمر يختلف فيه العلماء، فبعضهم من شدّد فأقرط. ومنهم من تساهل فعرض، ومنهم من اعتدل فترشّط.

أ- فأما التشديدون فقالوا: لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه. روي ذلك عن مالك وأبي حنيفة وأبي مكر الصيدلاني الشافعي وغيرهم.

ب- وأما المتساهلون فقولهم: روي من نسخ غير مقابلته بأصولها، منهم ابن لهيعة.

صفة رواية الحديث: سأبحث هذا الموضوع بالتصميم أيضاً! لأن بعض حوارياته كانت ضرورية في عصر الرواية، أما في هذه الأزمان فتعدّ مواتية من باب دراسة تاريخ الرواية، وهي لا تدرى لتروي الاختصاص في هذا الفن.

ج- وأما المتنبهون المتوسطون - وهم الجمهور - فثانوا: إذا قام الراوي في التحمل والقبالة بما تقدم من الشروط، حازت الرواية من الكتاب وإن غاب عنه الكتاب، إذا كان الغالب على النظر سلامته من التغير والتبديل لأحدهما إذ كان ممن لا يغلب عليه التغير غالباً.

### ٣- حكم رواية الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه:

إذا استعان الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه، فله في كتابة الحديث الذي سمعه، وصطه، والمحافظة على الكتاب، واحتج عند القراءة عليه بحيث يثبت على طه سلامته من التغير، صحت روايته عند الأكثر، ويكون كاتيباً لأنني سمع لا يحفظ.

### ٤- رواية الحديث بالسمع وشروطها:

اختلف السلف في رواية الحديث بالسمع، فمنهم من منعها، ومنهم من جوزها.

- أ- فمنها فريق من أصحاب الحديث وفقه الأصول، منهم ابن سيرين وأبو بكر الرازي.
- ب- وأحاديث جمهور السلف وخلف من المعتزلة وأصحاب الفقه والأصول، منهم الأئمة الأربعة، لكن إذا قطع الراوي بناءً على.

ثم إن من أحاد الرواية بالسمع اشترط لها شروطاً، وهي:

أ- أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومقاصدها.

ب- أن يكون غير تائهٍ في معانيها.

هذا كله في غير المصنفات، أما الكتب المصنفة فلا يجوز رواية شيء منها بالسمع، وتعتبر الألفاظ التي فيها وإن كان معناها، لأن حوار الرواية بالسمع كان للضرورة إذا عانت عن الراوي كلمة من الكلمات، أما بعد تثبيت الأحاديث في الكتب فليس هناك ضرورة لرواية ب فيها بالسمع.

هذا، وينبغي للراوي بالمعنى أن يقول بعد روايته الحديث: "أو كما قال، أو أو نحوه، أو أو شبهه".

## ٢ - اللحن في الحديث وسببه:

اللعن في الحديث أي الخطأ في فوائده، وأبرز أسباب اللحن:

أ- عدم تعلم النحو واللغة فعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به

من اللحن والتصحيح، فقد روى الخطيب عن حماد بن مسعدة قال: مثل الذي

يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الجملاء عليه سحابة لا شجر فيها. "

ب- الأخذ من الكتب والمصحف، وعدم التأني عن الشيوخ، مر بنا أن للحن الحديث

ونحمله عن الشيوخ طرقاً بعضها أقوى من بعض، وأن أقوى تلك الطرق السماع

من لهذا الشيخ أو الفقيه عليه، فعلى المشتغل بالحديث أن يتلقى حديث رسول الله

ﷺ من أقواه أهل المعرفة والتحقيق، حتى يسلم من التصحيف والخطأ، ولا يلجئ

طالب الحديث أن يعتمد على الكتب والمصحف، فيأخذ منها ويروي عنها ويجعلها

شيوخه، فإنه بذلك تكثر أخطاؤه وتصحيفاته، لذا قال العلاء فديماً:

لا تأخذ القرآن من مصحفي ولا الحديث من ضحفي.

## غريب الحديث

### ١ - تعريفه:

أ- لغة: الغريب في اللغة هو البعد عن أقاربه، والمراد به هنا الألفاظ التي عني بمعناها،

قال صاحب "القاموس": "غريب - تكلم - حُضِنَ وحُفِيَ". "

فصحى المصحى: الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقى القرآن عن الفراء والشيوخ، والمصحى: هو

الذي يأخذ الحديث من المصحف ولا يتلقاه عن الشيوخ، وقال في "القاموس": ١٦٦/٢ "والمصحى من يخطئ

في قراءة الصحيفة.

ب- اصطلاحاً: هو ما وقع في من الحديث من أخطاء غامضة بعيدة من الفهم لقلة

استعماله<sup>(١)</sup>.

٢- أغميته وصعوبته:

وهو من مهم حديث، ويُعَيِّج جهله أهل الحديث، لكن الموص به صعب، فليَنَحَرْ عائلته، ولينق الله أن يُقَدِّم على تفسير كلام به بقرآن مجرد القائلين، وكان السلف يشهد فيه أئمة الشئ.

٣- أحمود تفسيره:

وأحمود تفسيره ما جاء مفسراً في رواية أخرى، مثل حديث عمر بن الخطاب بن حنبل في صلاة المايص: صلى ركعتين، لم يستطع لقاعداً، فإذا لم يستطع فعلى حسب<sup>(٢)</sup>.

وقد مَسَّرَ قوله: "على حسب" حديث غني بلفظه: على حسب الذين مستقبل القبة بوجهه<sup>(٣)</sup>.

٤- أشهر المصنفات فيه:

أ- "غرب الحديث" لأبي سعد الفاسم من ملاحم.

ب- "النهاية في غرب الحديث والأثر" لأبي الأثير، وهو أحمود كتب مغرب.

ج- "أهم الشئير" للسيوطي، وهو ملخص للنهاية.

د- "الفتاوى" للرحماني.

<sup>(١)</sup> علوم الحديث: ٢٧٢، "بعضاري، كتاب فصول الصلاة: ١٤٨٧/٢، رقم حديث: ١١١٧.

<sup>(٢)</sup> سنن دارقطني.



## الفصل الثاني

### آداب الرواية

#### وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: آداب المحدث.
- المبحث الثاني: آداب طائفة المحدث.

## المبحث الأول

## آداب الحديث

## ١ - مقدمة:

بما أن الاشتغال بالحديث من أفضل القربات إلى الله تعالى وأشرف الصاعات، فينبغي على من يشغل به وينشره بين الناس أن يتحلى بمكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، ويكون مثالا صادقا لما يعلمه الناس مطبقا له على نفسه قيل أن يأمر به غيره.

## ٢ - أبرز ما ينبغي أن يتحلى به المحدث:

- أ- تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا، كحب الرقعة أو الشهرة.
- ب- أن يكون أكثر منه نشر الحديث، والتخليع عن رسول الله ﷺ مبغيا من الله جزيل الآخر.
- ج- ألا يحدث بخضرة من هو أولى منه لبثته أو علمه.
- د- أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث - وهو يعلم أنه موجود عند غيره - إلى ذلك الغير.
- هـ- ألا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية، فإنه يرجي له صلاحها.
- و- أن يعقد مجلسا لإملاء الحديث وتعليمه إذا كان أهلا لذلك، فإن ذلك أعلى مراتب الرواية.

## ٣ - ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجلس الإملاء:

- أ- أن يتطهر ويتطيب ويسرح لحته.
- ب- أن يجلس متمكنا بوقار وهيبة، تعظيما لحديث رسول الله ﷺ.

ج- أن يُقبل على الحاضرين كلهم، ولا يفرق بعنايته أحد، دون أحد.

د- أن يستمع بجلسه ويستمع بقلبه تعالى ولعلالة على النبي ﷺ ودعاء بقلبي بالخال.

هـ- أن ينحسب ما لا تحسنه عقول الحاضرين أو ما لا يفهمونه من الحديث.

و- أن يحتم الإهلاء، محكمات وروايات وترويح القلوب وطرد النسيم.

٤- ما هي الحسن التي ينبغي للمسجد أن يتحلى بها ليتحدث فيها؟

يختلف في ذلك على أقوال:

أ- قليل: مسجد، وقيل: أربعون، وقيل: غير ذلك.

ب- والصحيح أنه متى تأمن واحتج إلى ما عده، جلس لتحدثت في أي من كان.

٥- أشهر المناسبات فيه:

أ- "الجمع لأحلاق الراوي وآداب السامع" لسعدي البغدادي.

ب- "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله" لاس عبد الله.

## المبحث الثاني

### آداب طالب الحديث

١- مقدمة:

امراد بآداب طالب الحديث: ما ينبغي أن يتصف به الطالب من الآداب المعنوية والأخلاق

الكرامة التي تناسب شرف العلم الذي يظليه، وهو حديث رسول الله ﷺ، فمن هذه الآداب ما

يشترك فيها مع المحدث، ومنها ما يفردها عنه.

٢- لآداب التي يشترك فيها مع المحدث:

أ- تصحيح النية والإخلاص لله تعالى في طلبه.

ب- الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا، فقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله تعالى لا يتعلمه إلا ليصيب به غرضا من الدنيا لم يجد عرف الله يوم القيامة<sup>١١</sup>.

ج- العمل بما يسمعه من الأحاديث.

٣- الآداب التي ينبغي بها عن الحديث:

- أ- أن يسأل الله تعالى التوفيق والتيسير والتيسر والإعانة على ضبطه الحديث وفهمه.
- ب- أن يتصرف إليه بكلية، ويفرغ جهده في تحصيله.
- ج- أن يبدأ بالسماع من أرحم شيوخ يده إستاذاً وعلماً وديناً.
- د- أن يعظم شيخه، ومن يسمع منه ويؤقره، فذلك من إجلال العلم وأسياب الانضاع، وأن يتحرى رضاه، ويصير على حقائقه لو حصل.
- هـ- أن يرشد زملائه وإخوانه في الآداب إلى ما يظفر به من فوائد، ولا يكتفي عنهم، فإن كثرة الفوائد العلمية على الطلبة تؤم بقية جهة الطلبة الرضاعة لأن الغاية من طلب العلم نشره.
- و- ألا يتبعه الحماء أو الكبر من السعي في السماع والتحصيل وأخذ العلم ولو من هو دونه في السن أو المنزلة.
- ز- عدم الانصراف على سماع الحديث وكثافته دون معرفته وفهمه، فيكون قد أنعب نفسه دون أن يظفر بطلال.

<sup>١١</sup> أخرجه إمامكم في المستدرک، کتاب العلم: ٨٥/١، بلفظه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه وأقره الذهبي.

ج- أن يخدم في السماع والضيقة والشفقة "الصحيحين"، ثم "سنن أبي داود" و"الترمذي" و"النسائي"، ثم "السنن الكبرى" للبيهقي، ثم ما لمس الحاجة إليه من المسانيد والخواص كـ"مسند أحمد" و"معجم مالك"، ومن كتب العلق "علل الشافعي"، ومن الأسماء "تاريخ الكبير" للبخاري و"المرح والمسنيد" لابن أبي حاتم، ومن ضبط الأسماء "كتاب ابن ماكولا" ومن غريب الحديث "النهاية لابن الأثير".

## الباب الرابع

الإسناد وما يتعلق به

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: لطائف الإسناد.
- الفصل الثاني: معرفة الرواة.

## الفصل الأول

### نُظائِف الإسناد

ويشتمل هذا الفصل على سبعة أنواع من أنواع علوم الحديث، وهي:

- ١ - الإسناد العالي والنازل.
- ٢ - المثل.
- ٣ - رواية الأكتابر عن الأصاغر.
- ٤ - رواية الأبناء عن الأبناء.
- ٥ - رواية الأبناء عن الآباء.
- ٦ - المذبح ورواية الأقران.
- ٧ - السابق واللاحق.

## ١ - الإسناد العالي والنازل

١ - تمهيد:

الإسناد حبيصة فائضة هذه الأمة، وليست نعيمها من الأمم السابقة، وهو سنة بالغة مؤكدة، فعلى المسلم أن يعتمد عليه في نقل الأحاديث والأخبار، قال ابن المبارك رحمه الله: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وقال الثوري رحمه الله: الإسناد سلاح المؤمن كما أن ظب الحلو فيه سنة ابتداء قال أحمد بن حنبل رحمه الله: طلب الإسناد العالي شئ عسر سأل، لأن أصحاب عبد الله بن مسعود رحمه الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيعلمون من عمر ويسمعون منه؛ ولذلك استحييت الرحلة في طلب الحديث، وقد رحل غير واحد من الصحابة في طلب علو الإسناد، منهم أبو أيوب وحامير بنجر.

٢ - تعريفه:

١ - لهذا: العالي اسم فاعل من "أُعلِيَ" ضد النزل، والنازل اسم فاعل من "انزَلَ" ضد العلو.

ضد العلو.

ب - اصطلاحاً:

١ - الإسناد العالي: هو الذي قلَّ عند رجاله سلسلة إلى سنة آخر يرد به ذلك الحديث بعد أكثر.

٢ - الإسناد النازل هو الذي كثُر عند رجاله السلسلة إلى سنة آخر يرد به ذلك الحديث بعد أقل.

٣ - أقسام العلو:

يقسم العلو إلى خمسة أقسام، واحد منها علو مطلق، والباقي علو نسبي، وهي:

١ - القُرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف، وهذا هو العلو المطلق، وهو أفضل أقسام العلو.



ب- القرب من آدم من ثلثة احدث وإن كثر بعدد التعداد إلى رسول الله ﷺ مثل: القرب

من الأعمش أو ابن حريج أو مالك أو غيره مع الصدقة والشفاعة لإسناد أيضا

ج- القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكسب الستة أو غيرها من الكتب المتقدمة، وهو ما

كثرت اعتناء الباحثين به من الموافقة والإشاد والمساندة والمصافحة.

١- البراءة هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعد أقل مما لو روى من طريقه منه.

مثاله ما قاله ابن حجر في شرح الخبيرة: روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثا، ولو ورثناه من

طريقه كان ميتا، وبين قتيبة ثمانية، ولو ورثنا ذلك لحدث بعينه من طريق أبي العباس السراج

عن قتيبة مثلاً، لكأن بنا وبين قتيبة مئة، فقد جعلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه

صنعه مع علو الإسناد على إسناد أبيه <sup>(١)</sup>.

٢- مثال: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعد أقل مما لو روى من

طريقه عنه.

مثاله ما قاله ابن حجر: كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق آخر إلى القمعي عن مالك،

فيكون القمعي فيه مثلاً من قتيبة

٣- المثال: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

مثاله ما قاله ابن حجر: كذا يروي النسائي مثلاً بهذا ينع ابنه وبين النبي ﷺ فيه ثمان عشرة

نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر، بنا وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً

فيساوي النسائي من حيث العدد

٤- المصحح: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين،

وشئت مصافحة، لأن العادة حوت في الغالب بالمصافحة بين من تلاميذا.

من طريقه أن من طريق البخاري إلى العباس السراج هو أحد شيوخ البخاري

القمعي هـ شيخ شيخ البخاري

<sup>(١)</sup> شرح الخبيرة: ٦١.



أ - ثلاثيات البخاري "لاين حمير.

ب - "ثلاثيات أحمد بن حنبل" للسُّنَّارِي.

### ٣ - السلسل

١ - تعريفه:

أ - نعة: اسم مفعول من "السَّطَلَ"، وهي اتصال الشيء بالشيء، ومنه سلسلة الحديد،

وكانه سمي بذلك لخبثه بالتسليطة من ناحية الاتصال واتصال بين الأجزاء.

ب - اصطلاحاً: هو تتابع رجال إسناده على صفة أو ذاك للرواة تارة، وللرواية

تارة أخرى.<sup>١١</sup>

٢ - شرح التعريف:

أي أن السلسل هو ما توالى رواة إسناده على:

أ - الاشتراك في صفة واحدة لهم.

ب - أو الاشتراك في حالة واحدة لهم أيضاً.

ج - أو الاشتراك في صفة واحدة للرواية.

٣ - أنواعه:

يبين من شرح التعريف أن أنواع السلسل ثلاثة، وهي: السلسل بأحوال الرواة، والسلسل

بصفات الرواة، والسلسل بصفات الرواية، وإليك فيما يلي بيان هذه الأنواع:

أ - السلسل بأحوال الرواة:

وأحوال الرواة: إما أحوال وإما أفعال، وإما أقوال وأفعال معا

<sup>١١</sup> للتقريب مع السُّنَّارِي: ١٨٧/٢.



ج - المسلسل بضميات كرواية

وجنادة: الرواية بما أن تدفق بفتح الألف، أو بوزن الرواية، أو مكافئ.

١ - المسلسل بفتح الألف: من حديث مسلسل يقول كس من رواته: "جمعت له" "خبر".

٢ - المسلسل بفتح الألف: كحديث المسلسل - وبنه يوم العذر.

٣ - المسلسل مكافئ الرواية: كحديث المسلسل إجابة الدعاء في المأثر.

٤ - أفصح:

وأفصح ما دل على الاتصال في السماع وعدم التذليل.

٥ - من فوائد:

ومن فوائد اشتغاله على رادف لفظ من الرواية.

٦ - هل يشترط وجود المسلسل في جميع الإسناد؟

لا يشترط ذلك، فقد يقطع لسلسل في رواية أو أخرى، لكن يقعون في هذه الحالة: هذا مسلسل بن فلانة.

٧ - لا ارتباط بين المسلسل والصحة:

فالله أعلم بمسلسل من حال في المسلسل أو ضعفه وإن كان أصل الحديث صحيحاً من غير طريق للمسلسل.

٨ - أشهر المصنفات فيه:

١ - "المستدركات الكبرى" للوطي، وقد تضمنت على ٥٠ حديث.

٢ - "شاهل المسئلة" في الأحاديث المسئلة" غما، عبد الباقي الأبي، وقد تضمنت على

### ٣- رواية الأكاير عن الأصاغر

#### ١- تعريفه:

- أ- لغة: الأكاير جمع أكبر، والأصاغر جمع أصغر، والمعنى: رواية الكبار عن الصغار.  
 ب- اصطلاحاً: رواية الشخص عن من هو دونه في السن والطبقة أو في العلم والحفظ.

#### ٢- شرح التعريف:

أي أن يروي الراوي عن شخص هو أصغر منه سناً وأدنى طبقة، والدنوُّ في الطبقة كرواية الصحابة عن التابعين ونحو ذلك، أو يروي عن من هو أدنى منه علماً وحفظاً، كرواية عالم حافظ عن شيخ ولو كان ذلك لشيخ كبير في السن، هذا وينبغي التنبُّه إلى أن الكبر في السن أو التقدم في الطبقة وحده، أي بدون المساواة في العلم ممن يروي عنه لا يكفي لأن يُسمَّى رواية أكبر عن أصغر، والأمانة إثابة توضح ذلك.

#### ٣- أقسامه وأمثلتها:

يمكن أن تقسم رواية الأكاير عن الأصاغر إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- أ- أن يكون الراوي أكبر سناً وأقدم طبقة من المروي عنه، أي مع العلم والحفظ أيضاً.  
 ب- أن يكون الراوي أكبر قدراً - لا سناً - من المروي عنه، كحافظ عالم عن شيخ كبير غير حافظ، مثل: رواية مالك عن عبد الله بن دينار.  
 ج- أن يكون الراوي أكبر سناً وأقدم من المروي عنه، أي أكبر وأعلم منه، مثل: رواية التيرقاني عن الخطيب.

تعريفه. لقاء عالم هذه النوع من علوم الحديث. مالك عن عبد الله بن دينار: مالك إمام حافظ، وعبد الله بن دينار شيخ الو قضا، وإن كان أكبر سناً من مالك التيرقاني عن الخطيب. لأن البرهان أكبر سناً من الخطيب، وأعظم قدراً، لأنه شيخه ومعلمه وأعلم منه.

٤ - من رواية الأكابر عن الأصاغر :

أ - رواية الصحابة عن التابعين: كرواية الجديلة وغيرهم عن كعب الأحبار.

ب - رواية التابعي عن تابعيه: كرواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك.

٥ - من مؤلفه :

أ - **أَلَا يُظَنُّ أَنْ الْعَرَبِيَّ عَنْهُ الْفَضْلُ وَأَكْبَرُ مِنَ الرَّوِيِّ لِكُونِهِ الْأَقْبَلُ.**

ب - **أَلَا يُظَنُّ أَنْ فِي السُّنَنِ انْقِلَابًا لِأَنَّ شُعَادَةَ حُرَّتِ بِرِوَايَةِ الْأَصَاغِرِ عَنِ الْأَكْبَارِ.**

٦ - أشهر المستنمات فيه :

أ - كتاب "ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء" للحافظ أبي يعقوب إسحاق

أبي إبراهيم الوراق المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

## ٤ - رواية الآباء عن الأبناء

١ - تعريفه :

أن يوجد في سنده الحديث أثب يروي الحديث عن أبيه.

٢ - مثاله :

حديث رواه العباس بن عبد المطلب عن أبيه الفضل : **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ**

**بِالْمُؤَدِّلَةِ.** <sup>(١)</sup>

٣ - من مؤلفه :

**أَلَا يُظَنُّ أَنْ فِي السُّنَنِ انْقِلَابًا أَوْ عَطَاً لِأَنَّ الْأَصْغَرَ عَنْ أَبِيهِ يَرَوِي الْأَبْنَاءَ عَنْ أَبِيهِ، وَهَذَا الرُّوْعُ مَعَ**

**الرُّوْعِ الَّذِي قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى تَوَاضُعِ الْعُلَمَاءِ، وَأَعْيَاجِهِ الْعِلْمِ مِنْ أَيِّ شَخْصٍ كَانَ وَإِنْ كَانَ دُونَهُمْ**

**فِي الْقَدْرِ وَالْعِلْمِ.**

<sup>(١)</sup> رواه المطلب كما تقدم في السلسلة الأولى : ١١٠، وأصل الحديث في الصحيحين وغيرهم.





د - أشهر المصنفات فيه:

- أ - رواية الأبناء عن أبيهم لأبي نصر عبيد الله بن سعيد التواتري.
- ب - 'مزد من روى عن أبيه عن حده' لابن أبي حنيفة.
- ج - كتاب "الرواية المتعبد بها من روى عن أبيه عن حده عن أبي بكر" للحافظ العراقي.

## ٦ - المُدْجُ ورواية الأقران

١ - تعريف الأقران:

- أ - لغة: الأقران جمع "قرين"، بمعنى المصاحب، كما في "القاموس".
- ب - اصطلاحاً: المتقاربون في السن والإسناد.

٢ - تعريف رواية الأقران:

- أ - أن يروي أحد القريتين عن الآخر.
- ب - مثال: رواية سليمان التيمي عن مسفر بن كدام، فهما قريبان، لكن لا نعلم بمسفر رواية عن التيمي.

٣ - تعريف المُدْجِ:

- أ - لغة: اسم معرب من "المدجج" بمعنى الترس، والمدجج مشتق من "الرجاء الرجاء".
- ب - أي المدجج، وكذا المدجج سمي بذلك لتساوي الرواي والمروي عنه، كما يتساوى أخذاً.

- ب - اصطلاحاً: أن يروي القريبان كل واحد منهما عن الآخر.

[١] ٤٩/١٦ علوم الحديث: ٤٠٩، والغريب في الإسناد أن يكون أحد أحدهما عن شيخ من جهة واحدة.

[٢] المصدر السابق: ٣١٠، المصدر السابق: ٤٠٩.

## ٤ - أعتلة المديح:

- أ - في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة.  
 ب - في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري.

ج - في أباغ التابعين: رواية مالك عن أنور عن، ورواية أنور عن مالك

د - من فوائد:

أ - ألا يظن الزيادة في الإسناد.

ب - ألا يظن إبدال "عن" بـ "الوار".

٦ - أشهر المصنفات فيه:

أ - "للدعج" للدارقطني.

ب - "رواية الأقربان" لأبي شيخ الأسهلي.

## ٧ - السابق واللاحق

١ - تعريفه:

- أ - لغة: السابق اسم فاعل من "السَّبق" بمعنى المتقدم، واللاحق اسم مفعول من "اللاحق" بمعنى المتأخر، والمراد بذلك الراوي المتقدم موتاً، والراوي المتأخر موتاً.  
 ب - اصطلاحاً: أن يشترك في الرواية عن شيخ أو اثنين ما بين واحدتهما.

الزيادة في الإسناد. لأن الأصل أن يروي التلميذ من شيخه، فإذا روى عن غيره وثقاً من مر، لم يحسب هذا النوع أن ذكره يقرين به زيادة من التمسح. إبدال عن: أي لا يوهم السامع أو القارئ لهذا الإسناد أن أصل الرواية: حدثنا فلان و فلان، فأخطأ فقال: حدثنا فلان عن فلان.

## ٢- مثاله:

- أ- محمد بن إسحاق السراج، اشترك في الرواية عنه البخاري والخفاف، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر.
- ب- الإمام مالك، اشترك في الرواية عنه الزهري وأحمد بن إسماعيل السهيمي، وبين وفاتيهما مائة وخمس وثلاثون سنة لأن الزهري توفي سنة ١٢٤هـ، وتوفي السهيمي سنة ٢٥٩هـ وتوضح ذلك أن الزهري أكبر سناً من مالك؛ لأنه من التابعين، ومالك من أتباع التابعين، فرواية الزهري عن مالك تعدُّ من باب رواية الأكابر عن الأصاغر كما مر، على حين أن السهيمي أصغر سناً من مالك، هذا بالإضافة إلى أن السهيمي عُثِرَ طويلاً، إذ بلغ صمره نحو مائة سنة، لذلك كان هذا الفرق الكبير بين وفاته ووفاته الزهري.
- وبتعبير أوضح فإن الرواي السابق يكون شيعاً لهذا المروي عنه، والرواي اللاحق يكون تلميذاً له، ويعيش هذا التلميذ طويلاً.

## ٣- من فوائده:

أ- تقرير حلالة عنو الإسناد في القنوب.

ب- ألا يظن انقطاع سند اللاحق.

٤- أشهر المستفادات فيه:

"كتاب السابق واللاحق" لمختطب البخاري.

السراج: ولد السراج سنة ٢١٦هـ، وتوفي ٣١٢هـ، وعاش ٩٧ سنة. البخاري والخفاف: توفي البخاري سنة ٢٥٦هـ، وتوفي أبو الحسن أحمد بن محمد الخفاف التيسابوري سنة ٣٩٣هـ، وقيل: أربع، وقيل: خمس وتسعون وثلاث مائة.

## الفصل الثاني

### معرفة الرواة

وفيه واحد وعشرون نوعاً من أنواع علوم الحديث، وهي:

- ١ - معرفة الصحابة. ١٢ - معرفة أسماء من اشتهروا بكتابتهم.
  - ٢ - معرفة التابعين. ١٣ - معرفة الأئمة.
  - ٣ - معرفة الإخوة والأخوات. ١٤ - معرفة الدسويين إلى غير أباؤهم.
  - ٤ - معرفة المنفق والمفترق. ١٥ - معرفة النسب التي عني خلاف ظاهرها.
  - ٥ - معرفة المؤلف والمختلف. ١٦ - معرفة تاريخ الرواة.
  - ٦ - معرفة اشتباهه. ١٧ - معرفة من خلط من الثقات.
  - ٧ - معرفة الجهل. ١٨ - معرفة صفات العلماء والرواة.
  - ٨ - معرفة التبهيمات. ١٩ - معرفة أنوالي من الرواة والعلماء.
  - ٩ - معرفة المؤيدان. ٢٠ - معرفة الثقات والضعفاء من الرواة.
  - ١٠ - معرفة من ذكر بأسماء أو صفات. ٢١ - معرفة أبطان الرواة وبلدانهم.
  - ١١ - معرفة المفردات من الأسماء
- والكنى والألقاب.

## ١ - معرفة الصحابة

١ - تعريف الصحابي:

- أ - لغة: الصحابة لغة مصدر بمعنى "الصحبة"، ومنه "الصحابي" والاصحاب، ويجمع على أصحاب وصحب، وأكثر استعمال "الصحابة" بمعنى "الأصحاب".
- ب - اصطلاحاً: من لقي النبي ﷺ مسبباً ومات على الإسلام، ولم يخطئ ذلك ردة على الأصح.

٢ - أهميته وفائدته:

معرفة الصحابة علم كبير مهم عظيم الفائدة، ومن فوائد معرفة المصطلح من أثره:

٣ - من يعرف صحبته الصحابي؟

يعرف الصحابة بأحد أمور خمسة وهي:

- أ - الثواتر: كآثار بكره أبيه وعمر بن خطاب، وفيه عشرة اشهرين بالهذه ذكر.
- ب - الشهرة: كسليم بن علفة، عكرشة بن محض ردة.
- ج - إخبار صحبي.
- د - إخبار ثقة من التابعين.
- هـ - إخباره عن نفسه إن كان عنده، وأما دعواه فممكنة.

٤ - نعتين جميع الصحابة:

والصحابة يقرأ كلهم عدول، سواء من لاس الفهم أو لا، وهذا بإجماع من بعدهم، ومعنى ممكنة وذلك كما يدعي الصحة في ذلك من بعد وفاته ﷺ ثم إذا عدلوا في أمر ما أو فلا يثبت عند من قرأوا الفهم أنه يدعي الصحة بعد الموت ذلك للهجرة، وهو أن الخليفة ليح دسأل كما قال عنه النبي في أمير المؤمنين ﷺ.

عندتهم أي نعتهم نعت الكذاب في الرواية والآخراف فيها بالوثاق ما يوجب عدم قبولها  
فنتج من ذلك قبول جميع رواياتهم من غير تكلف البحث عن عدالتهم، ومن لا يسئ لغير  
منهم يعمل أمراً على الوجه المذكور فيه لكل منهم تحسناً للظن بهم؛ لأنه حملة الشريعة  
وأهل غير القرون.

### د - أكثرهم حديثاً:

وأكثرهم حديثاً من المكسري، وهم سني الرواية.

أ- أبو هريرة روى ٥٣٧٤ حديثاً، وروى عنه أكثر من ثلاث مائة رجل.

ب- ابن عمر روى ٢٦٣٠ حديثاً.

ج- أنس بن مالك روى ٢٩٨٦ حديثاً.

د- عائشة أم المؤمنين روى ٢٢١٠ حديثاً.

هـ- ابن عباس روى ١٦٦٠ حديثاً.

و- جابر بن عبد الله روى ١٥٤٠ حديثاً.

### هـ - أكثرهم فتياً:

وأكثرهم فتياً ثري هو ابن عباس رضي الله عنهما، ثم كبار علماء الصحابة، وهم ستة كما قال مسروق.

انتهى عبد الصحابة إلى ستة: عمر وعبيد بن كعب وزيد بن ثابت وأبي القرداء.

وإن مسعود بن عمار، ثم انتهى عبد السنة إلى علي وعبد الله بن مسعود وغيره.

### ٧- من هم الأعيان؟

المراد بالاعيان بالأعيان من اسمهم "عبد الله" من الصحابة، ويبلغ عددهم نحو ثلاث مائة صحابي.

لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة كل منهم أحد عبد الله، وهم:

أ- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ب- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ج- عند الله من التوبير .

د- عند الله من عمرو من العاصم .

والميزة هؤلاء أنهم من علماء الصحابة الذين تأخروا وقاتلوا حتى احتجوا إلى عبيد، فكانت لهم الميزة والشهرة، فإذا اجتمعوا على شيء من الفتوى قبل هذا قول العائنة.

٤- عدد الصحابة:

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكن هناك أقوال لأهل العلم يستعملونها أهمها ما رواه علي بن أبي بصير، وأشهر هذه الأقوال قول أبي زرعة "أبى زرعة" "نقص رسول الله ﷺ عن مائة ألف مائة عشرة ألفاً من الصحابة من روى عنه وسمع منه".

٥- عدد طبقاتهم:

اختلف في عدد طبقاتهم، فمنهم من جعلها باعتبار التسبب إلى الإسلام، أو المعرفة، أو شهادة الشاهد العائنة، ومنهم من قسمهم باعتبار آخر، فكل قسمهم حسب جهاد.

أ- قسمهم إلى مئة خمس طبقات.

ب- وقسمهم لخمس عشرة طبقة.

٦- أفعالهم:

أفضلهم على الإطلاق أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم علي بن أبي طالب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب، ثم علي بن أبي طالب، ثم علي بن أبي طالب.

٧- أوصيهم (إسلامياً):

أ- من الرجال الأحرار: أبو بكر الصديق .

ب- من الصبيان: علي بن أبي طالب .

ج- من النساء: حبيبة أم المؤمنين .

د- من قولاي: زيد بن حارثة ع.ق.

هـ- من تبعني: بلال بن رباح ع.ق.

١٢- آخرهم موتاً:

أبو الطفيل عامر بن واثلة الشيب ع.ق. مات سنة مائة بمكة المكرمة، وقيل: أكثر من ذلك، ثم

آخرهم موتاً قبله أنس بن مالك ع.ق. توفي سنة ثلاث وتسعين بالبصرة.

١٣- أشهر المصنفات فيه:

أ- "الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر العسقلاني.

ب- "أمد الغاية في معرفة الصحابة" لعلي بن محمد الحروري المشهور بابن الأثير.

ج- "الاستيعاب في أسماء الأصحاب" لابن عبد البر.

٢- معرفة التابعين

١- تعريف التابعي:

أ- لغة: التابعون جمع تابعي، أو تابع، والتابع اسم فاعل من تبعه بمعنى مشى خلفه

ب- اصطلاحاً: هو من لقي صحابياً مسلماً، ومات على الإسلام، وقيل: هو من

صحاب الصحابة.

٢- من قولنده:

تمييز للمسلم من المتصل

٣- طبقات التابعين:

اختلف في عدد طبقاتهم، فقسمهم العشرة، كل حسب وجهته.

فقسمهم مسلم ثلاث طبقات.



ب- وحدهم ثمن سعد أربع طقات.

ج- وحدهم الحائكم خمس عشرة طقة، الأولى منها: من أدرك العشرة من الصحابة.

٤- المأخضرمون:

جمع "مأخضم"، والمأخضرم: هو الذي أدرك الحافلة وزمن النبي ﷺ، وأسلم وإن عره.

والمأخضرمون من التابعين على الصحيح.

وعدد المأخضرمين نحو عشرين شخصاً، كما عددهم الإمام مسلم: وأصحح ثمن أكثر من

ذلك، ومنهم أبو عماد الهادي والأسود بن يزيد النخعي.

٥- الفقهاء السبعة:

ومن أكاثر السبعين الفقهاء السعة، وهم كبار علماء السعة، وكلهم من أهل المدينة وهم:

سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سسة بن

عبد الرحمن، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار.

٦- أفضل التابعين:

هناك أقوال العلماء في أفضلهم، والمشهور أن أفضلهم سعيد بن المسيب، وقال أبو عبد الله

عبد بن حبيب الشيرازي:

أ- أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين سعيد بن المسيب

ب- وأهل الكوفة يقولون: أوس القرني.

ج- وأهل البصرة يقولون: الحسن المصري.

٧- أفضل التابعيات:

فلان أبو بكر من أبي داود: سيدتنا الشاعرات حفصة بنت سيرين، وعمرّة بنت عبد الرحمن،

وهن: حفص بن غزاة، سالم بن عبد الله بن عمر، بدل "أبي سلمة"، وحفص أبو الرناد بدهما- أي بدل

سالم وفي سلمة - "أبي بكر من عبد الرحمن".

وتليها أم الدرداء.

٢- أشهر المصنفات جيد:

كتاب "معرفة التابعين" لأبي معروف بن حبيب الأحمسي.

### ٣- معرفة الإحوة والأخوات

١- تم حلة:

هذا الكتاب هو إحدى معارف أهل الحديث التي عثروا بها وأوردوها بالتصنيف، وهو معرفة الإحوة والأخوات من الرواة في كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالبحث والتقصي، يدل على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواة، ومعرفة أفعالهم وإحسانهم، وهو ذلك، كما ينبغي من الأجر بعد.

٢- من فوائد:

من مؤلفه: الأبقار من ليس بأحد عند الاشتراك في اسم الأب.  
مثل: "عبد الله بن دينار" و"عمر بن دينار" فلذي لا يدري بطرف أحدهما أسماء، مع أنها ليست بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحداً.

٣- أمية:

١- مشر لأخوين في الصحابة: عمر وزياد بن الخطاب.

٢- مشر للأخوة في الصحابة: عيسى وحنيفة وعقيل بن أبي طالب.

٣- مشر للأربعة في التابعين: سهيل وعبد الله وحمزة وسامع بن أبي أمامة.

أم الدرداء: أم الدرداء بنت أبي الدرداء الصفي، واسمها: حبيبة، وبنت حبيبة، وهي زوجة أبي الدرداء، وأم الدرداء الكبرى هي زوجة أبي الدرداء أصلاً واسمها: حبيبة، وأبوكها: صحابة.

- د- مثال الخمسة في ألبان: مكيان، آدم، عمران، محمد، وإبراهيم بن عيسى.  
هـ- مثال لثلاثة في الدعين: محمد، وأبو عبد، وحفصة، وكريمة بنو سريين.  
و- مثال لثلاثة في الصحابة: النعمان، ومفضل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبد الرحمن، وعبد الله بن مفرق.

وهؤلاء السبعة كلهم صحابة مهاجرون، ثم يشاركهم في هذه المكرمة أحد، وقيل: اثنان، حضروا غزوة الجند، كلهم.

#### ٤- أشهر المصنفات فيه:

- أ- كتاب الإحوة لأبي المطرف بن نفيس الأندلسي  
ب- كتاب الإحوة لأبي العباس السراج.

### ٤- معرفة المتفق والمفترق

#### ١- تعريفه:

- أ- لغة: المتفق اسم فاعل من "التفق"، والمتفرق اسم فاعل من "الافتراق"، ضد الاتفاق.  
ب- اصطلاحاً: أن تفق أسماء الرواة وأسماء أمثالهم فصاروا حصداً ونمطاً، وتختلف أمثالهم، ومن ذلك أن تفق أمثالهم وكماهم، أو أمثالهم وبسببهم، ونحو ذلك.

#### ٢- أمثلة:

- أ- تحليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم، أولهم شيخ سيويوه

هؤلاء السبعة شيء لم يوجد سبعة إحداه من الصحابة كلهم مهاجرون إلا هؤلاء الإحوة السبعة.  
السراج: السراج ستة أصل السراج، وكان من أحفاده من بعدهم، وهو أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم، ثمقي مولاهم، تحدث عصره بسايور، روى عنه الشيخان، وتوفي سنة ٢١٢ هـ.  
ونحو ذلك: وأما الاتفاق في الاسم فقط، الإشكال فيه قابل، ماهر، واستمر في إنا يكون على العاصم، حتى هو من الإشكال، ويذكر ذلك في المطبوعات، وهو لم يرخ أنهم لم يكون.

ب- أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص في عصر واحد.

ج- عمر بن الخطاب: ستة أشخاص.

٣- أهميته وفائدته:

ومعرفة هذا النوع مهم جداً، فقد زق بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء، ومن فوائد:

أ- عدم ظن المشتركين في الاسم واحداً، مع أنهم جماعة، وهو عكس "المجهل" الذي

يُحتمل منه أن يُظن الواحد اثنين.

ب- التمييز بين المشتركين في الاسم، فرعاً يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف

ما هو صحيح أو بالعكس.

٤- متى يحسن إيرادُه؟

ويحسن إيراد ذلك فيما إذا اشتراك الراويين أو الرواة في الاسم، وكانوا في عصر واحد، واشتركوا

في بعض الشيوخ أو الرواة عنهم؛ أما إذا كانوا في عصور متباعدة فلا إشكال في أسمائهم.

٥- أشهر لمصنفات فيه:

أ- كتاب "المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ" للمصطب البغدادي، وهو كتاب حائل نفيس.

ب- كتاب "الأسباب المتنبئة" للمحافظ محمد بن طاهر النخعي سنة ٥٠٧هـ وهو لنوع

عناص من المتفق.

مئة أشخاص: وهذا أغرب مثال رأيت في كتاب "المتفق والمفترق" للمصطب، وسُكِّر عدد اتفق فيه الرواة في الاسم في هذا الكتاب هو سبعة عشر شخصاً. حائل نفيس: يوجد منه نسخة مطبوعة غير كاملة في استنبول مكتبة أسعد أفندي رقم: ٢٠٩٧ في ٢٣٩ ورقة، وهي من أول الجزء العاشر إلى آخر الجزء الثامن عشر وهو آخر الكتاب، ويوجد نفسه من عند الشيخ عبد الله بن حبيب من أول الجزء الثالث إلى نهاية الجزء التاسع، هنا وقد حقه أعربوا الفاضل الدكتور محمد صادق أمير، ودلّ على حقيقة درجة الدكتوراه.

## ٥ . معرفة المؤلف والمختلف

١ - تعريفه:

- أ- لغة: المؤلف اسم فاعل من "الأتلاف"، بمعنى الاعتصام والتلافي وهو ضد التفرغ، والمختلف اسم فاعل من "الاختلاف" ضد الاتفاق.
- ب- اصطلاحاً: أن تنفق الأسماء أو الألقاب أو الكُنى أو الأَسَاس عطاءً، وتختلف لفظاً.
- ٢ - أمثلته:

- أ- "سلام" و "سَلَام" الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديد اللام.
- ب- "بسور" و "مَسْجُور" الأول بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الراء، والثاني بضم الميم وفتح السين وتشديد الراء.
- ج- "التَّزَار" و "التَّزَار" الأول آخره زاي، والثاني آخره راء.
- د- "التَّوَرِي" و "التَّوَرِي" الأول ببناء الراء، والثاني ببناء الزاي.
- ٣- هل له ضابط؟

- أ- "كثرة لا ضابط له الكثرة إشارة، وإنما يُصَبط بالمحفظ كل اسم مَعْرُود.
- ب- ومنه ما له ضابط، وهو قِسْمَان:
- ١- ما له ضابط بالنسبة لكتاب معاصر أو كتب خاصة، مثل أن نقول: إن كل ما وقع في "المصحيحين" و "الموطأ" "يعتبر" فهو بالبناء ثم التهمة، إلا "محمد بن بشار" فهو بالوحدة ثم التهمة.
- ٢- ما له ضابط على العموم: أي لا بالنسبة لكتاب أو كتب خاصة، مثل أن نقول:
- "سلام" كله مشدود اللام إلا حمزة، ثم نذكر تلك الحمزة.

وتختلف لفظاً سواء كان مرجع الاختلاف في اللفظ النطق أو الشكل.

#### ٤ - أهميته وفائدته:

معرفة هذا النوع من مهات علم الرجال، حتى قال علي بن المديني: "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا يقبل عليه يدل عليه ولا بعده".  
وفائدته تكمن في تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه.

#### ٥ - أشهر التصنيفات فيه:

- أ- "لؤلؤلف وأختلف" لعبد الغني بن سعيد.
- ب- "الإكمال" لابن مأكولا، وذيله لأبي بكر بن نقطة.

#### ٦ - معرفة المشابه

##### ١ - تعريفه:

- أ- لغة: اسم فاعل من "كشابه" بمعنى التماثل، ويراد بالمشابه هنا "المتشابه"، ومنه المشابه من الرجال أي الذي يلتبس معناه.
- ب- اصطلاحاً: أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطأً، وتختلف أسماء الأبناء لفظاً لا خطأً، أو بالعكس.

##### ٢ - أمثلته:

- أ- "محمد بن عقيل" يضم العين و"محمد بن عقيل" يفتح العين، اتفقت أسماء الرواة، واختلفت أسماء الأبناء.
- ب- "سريج بن النعمان" و"سريج بن النعمان" اختلفت أسماء الرواة، واتفقت أسماء الأبناء.

معرفة المشابه: وهو تركيب من الوجودين قبله، أي من نوعي "المتفق والمفترق" و "لؤلؤلف وأختلف" لتفهم علوم الحديث: ٣٦٥، أو بالعكس. كان يختلف أسماء الرواة نطقاً، وتفق أسماء الأبناء خطأ ونطقاً.

### ٣ - فائدته:

وتكمن فائدته في غرض أسماء الرواة، وعدم الالتباس في النطق بها، وعدم الوقوع في التسخيف والزهو.

### ٤ - أنواع أخرى من التثنية:

هناك أنواع أخرى من التثنية، نذكر أهمها، فنبين:

أ- أن يفصل الاتفاق في الاسم واسم الزك إلا في حرف أو حرفين، مثل: "محمد بن حنبل" و "محمد بن خنبل".

ب- أن يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب خطأً وتطوُّلاً، لكن بتعديل الـ"لام"، في القديم والنجيد، وذلك:

١- إما في الاصحين، مثل: "الأسود بن زيد" و "زيد بن الأسود".

٢- إما في بعض الخروء، مثل: "أبوب بن ميّاز" و "أبوب بن يسار".

### ٥ - أشهر المصطلحات فيه:

أ- "تلميح التثنية في التوسم"، وهو ما أشكل منه على مؤلف التسخيف والتوهيم "لخطيب، بعدائي".

ب- "في التلميح للخطيب أيضاً، وهو عبارة عن تسمية أو تذييل للكتاب السابق، وهما كتابان نفسيان لم يُصنف متعلّهما في هذا الباب.

---

إما في الاصحين: وهذا النوع يسمى بـ"التثنية المتوحد"، وهو مما يقع فيه التثنية في التلميح (لا في الخط)، وربما نقلت عنه بمعنى بعض الرواة، وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتاباً سماه "الفتح الأربعين في التلويح من الأسماء والألقاب"، هما كتابان نفسان: نرحل منهما بحثاً كاملاً في دار الكتب المصرية، وعندنا صورة عنهما.

## ٧ - معرفة المجهل

### ١ - تعريفه:

أ - لغةً: اسم مفعول من "الإهمال" بمعنى "التفك" كان الراوي ترك الاسم دون ذكر ما يميزه عن غيره.

ب - اصطلاحاً: أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يسمي أحدهما يُشعر كل واحد منهما.

### ٢ - متى يُضطرُّ الإهمال؟

إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، لأنه لا ندري من الشخص المروي عنه هنا، فربما كان الضعيف منهما، فيضعف الحديث.

أما إذا كانا ثقتين، فلا يصر الإهمال بصحة الحديث؛ لأن أيّاً منهما كان المروي عنه، فالحديث صحيح.

### ٣ - مثاله:

أ - إذا كانا ثقتين: ما وقع نبحاري من روايته عن "أحمد" - غير منسوب - عن ابن وهب، فإنه إما أحمد بن صالح وإما أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقة.

ب - إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً: "سليمان بن داود" و "سليمان بن داود" فإن كان "بخولاني" فهو ثقة، وإن كان "اليسامي" فهو ضعيف.

### ٤ - الفرق بينه وبين التجهيل:

والفرق بينهما أن التجهيل ذكر اسم الشخص نفسه، والتجهيل لم يذكر اسم

### ٥ - أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المكمل في بيان المجهل" للخطيب.



## ٨ - معرفة المبهمات

١ - تعريفه:

أ - لغة: المبهمات جمع "مبهمة"، وهو اسم مفعول من "الإهم" ضد الإيضاح.

ب - اصطلاحاً: هو من أهم اسمه في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية.

٢ - من فوائده:

أ - إن كان الإهم في السند، فيستفاد منه معرفة الروي إن كان ثقة أو ضعيفاً للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

ب - وإن كان في المتن، فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصة أو السائل، حتى إذا كان في الحديث متعباً له عرفنا فضله، وإن كان عكس ذلك فيحصل بمعرفة لملازمة من الظن بغيره من أفاضل الصحابة.

٣ - كيف يُعرف المبهمة؟

يعرف بأحد أمرين:

أ - بوروه مُسمى في بعض الروايات الأخرى.

ب - تخصيص أهل السور على كثير منه.

٤ - أقسامه:

يُقسم إليهم حسب شدة الإهم أو عدم شدته إلى أربعة أقسام، وأبدأ بأشدّها إبهاماً:

أ - رجل أو امرأة: كحديث ابن عباس رضي الله عنه "أن رجلاً قال: يا رسول الله! ألتج كل

عام؟ هذا الرجل هو الأفرع بن حابس.

ب- الابن والنسب: وينسحق به الأخ والأخت، وابن الأخ وابن الأخت، وبنت الأخ وبنت الأخت، كحديث "م عطية في غسل بنت النبي ﷺ ماء وسيلوا، هي ربيب الخمر".

ج- النعم والعمه: ويلحق به الخال والخلفة، ولبن أو بنت النعم والعمه، وابن أو بنت الخال والخلفة، كحديث رافع بن خديج عن عمه في انهى عن الصغار، سم عمه ظهير بن رافع، وكحديث عمه حابر النبي بكث آياه لما قُتل يوم أُحُد، اسم عمه فاطمة بنت عمرو.

د- الزوج والزوجة: كحديث المصحيحين في وفاة زوج سيمعة، اسم زوجها سعد، ابن خولة، وكحديث ربيعة عبد الرحمن بن الزبير النبي كانت تحت رفاتة القرطبي، نطفها، اسمها لميمة بنت وهب.

٥- أشهر المصنفات فيه:

صنف في هذا النوع عدد من العلماء، منهم عبد الغني بن سعيد والخفطوب والنووي، وأحسنها كتاب "الاستفاد من ميسات السن والإستاد" لولي الدين العراقي.

## ٩ معرفة الوجدان

١- تعريفه:

أ- لغة: الوجدان يضم الواو جمع واحد.

ب- اصطلاحاً: الوجدان هو العلم لم يرو عن كل واحد منهم إلا رأي واحد.

٢- فائدته:

معرفة مجهول معين، ورد روايته إذا لم يكن صحيحاً.

## ٢- أمثلته:

أ- من الصحابة: عروة بن مضر، لم يرو عنه غير الشعبي، والسبب بن حزن لم يرو عنه غير ابنه سعيد.

ب- من التابعين: أبو الفُضراء، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

## ٤- هل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن الوُحْدَان؟

أ- ذكر إياهم في "الْمُدْخَل" أن الشيخين لم يخرجاه من رواية هذا النوع شيئاً.

ب- لكن جمهور الحديث قالوا: إن في الصحيحين أحاديث كثيرة عن الوُحْدَان من الصحابة، منها:

١- حديث المُسَيَّب في وفاة أبي طالب، أخرجه الشيخان.

٢- حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: يذهب الصائون الأول بالاول، ولا راوي لمرداس غير قيس، والحديث أخرجه البخاري.

## ٥- أشهر الخصائص فيه:

كتاب "المفردات والوُحْدَان للإمام مسلم.

## ١٠- معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة

### ١- تعريفه:

هو راو وصف بأسماء أو القاب أو كُتِبَ مختلفه من شخص واحد أو من جماعة.

### ٢- مثاله:

محمد بن القاسم الكوفي سماه بعضهم "أبا النضر" وسماه بعضهم "حماد بن السائب" وسماه بعضهم "أبا سعيد" وهو شخص واحد.

٣- من فوائد:

أ- عدم الالتباس في أسماء الشخص الواحد، وعدم الظن بأنه أشخاص متعددون.

ب- كشف نقائص الشيوخ.

٤- استعمال الخطيب كثيراً من ذلك في شيوخه:

لعروي في كتاب مثلاً عن أبي القاسم الأزهرى، وعن عبيد الله ابن أبي الفتح الفارصى، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان المصري، ولكل واحد.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- إنباح الإشكال" للمحافظ عبد الغنى بن سعيد.

ب- "موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب البغدادي.

## ١١- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب

١- المراد بالمفردات:

أن يكون لشخص من الصحابة أو الرواة عامة أو أحد العلماء اسم أو كنية أو لقب لا يشاركه فيه غيره من الرواة والعلماء، وغالباً ما تكون تلك المفردات أسماء عربية بصحب النطق بها.

٢- فائدة معرفته:

عدم الوقوع في التصغير والتخريف في تلك الأسماء المفردة العربية.

٣- أمثله:

أ- الأسماء:

١- من الصحابة: أحمد بن محمد، كندشعبان، أو محمد "مُحَمَّدٌ"، و"مُحَمَّدٌ" يورث

خفف.

٢- من غير الصحابة: أوسط بن عمرو، حُرَيْب بن نُفَيْر بن سُعَيْر،

ب- الكنى:

١- من الصحابة: أبو الحمراء مولى رسول الله ﷺ. واسمه هلال بن الحارث.

٢- من غير الصحابة: أبو العيدين، واسمه معاوية بن مسرة.

ج- الألقاب:

١- من الصحابة: مدنية مولى رسول الله ﷺ. واسمه مهران.

٢- من غير الصحابة: قتيل، واسمه عمرو بن علي الغزي الكوفي.

٤- أشهر المصنفات فيه:

أفرد بالتصنيف الحافظ أحمد بن هارون النردجي في كتاب سماه "الأسماء المفردة"، ويوجد في أواخر الكتب المصنفة في تراجم الزوجة كثير منه، ككتاب "تقريب التهذيب" لأم حنبل.

## ١٢- معرفة أسماء من اشتهروا بكنائهم

١- أفرد بهذا البحث:

المрад بهذا البحث أن نغش عن أسماء من اشتهروا بكنائهم حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم.

٢- من فوائده:

وفائدة معرفة هذا البحث هو ألا يظن الشخص الواحد شيئاً إذا ربما يذكر هذا الشخص مرة باسمه غير المشهور، ومرة يكتبه بالمشهور بما، فيشبه الأمر على من لا معرفة له بذلك، فيظنه شخصين، وهو شخص واحد.

٣- طريقة التصنيف فيه.

المصنف في الكنى يوزن تصنيفه على ترتيب حروف المعجم في الكنى، ثم يذكر أسماء أصحابها، فعلاً يذكر في باب الضمة "أبا إسحاق" ويذكر اسمه، وفي باب الياء "أبا بشر" ويذكر اسمه، وهكذا.

## ٤ أقسام أصحاب الكنى وأسمائها:

- أ- من اسمه كنية، ولا اسم له غيرها، كـ "أبي لؤي الأسعري" سمه وكنيته واحد.
- ب- من عرف بكنيته، ولم يعرف أنه اسم أم لا؟ كـ "أبي نزيه" صحابي.
- ج- من لقب بكنية، وله اسم وله كنية غيرها: كـ "أبي تراب" وهو لقب لعلي بن أبي طالب، وكنيته أبو الحسن.
- د- من له كنيان أو أكثر، كـ "سنان جريح" يكنى بأبي الوليد وأبي خالد.
- هـ- من اختلف في كنيته، كـ "أسامة بن زيد" قيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة.
- و- من عرفت كنيته واختلف في اسمه، كـ "أبي هريرة" اختلف في اسمه واسم أبيه على ثلاثين قولاً، أشهرها أنه عبد الرحمن بن صخر.
- ز- من اختلف في اسمه وكنيته، كـ "سفيان" قيل: اسمه عمرو، وقيل: صام، وقيل: مهران، وكنيته قيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو المحنري.
- ح- من عرف باسمه وكنيته، واشتهر بهما معاً، كـ "أبي عبد الله" سليمان الثوري ومالك ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل، وكـ "أبي حنيفة" النعمان بن ثابت.
- ط- من اشتهر بكنيته مع معرفة اسمه: كـ "أبي إدريس الخولاني" اسمه خالد الله.
- ي- من اشتهر باسمه مع معرفة كنيته: كـ طلحة بن عبيد الله النخعي وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي بن أبي طالب، كنيته حبيباً "أبو عبد".

## ٥ - أشهر المصنفات فيه:

نقد صنف العلماء في الكنى مصنفات كثيرة، ومن صنف فيه علي بن النديم ومسلم والنسفي، وأشهر هذه المصنفات المبرورة:

كتاب "الكنى والأسماء" للذولاي أبي بشر محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣١٠هـ.

## ١٣ - معرفه الألقاب

١ - تعريفه لغة:

الألقاب جمع لقب، واللقب كل وصف أشعر برفعة أو ضعة، أو ما دل على مدح أو ذم.

٢ - المراد بهذا البحث:

التفتيش عن ألقاب المحدثين وروافه الحديث لمعرفة وضعها وضبطها.

٣ - فائده:

وفاقة معرفه الألقاب أمران، وهما:

أ- عدم ظن الألقاب اسمي، وعدم الشخص الذي يُذكر قارة باسمه، ونارة بلقبه شخصين، وهو شخص واحد.

ب- معرفه السبب الذي من أجله لقب هذا الروفي بذلك اللقب، فيعرف عندئذ المراد الحقيقي من اللقب الذي يخالف في كثير من الأحيان معناه الظاهر.

٤ - أقسامه:

الألقاب فسمان، وهما:

أ- لا يجوز التعريف به، وهو ما يكرهه لللقب به.

ب- يجوز التعريف به، وهو ما لا يكرهه لللقب به.

٥ - أمثله:

أ- "الفضال" لقب لمعاوية بن عبد الكريم الفضال، لقب به؛ لأنه ضل في طريق مكة.

ب- "الضعيف" لقب عبد الله بن محمد الضعيف، لقب به؛ لأنه كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه.

قال عبد الغني بن سعيد: "رجلان جليلان لهما لبيان فيحدث، اتصال والضمير".

ج- "غفار" ومنه المُنشعب في لغة أهل الخزاز، وهو لقب محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة، وسبب تلقبه بهذا اللقب أن ابن جريج قدم البصرة، تحدث بحديث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه وشغَّبوا، وأكثر محمد بن جعفر من انضمام عليه، فقال له: "سكت، يا غفار".

د- "غفار" لقب عيسى بن موسى التيمي، لقب به "غفار" لخمرة وحبته.

هـ- "صاعقة" لقب محمد بن إبراهيم الحافظ، روى عنه البخاري، ولقب بذلك لحفظه وعدة مذاكرته.

و- "مُكْنِة" لقب عبد الله بن عمر الأموي، ومعناه بالة لمدينة: حنة المسك أو دعا، المسك.

ز- "مُطَيَّن" لقب أبي جعفر الخضرمي، وتلقب به لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء، فَيُطَيِّرُون صفه، فقال له أبو نعيم: يا مُطَيَّن! لم لا تحضر مجلس العلم؟

٦- أشهر المكنيات فيه:

صنف في هذا النوع جماعة من العلماء الفقهاء والتأخرين، وأحسن هذه الكتب وأعصرها كتاب "زُجَّة الألياب" للحافظ ابن حجر.

١٤- معرفة المنسوين إلى غير آبائهم

١- المراد بهذا البحث:

معرفة من اشتهر اسمه إلى غير أبيه، من قريب كالأم وسجد، أو غريب كالنوفلي والحداد، ثم معرفة اسم أبيه.



٢- فائدته:

وفائدته دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم.

٣- أقسامه وأقسامها:

- أ- من نسب إلى أمه: مثل مُعاذ ومُعمِد وعُود بنو عُقراء، وأبوهم الحارث، ومثل بلال بن حمامة، أبو رباح، وعبد من الحنفية، أبو عيسى بن أبي طالب.
- ب- من نسب إلى جدته: العلبي أو الدنبي، مثل يعلى بن منية، ومنية أم أبيه، وأبو أمية، بشر بن الخصاصية، وهي أم الثالث من أحفاده، وأبو عبد.
- ج- من نسب إلى جده: مثل أبي عبيدة بن الجراح، اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح، أحمد بن حنبل هو أحمد بن محمد بن حنبل.
- د- من نسب إلى أخيه: مثل المقداد بن عمرو الكندي، يقال له: المقداد بن الأسود؛ لأنه كان في جعر الأسود بن عبد يغوث، نساء.

٤- أشهر المصنفات فيه:

لا أعرف مصنفاً عاماً في هذا الباب، لكن كتب التراجم عامة تذكر نسب كل راوٍ، لا سيما كتب التراجم الموسعة.

٥- معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها

١- تعهد:

هناك عدد من الرواة نسبوا إلى مكان، أو غزوة أو قبيلة أو صفة، ولكن الظاهر المتبادر إلى أفهامهم من تلك النسب ليس مراداً، والواقع أنهم نسبوا إلى تلك السبب لعرض لهم من زولهم ذلك المكان أو بجائستهم أهل تلك الصفة، ونحو ذلك.

٢ - فائدة هذا البحث:

وفائدة هذا البحث هو معرفة أن هذه السبب ليست حقيقية، وإنما نسب إليها صاحبها لغرض، ومعرفة الغرض أو السبب الذي من أجله نسب إلى تلك النسبة.

٣ - أمثلة:

أ- أبو مسعود البصري، لم يشهد بدوياً، بل نزل فيها، فنسب إليها.

ب- يزيد اللقيط، ثم يكن فقيراً، وإنما أصيب في فقر ظهره.

ج- محالد الخذاء، لم يكن حذاء، وإنما كان يجالس الخفّاتين.

٤ - أشهر المصنفات في الأنساب:

كتاب "الأنساب" للسمعاني، وقد لخصه ابن الأثير في كتاب سماه "اللباب في تذهيب الأنساب"، وخص انلخص هذا الميوطي في كتاب سماه: "كُنُ اللباب".

## ١٦ - معرفة تواريخ الرواة

١ - تعريفه:

أ- لغة: تواريخ جمع تاريخ، وهو مصدر "أَرَخَ"، وسهلت المخرجة فيه.

ب- اصطلاحاً: هو التعريف بالوقت الذي نضب به الأحوال، من المواليد والوفيات والوفاتم وغيرها.<sup>١٩</sup>

٢ - المراد به هنا:

والمراد به هنا هو معرفة تاريخ مولد الرواة وسماعهم من الشيوخ، وقلوبهم لبعض البلاد، ووفياتهم.

<sup>١٩</sup> انظر علوم الحديث: ٣٨٠.

### ٣- أهميته وفائدته:

هو من مهم، قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعصنا لهم التاريخ"، ومن فوائده معرفة اتصال السند أو انقطاعه.

وقد ادعى قوم لرواية عن قوم فنظر في التاريخ، فظهر لهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين.

### ٤- أمثلة من عيون التاريخ:

- أ- الصحيح في سن سيدنا محمد ﷺ وصاحبه أبي بكر وعمر  $\text{رضي الله عنهم}$  ثلاث وستون.
- ١- وقص رسول الله ﷺ ضحى الاثنين لثني عشرة تفلت من ربيع الأول سنة ١١ هـ.
- ٢- وقبض أبو بكر سيده في خمادي الأولى سنة ١٢ هـ.
- ٣- وقبض عمر ربه في ذي الحجة سنة ٢٣ هـ.
- ٤- وقبض عثمان ربه في ذي الحجة سنة ٣٥ هـ، وعمره ٨٢ سنة، وقيل: ابن ٩٠ سنة.
- ٥- وقبض علي ربه في شهر رمضان سنة ٤٠ هـ، وهو ابن ٦٣ سنة.
- ب- صحابييان عاشا سنين سنة في اجاهلية وسنة في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة ٥٤ وهما:
  - ١- حكيم بن حزام .
  - ٢- حسان بن ثابت،

### ج- أصحاب المذاهب الخبوعة:

الإسماء	ولد سنة	توفي سنة
١- العبد بن ثابت (أبو حنيفة)	٨٠	١٥٠
٢- مالك بن أنس	٩٣	١٧٩
٣- محمد بن إدريس الشافعي	١٥٠	٢٠٤
٤- أحمد بن حنبل	١٦٤	٢٤١

د- أصحاب كتب الحديث المعتمدة.

الأسماء	ولدت سنة	توفي سنة
١- محمد بن اسماعيل البخاري	١٩٤	٢٥٦
٢- مسلم بن الحجاج القشيري	٢٠٤	٢٦١
٣- أبو داود السجستاني	٢٠٢	٢٧٥
٤- أبو عيسى الترمذي	٢٠٩	٢٧٩
٥- أحمد بن محمد النيسابوري	٢١٤	٢٠٢
٦- أبي حنيفة النوفلي	٢٠٧	٢٧٥

هـ- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "الوقاي" لأبي بكر محمد بن عبيد الله الرعي، محدث دمشق لتوفى سنة

٣٧٩هـ، وهو مرتب على السنين

ب- ديوان علي الكتاب النيسابوري، منها المكتبي، ثم الأتفاني، ثم الحرفي، وغيرهم.

## ١٧- معرفه من اختلط من الشفات

أ- تعريف الاختلاط.

أ- لغة: الاختلاط لغة فساد العقل، يقال: "اختلط فلان" أي فسد عقله، كما في "القاموس".

ب- اصطلاحاً: فساد العقل، أو عدم انظام الأقوال بسبب حركه أو غي أو احتراق

أبو عيسى الترمذي: اختلف في سنة ولادته، وأكثر المارحين ثم يحدوها سنة التي ولد فيها، وإنما ذكروا أن ولادته كانت في العتة الأولى من القرن الثالث، لكن بعض الناحرين ذكروا أنه ولد سنة ٢٠٩ هـ، وهم شاح السجستاني محمد بن قاسم حوس، أنه.

كتب أو عبر ذلك.

## ٢- أنواع المختلطين:

أ- من اختلط بسبب الخرف: مثل عطاء بن السائب، الثقفى الكوفي.

ب- من اختلط بسبب ذهاب البصر: مثل عبد الرزاق بن همام الصنعائي، فكان بعد أن غيبر بصره، قيل: *فَتَلْفُو، فَيَنْتَلِفُو*.

ج- من اختلط لأسباب أخرى: كاسترقى الكتب، مثل عبد الله بن طيبة المصري.

## ٣- حكم رواية المختلط:

أ- يقبل منها ما روي عنه قبل الاعتلاط.

ب- ولا يقبل منها ما روي عنه بعد الاعتلاط، وكذا ما شكك فيه أنه قبل الاعتلاط أو بعده.

## ٤- أهميته وفائدته:

هو من مهم جداً، وتكسر ثلاثة في تغيير أحاديث الثقة التي حدث بها بعد الاعتلاط، لردّها وعدم قبولها.

## ٥- هل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن ثقات أصابهم الاعتلاط؟

نعم، ولكن بما عرّف أنهم حدثوا به قبل الاعتلاط.

## ٦- أشهر المصنفات فيه:

صنف فيه عدد من العلماء، كالعلائي والحازمي، ومن هذه المصنفات كتاب "الاختلاط" من رُمي بالاعتلاط للمحافظ إبراهيم بن محمد، يهبط ابن المعجم المتوفى سنة ٨٤١هـ.

## ١٨ - معرفة طبقات العلماء والرواة

### ١- تعريف العبقة:

أ- لغة: القوة للتشاهير.

ب- اصطلاحاً: قوم تغاروا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط.

ويعني التقارب في الإسناد؛ إذ يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر أو يفاروا شيوعه.

### ٢- من فوائد معرفته:

أ- ومن فوائد معرفته الأمن من تدخل التشاهير في اسم أو كنية ونحو ذلك؛ لأنه قد

ينفي اسمان في اللفظ، فوالس أن أسدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما.

ب- الوقوف على حقيقة المراد من العبقة.

### ٣- قد يكون الراويان من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار آخر:

مثل أس بن مالك وشبهه من أصابع الصحابة، فهم مع العشرة في طبقة واحدة باعتبار أنهم كلهم صحابة، وعلى هذا فالصحابة كلهم طبقة واحدة.

واعتبار السوابق إلى لدخول في الإسلام يكون الصحابة بضع عشرة طبقة، كما تقدم في شرح 'معرفة الصحابة'، فلا يكون أس بن مالك وشبهه في طبقة العشرة من الصحابة.

### ٤- ماذا ينبغي على الناظر فيه:

ينبغي على الناظر في علم الطبقات أن يكون عارفاً بحاليد الرواة وورعيتهم، ومن روى عنه، ومن روى عنهم.

### ٥- أشهر التصنيفات فيه:

١- كتاب 'الطبقات الكبرى' لابن سعد.

ب- كتاب "طبقات القراء" لأبي عمرو الداني.

ج- كتاب "طبقات الشافعية الكبرى" لعبد الوهاب السبكي.

د- "تذكرة الحفاظ" للذهبي.

## ١٩ - معرفة الموالى من الرواة والعلماء

١- تعريف المولى:

أ- لغة: المولى جمع مولى، والمولى من الأصدقاء فيطلق على المالك والعبد، والمعتق والمعتق.<sup>١١</sup>

ب- اصطلاحاً: هو الشخص المخالف، أو المعتق، أو الذي أسلم على يد غيره.<sup>١٢</sup>

٢- أنواع الموالى:

أنواع الموالى ثلاثة وهي:

أ- مولى الخلف: مثل الإمام مالك بن أنس الأصبحي النخعي، فهو أصبحي صليبي، نعي بولاء الخلف، وذلك لأن قومه "أصح" موالى نعيم قريش بالخلف.

ب- مولى العتاقة: مثل أبو البخري الطائي النخعي، واسمه سعيد بن فروز، هو مولى طيء؛ لأن صيده كان من طيء فاعتقه.

ج- مولى الإسلام: مثل محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي؛ لأن جده "لنخعة" كان يوحياً، فأسلم على يد اليماني بن أحنس الجعفي، فنسب إليه.

٣- من فوائده:

الأمن من "القبس" ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسباً أو ولاء، ومن ثم يتميز المنسوب إلى القبيلة ولاء عن يشاركه في اسمه من تلك القبيلة نسباً.

<sup>١١</sup> انظر طهطاوي: ١/٤٠٤. انظر الترمذي مع تدرج: ٢/٣٨٧.

#### ٤- أشهر المصنفات فيه:

صنف في ذلك أبو عمر نكسني بالنسبة إلى مصرين فقط.

### ٢- معرفة الثقات والضعفاء من الرواة

#### ١- تعريف الثقة والضعيف:

أ- لغة: الثقة لغة المؤمن، والضعيف ضد الغوي، ويكون الضعف حسياً ومعنوياً.

ب- اصطلاحاً: الثقة: هو الدليل العذابط، والضعيف: هو -سم غاه- يشمل من فيه عثر في خطه أو عدالته.

#### ٢- أهميته وفائدته:

هو من أجل أنواع علوم الحديث؛ لأنه بواسطة يُعرف الحديث الصحيح من الضعيف.

#### ٣- أشهر المصنفات فيه وأسماءها:

أ- مصنفات مفردة في الثقات: مثل كتاب "الثقات" لابن حنبل، وكتاب "الثقات" لمجلى.

ب- مصنفات مفردة في الضعفاء: كثيرة جداً، كـ "الضعفاء" لبخاري والسماني والعملي والدارقطني. ومنها كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وكتاب "الضعفاء" للمذهبي.

ج- مصنفات مشتركة بين الثقات والضعفاء: وهي كثيرة أيضاً، منها: كتاب "تاريخ البخاري الكبير"، ومنها: كتاب "المغرب والتعديل" لابن أبي حاتم، وهي كتب عامة للرواة، ومنها: كتب خاصة ببعض كتب الحديث. مثل: كتاب "الكامل في أسماء الرجال" أحمد الفخري المقدسي، وقديرة المتعبدية التي للمجري والمذهبي وابن حجر وأخرى.



## ٢١ - معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

١- المراد بهذا البحث:

الأوصاف جمع وصف، وهو الإقليم أو الناحية التي يولد الإنسان أو يقبض فيها، والبلدان جمع بلد، وهي المدينة أو القرية التي يولد الإنسان أو يقبض فيها.

ولما زاد هذا البحث في معرفة أقاليم الرواة ومدنهم التي ولدوا فيها أو أقاموا فيها

٢- من فوائد:

ومن فوائده التمييز بين الإسماعيليين المتغيبين في اللفظ إذا كانا من طيهر شيعيين، وهو كما يحتاج إليه حفاظ الحديث في تصريفهم ومسنناتهم.

٣- إلى أي شيء ينسب كل من العرب والعجم؟

أ- لقد كانت العرب قديماً تنسب إلى قبائلها، لأن غالبيتهم كانوا بدواً رحلاً، وكان أرواسهم بالقبة أوثر من أرواسهم بالأرض، فلما جاء الإسلام، وطلب عليهم سكنى البلدات، والقرى اتسموا إلى ساداتهم وقراهم.

ب- أما العجم فإليه ينسبون إلى مدنهم وقراهم من القدم.

٤- كيف ينسب من الشغل عن بلدانهم؟

أ- إذا أراد الجمع بينهما في الانساب، فليبدأ بالشغل الأول ثم بالشغل الثاني، ويحسن أن يدخل على الثاني حرف "ثم" فيقول من ولده في حلب والشغل إلى المدينة المنورة، فلان الحلبي ثم المدني، وعلى هذا جعل أكثر الناس.

ب- وإذا لم يرد الجمع بينهما، له أن ينسب إلى أيهما شاء، وهذا قليل.

٥- كيف ينسب من كان من قرية تابعة لبلدة؟

أ- له أن ينسب إلى تلك القرية.

ب- وله أن ينسب إلى البلدة النابعة لما تلك القرية.

ج- وله أن ينسب إلى تلك الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً.

ومثال ذلك: إذا كان شخص من 'السام'، وهي تابعة لمدينة 'حلب'، وحلب من

'السام'، فله أن يقول في نسبته: فلان السامي أو فلان الحلبي، أو فلان السامي.

٦- لكم لمدة التي إن أقامها الشخص في بلد أُسست إليها؟

أربع سنين، وهو قول عبد الله بن الدراك.

٧- أشهر انقصقات فيه:

أ- تذكر أن تعد كتب 'الأنساب' للسعدي الذي تقدم من مصنفات هذا النوع؛ لأنه

يذكر 'الأنساب' إلى الأوطان وغيرها.

ب- من مطلق ذكر أوطان الرواة وبلدانهم كتاب 'الطقات الكبرى' لابن سعد.

هذا آخر ما بسمه الله في هذا الكتاب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم، وأحمد الله رب العالمين.

## فهرس المصادر والمراجع

١. العراق الكريم.
٢. "تاريخ بغداد" للمخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.
٣. "تاريخ الرازي في شرح ميراث النووي" للسيوطي، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد الحفيظ، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٨ هـ.
٤. "التفريب" النووي مع شرحه "التفريب"، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد الحفيظ، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٨ هـ.
٥. الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر.
٦. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، المكتبة، تحقيق الشيخ محمد القاسم الكاظمي، نشر دار الفكر.
٧. "سنن الترمذي" إجماع الترمذي مع شرحه "تحفة الخواري"، الطبعة المصرية، نشر محمد عبد الحفيظ الكاظمي.
٨. "سنن أبي داود"، تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد.
٩. "سنن بر ما حقه" تحقيق محمد لؤي عبد الباقي، طبع عيسى بن علي الحلي، نشر دار سنة ١٣٧٩ هـ.
١٠. "سنن الدارقطني"، نسخ و تحقيق و نشر حميد عبد الله حاشية البخاري الحلي.
١١. شرح ألفية العراقي، طبع العراق.
١٢. "صحيح أبي داود" مع شرحه "فتح الباري"، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، الطبعة السليبية، دار الفاروق سنة ١٤٢٨ هـ.
١٣. "صحيح أبي داود" المتن فقط، طبعه دار السنة ١٤٢٦ هـ.
١٤. "صحيح مسلم" مع "شرح النووي"، الطبعة الأولى، نشر دار السنة ١٣٨٧ هـ.

١٥. "صحيح مسلم"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى الباني الحلبي القاهرة.
١٦. علوم الحديث<sup>١</sup> لابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٦هـ.
١٧. "فتح البعث شرح ألفية الحديث" بسخاوي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
١٨. "الشموس المحيط" لعمرو زبّادي، طبع المطبعة الميمنية بمصر.
١٩. "الكنز في علم الرواية" للحطاب البغدادي، طبع دائرة المعارف العثمانية بالمند سنة ١٣٥٧هـ.
٢٠. "نقى والمفترق" للحطّيب البغدادي، تحقيق د. محمد صادق أهدن.
٢١. "المستدرك على الصحيحين" للحاكم النيسابوري، نشر مكتبة الناصر الحديثة بالرياض مصورة عن الطبعة المصيدة.
٢٢. "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري، نشر الدكتور السيد معظم حسين طبع دائرة المعارف العثمانية.
٢٣. "مدام السر" للحطّابي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ومحمد حامد النفي، مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٧هـ.
٢٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال<sup>٢</sup> لنذهبي، تحقيق عمي محمد البحوي، طبع عيسى الباني الحلبي سنة ١٣٨٢هـ.
٢٥. "مرطأ مالك" تصحيح وإعلاء محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى الباني الحلبي وشركاه سنة ١٣٧٠هـ.
٢٦. "زهة النظر شرح حجة الفكر" لمحافظ ابن حجر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
٢٧. "غاية الفكر" مع شرحها "زهة النظر" لمحافظ ابن حجر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المقدمة	٨	ماحق الخليله ومسوحه	٥٠
نشأه علم المنطرح	٩	المطلب الثاني: الخمر المردود	٥٢
أشهر المنطحات في علم المنطرح	١٠	أحق المردود وأسباب رده	٥٣
مربعات أوليه	١٣	المنطحة الأولى: المنطحة	٥٣
كتاب الأول: الخمر	١٦	المنطحة الثانية: المردود حسب الشفط	٥٦
الفصل الأول: تقسيم الخمر	١٦	المطلب	٥٧
مبحث الأول: الخمر المردود	١٨	المطلب	٥٩
مبحث ثاني: خمر الأحاد	١٠	المطلب	٦٢
المشهور	٢٢	المطلب	٦٥
المطلب	٢٤	المطلب	٦٥
المطلب	٢٦	المطلب	٧٢
المطلب الثاني: تقسيم خمر الأحاد	٢٦	المطلب	٧٣
المطلب الأول: خمر المردود	٢٩	المطلب	٧٥
المطلب الأول: أقسام المردود	٣١	المطلب	٧٦
المطلب	٣١	المطلب	٧٩
المطلب	٤٠	المطلب	٨٠
المطلب	٤١	المطلب	٨٢
المطلب	٤٥	المطلب	٨٣
المطلب	٤٦	المطلب	٨٥
المطلب	٤٧	المطلب	٨٥
المطلب	٤٧	المطلب	٨٨

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
القبول.....	١٦٠	أدب الثالث: أدب الرواية وسطها .....	١٣٤
المزيد في متصل الأسانيد .....	١٦٤	الفصل الأول: غلط الرواية وقبولها .....	١٣٥
المقطر.....	١٦٥	المبحث الأول: سماح الحديث وتعمله .....	١٣٦
المصحف .....	١٦٨	المبحث الثاني: طرق التحمل ومسخ الأدب .....	١٣٧
المهانة الرواية .....	١٦٩	المبحث الثالث: كتابة الحديث .....	١٤٣
المبتغى .....	١٦٢	المبحث الرابع: صحة رواية الحديث .....	١٤٨
سوء الخطف .....	١٦٤	عريب الحديث .....	١٥٠
الفصل الثالث: المقيون والمردود .....	١٦٦	الفصل الثاني: أدب الرواية .....	١٥٢
المبحث الأول: تقسيم آخر صحاح .....	١٦٧	المبحث الأول: أدب الحديث .....	١٥٣
المسند الفدسي .....	١٦٨	المبحث الثاني: أدب طالب الحديث .....	١٥٤
المرفوع .....	١٦٩	أدب الرابع: الإسناد وما يتعلق به .....	١٥٧
المؤلف .....	١٦٠	الفصل الأول: لطائف الإسناد .....	١٥٨
المقطر .....	١٦٣	الإسناد العالي والمنزل .....	١٥٩
المبحث الثاني: أنواع أخرى .....	١٦٥	المسند .....	١٦٢
نصه .....	١٦٧	رواية الأئمة عن الأصناف .....	١٦٥
المصنف .....	١٦٧	رواية الأئمة عن الأئمة .....	١٦٦
زيادات التفاسير .....	١٦٨	المذبح ورواية الأئمة .....	١٦٨
لاعتبار واسع وشاهد .....	١٦٩	المصنف والمؤلف .....	١٦٩
أدب الثاني من نقل روايته .....	١٦٥	الفصل الثاني: معرفة الرواية .....	١٧١
الفصل الأول: شروط الراوي وقبوله .....	١٦٦	معرفة الصحابة .....	١٧٢
الفصل الثاني: كتاب الجرح والتعديل .....	١٦٠	معرفة الثمانيين .....	١٧٥
الفصل الثالث: مراتب الجرح والتعديل .....	١٦٢		

مفرد صواع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
معرفة الإغوة والأحداث .....	١٧٧	معرفة الألقاب .....	١٩٠
معرفة المنع والعتق .....	١٧٨	معرفة المنسوجين إلى غير آياتهم .....	١٩١
معرفة المأثف والمختف .....	١٨٠	معرفة السبب التي يحس حلفظ طهرها .....	١٩٢
معرفة المشابه .....	١٨١	معرفة توزيع الرواة .....	١٩٣
معرفة لمجمل .....	١٨٢	معرفة من احتلط من الثقات .....	١٩٥
معرفة المسلمات .....	١٨٤	معرفة طبقات العلماء والرواة .....	١٩٧
معرفة مؤخرات .....	١٨٥	معرفة النواحي من الرواة والسماء .....	١٩٨
معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة .....	١٨٦	معرفة الثقات والضعفاء من الرواة .....	١٩٩
معرفة المرويات من الأسماء وغيرها .....	١٨٧	معرفة أوامان الرواة وبلداتهم .....	٢٠٠
معرفة أسماء من اشتهروا بكتابتهم .....	١٨٨		.....

## من منشورات مكتبة البشري الكتب الجديدة

### كتب تحت الطباعة

وسنطبع لها، بوقت قريب،

(ملونة، مجلدة)

العقائد الحبروي	هو اعل النحر
التفسير للبخاري	الموطا للإمام مالك
الموطا للإمام محمد	لطفي
المصنف للإمام الأعظم	ديوان الحبيبية
المختصر المفيد	الجميع للترجمة
المعالم السبع	لهدية السمعية
ديوان النسي	شرح الحامي
الترخيص والتوضيح	

١٠ ١١ ١٢

### Books In Other Languages

#### English Books

Yafar-e-Urduani (Vol. 1, 2, 3)

Isaam-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key-Isaam-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizbul Azzam (Large) (H. Binding)

Al-Hizbul Azzam (Small) (Card Cover)

Secret of Salah

#### Other Languages

Riyad Us Salihin (Spanish) (H. Binding)

Parat-e-Azhar (German) (H. Binding)

To be published shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azzam (French) (Coloured)

### الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

الهداية (٨ مجلدات)	مختصر الحامي
المصنف لمسلم (٧ مجلدات)	نور الإيمان
مشكاة المصابيح (١٠ مجلدات)	أصول الشري
نور الأنوار (مجلدين)	لغة العرب
حبر مصطلح الحديث	شرح فضائل
كفر الدلائل (٣ مجلدات)	عرب علم الصفة
النيران في علوم القرآن	مختصر القادري
مختصر الحامي (مجلدين)	شرح تهاب
الشمس المجلدين (٢ مجلدات)	

(ملونة كرونون مفري)

من القصة الطحاوية	دار الطائس
عقيدة النحر ومع الخلاصة	شواهد
هداية النحر (١٠ مجلدات)	للكتبة
شرح مائة حكمة	شرح تهاب
فروع الخلافة	المراجعي
شرح عقيدة رسم الحامي	نيساغري
البلاغة في الصلاة	العز دالكبر



**مكتبة المشتري في مطبوعات**

از خود کتاب

[illegible]